جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم الحضارة الإسلامية

بلاغة الحمل على المعنى في القرآن الكريم

"التذكير والتأنيث" أنموذجا – دراسة في السبع الطوال

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: لغة ودراسات قرآنية

إعداد الطالب:
– عبد الغني مسعودي

إشراف الدكتور:
– العيد حذيق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. ميلود عماره	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الشهيد محمد لخضر – الوادي	رئيسا
د. العيد حذيق	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الشهيد محمد لخضر – الوادي	مشرفا
د. عبد الكريم حاقه	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الشهيد محمد لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1440 – 1441 هـ / 2019 – 2020 م

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم الحضارة الإسلامية

بلاغة الحمل على المعنى في القرآن الكريم

"التذكير والتأنيث" أنموذجا – دراسة في السبع الطوال

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: لغة ودراسات قرآنية

إعداد الطالب:
– عبد الغني مسعودي

إشراف الدكتور:
– العيد حذيق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. ميلود عماره	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الشهيد محمد لخضر – الوادي	رئيسا
د. العيد حذيق	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الشهيد محمد لخضر – الوادي	مشرفا
د. عبد الكريم حاقه	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الشهيد محمد لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1440 – 1441 هـ / 2019 – 2020 م

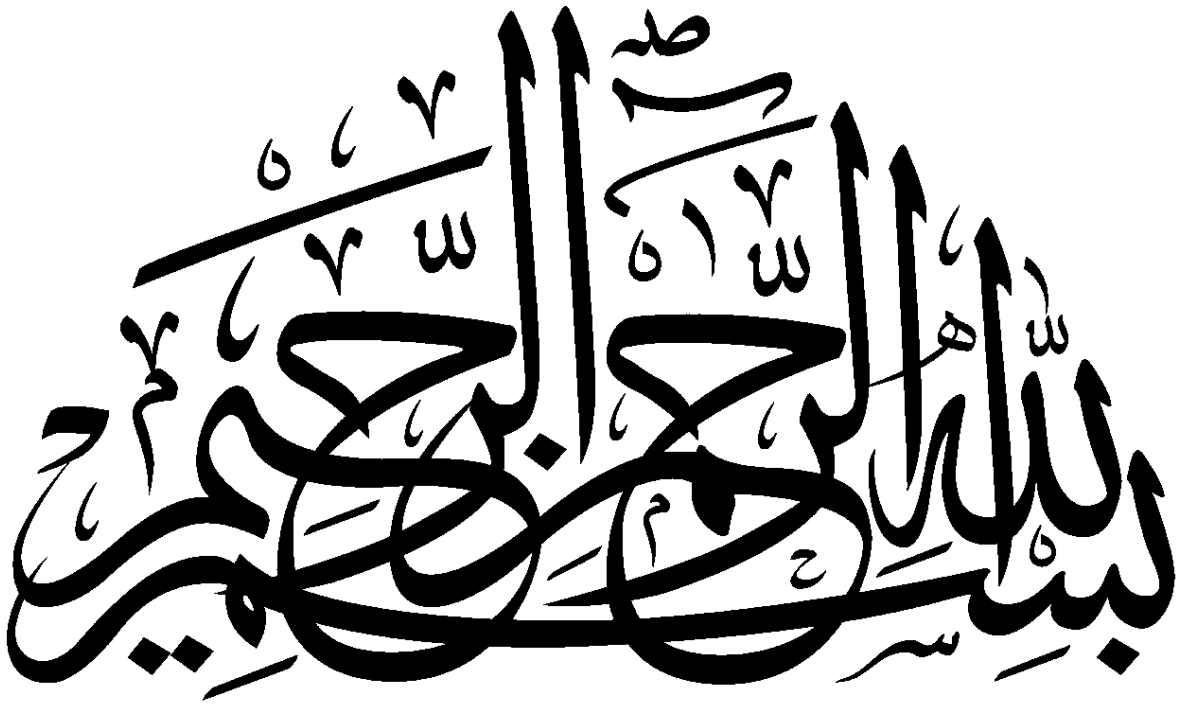
بسم الله الرحمن الرحيم

رَوَى ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ قَالَ:

حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ:

﴿ إِذَا تَمَارَيْتُمْ فِي الْقُرْآنِ فِي يَاءٍ أَوْ تَاءٍ فَاجْعَلُوهَا يَاءً وَذَكِّرُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ مُذَكَّرٌ ﴾

مُصَنَّفُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ – الحديث رقم: 30906

شكر وتقدير

الشكر لله أولا وآخرا على توفيقه وامتنانه، وجوده وكرمه، أن يسر لي إتمام هذه المرحلة من مراحل التحصيل الدراسي.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور "العيد حذيق" على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى ما بذله معي من جهد، وما قدمه لي من توجيهات . . . جزاه الله خيرا.

الشكر موصول لكل من أشرف على تدريسنا خلال هذه المرحلة الجامعية، ولكل من علمني حرفا، أو أسدى لي معروفا.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني من قريب أو بعيد في الوصول إلى هذه المحطة وأخص بالشكر المدير: عبد الوهاب مياطه رحمه الله رحمة واسعة، والمدير حسن منصر أمده الله بالصحة والعافية.

عبد الغني

إهداء

شرف لي أن أهدي عملي هذا إلى:

الحبيب المصطفى والنور المجتبى سيدنا محمد رسول الله ﷺ . . . معلم الناس الخير.

روح والدي الطاهرة، رحمه الله رحمة واسعة . . . ما فتئ تحثني على المضي قدما في سبيل طلب العلم.

والدتي الطيبة حفظها الله بما حفظ به عباده الصالحين . . . لازلت أترصد دعواتها فأل خير لي دوما .

زوجتي الغالية أقر الله عينها بالذرية الصالحة . . . ما انفكت تشجعني أبدا للسير حثيثا في سبيل العلى والمعالي.

إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه أمدهم الله بعونه . . . ردا لي وسندا ومددا لي أبدا .

كل الذين أحبهم وهو يعرفون ذلك . . . رفقة الطريق أينما كانوا وحيثما حلوا . . . وجودهم إلى جانبي قوة لا يقهرها الزمان.

عبد الغني

خطة البحث

مقدمة

المبحث الأول: الحمل على المعنى في العربية

تمهيد.

المطلب الأول: مفهوم الحمل على المعنى.

الفرع الأول: مفهوم الحمل.

أولا: الحمل لغة.

ثانيا: الحمل اصطلاحا.

الفرع الثاني: مفهوم المعنى.

أولا: المعنى لغة.

ثانيا: المعنى اصطلاحا.

الفرع الثالث: مركب "الحمل على المعنى".

المطلب الثاني: قواعد الحمل على المعنى.

الفرع الأول: قواعد تتعلق باللفظ والمعنى.

أولا: احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل به عن الظاهر.

ثانيا: لا يمكن أن نحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ.

ثالثا: الحمل على اللفظ مقدم على الحمل على المعنى، حال اجتماعهما.

رابعا: لا يمكن الرجوع من المعنى إلى اللفظ.

خامسا: لا حمل على المعنى مع الحمل على اللفظ.

سادسا: الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ.

الفرع الثاني: قواعد تتعلق بالتخريج على الحمل.

أولا: أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملا على الجنس، والتأنيث على الجماعة.

ثانيا: حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة.

ثالثا: الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير.

رابعا: يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره.

خامسا: حمل الزائد على الزائد أولى من حمل الزائد على الأصلي.

سادسا: الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل.

المطلب الثالث: صور الحمل على المعنى.

الفرع الأول: الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث.

الفرع الثاني: الحمل على المعنى في الإفراد والتثنية والجمع.

الفرع الثالث: الحمل على المعنى في التعريف والتنكير.

المطلب الرابع: أقسام الحمل على المعنى.

الفرع الأول: الحمل على المعنى في الألفاظ.

الفرع الثاني: الحمل على المعنى في الأبنية.

الفرع الثالث: الحمل على المعنى في التراكيب.

الفرع الرابع: الحمل على المعنى في الحروف والأدوات والأسماء.

المطلب الخامس: أثر الحمل على المعنى في جبر المعنى.

الفرع الأول: عند القدامى.

الفرع الثاني: عند المحدثين.

خلاصة المبحث.

المبحث الثاني: صور من الحمل على المعنى تذكيرا وتأنيثا "دراسة في السبع الطوال"

تمهيد

المطلب الأول: تذكير فعلِ الاسم المؤنث.

الفرع الأول: تذكير فعل الفاعل المؤنث.

الفرع الثاني: تذكير فعل نائب الفاعل المؤنث.

الفرع الثالث: تذكير ناسخ الاسم المؤنث.

المطلب الثاني: تأنيث فعل الاسم المذكر.

الفرع الأول: تأنيث فعل الفاعل المذكر.

الفرع الثاني: تأنيث فعل نائب الفاعل المذكر.

الفرع الثالث: تأنيث ناسخ الاسم المذكر.

المطلب الثالث: تذكير الاسم المتعلق بالاسم المؤنث.

الفرع الأول: تذكير خبر المؤنث.

الفرع الثاني: تذكير صفة المؤنث.

الفرع الثالث: تذكير حال المؤنث.

الفرع الرابع: تذكير إشارة المؤنث.

الفرع الخامس: تذكير عائد المؤنث.

الفرع السادس: تذكير عدد حقه التأنيث.

المطلب الرابع: تأنيث الاسم المتعلق بالاسم المذكر.

الفرع الأول: تأنيث خبر المذكر.

الفرع الثاني: تأنيث صفة المذكر.

الفرع الثالث: تأنيث حال المذكر.

الفرع الرابع: تأنيث إشارة المذكر.

الفرع الخامس: تأنيث عائد المذكر.

الفرع السادس: تأنيث عدد حقه التذكير.

خلاصة المبحث.

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

كشاف الآيات القرآنية.

ملخص البحث

ملخص البحث:

هذا البحث بعنوان: "بلاغة الحمل على المعنى في القرآن الكريم – التذكير والتأنيث أنموذجا – دراسة في السبع الطوال".

وهو يطرح إشـــكالية: العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث في القرآن الكريم، عللها النحوية وأسرارها البلاغية في ضوء الحمل على المعنى.

ولمعالجة هذه الإشـــكالية: قمنا بالتعريف بالحمل على المعنى في العربية، ببيان مفهومه، وأهم قواعده وصوره وأقسامه، وأثره في جبر المعنى. كما استقصينا الشواهد التي تمثل العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث في السبع الطوال، وتخريجاتها النحوية، وبعض أسرارها البلاغية.

وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

- الحمل على المعنى باب شاسع في العربية، وسنة من سنن العرب في كلامها، وبه جاء القرآن الكريم.
- تخريج العدول عن المطابقة في القرآن الكريم يشترك فيه القياس النحوي مع الحمل على المعنى.
- الحمل على المعنى باب من أبواب اتساع الدلالة وثرائها، بما فيه من أسرار بلاغية ونكت معنوية.

Research Abstract:

This research is entitled: "The Implied of the Meaning in the Holy Qur'an - Masculine and Feminization as a Model - A Study in the Long Seven.

It poses a problem of: Displacement in the Masculine and Feminization in the Holy Qur'an its grammar existences and Rhetorical secrets about The Implied of the Meaning.

To address this problem: We defined the Implied of the Meaning in the Arabic language: by Explaining its definition, its rules, its types its divisions and its effect in the Correct of meaning. as such We investigated the examples that represent displacement in the Masculine and Feminization in the Long Seven and its grammar Explanations and some Rhetorical secrets.

We have reached several results, the most important of which are:

- The Implied of the Meaning is a great section in Arabic, and one of the ways of the Arabs in her speaking, It was brought by the Holy Qur'an.
- The grammar explanations of displacement in the Holy Qur'an It is shared with grammar and the Implied of the Meaning.
- The Implied of the Meaning is a section of the significance and its wealth with its rhetorical secrets and moral benefits.

مُقَدِّمَةٌ

مُقَدِّمَة

يَعتبر المشتغلون بالقرآن الكريم من أهل اللغة والتفسير مسلك "الحمل على المعنى" من أهم المسالك التي يُرتكز عليها في توجيه المُشكل اللغوي في آيِهِ، مما لم يجارِ القواعد العامة المطردة، إذ شغل حيزا هاما من الدراسات القرآنية، واسترعى انتباه علماء اللغة من النحويين والبلاغيين.

عده أهل الرواية من سنن العرب في كلامها، تكلم به الفصحاء، واستحسنه البلغاء، وارتضاه الخطباء والشعراء، ونظر إليه النحويون على أنه مظهر من مظاهر العدول عن المطابقة في القواعد النحوية، فحرصوا على أن يجدوا له في قواعدهم مخرجا، بينما اعتبره البلاغيون مظهرا من مظاهر التوسع في الدلالة، فدرسوا جوانبه المختلفة كصوره، وأقسامه، وأثره في جبر المعنى.

ونظرا لمكانة هذا المَحمل في فهم كتاب الله تعالى، اخترناه ليكون موضوع بحثنا، وقد اقتصرنا على تمظهره في صور "التذكير والتأنيث"، واخترنا "السبع الطوال" مجالا للدراسة التطبيقية، فجاء عنوانه على النحو التالي:

"**بلاغة الحمل على المعنى في القرآن الكريم – التذكير والتأنيث أنموذجا – دراسة في السبع الطوال**".

*** أهمية البحث:**

يكتسي البحث في موضوع "الحمل على المعنى في القرآن الكريم" – خاصة فيما يتعلق بظاهرة العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث في الخطاب القرآني – أهمية بالغة في الدراسات القرآنية، وتكمن أهميته في جملة من النقاط، نلخصها فيما يلي:

– بيان أهمية التعويل على مسلك الحمل على المعنى كأداة آمنة من أدوات فهم "العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث" في القرآن الكريم.

– محاولة الوقوف على الغرض البلاغي من العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث، على ضوء مسلك الحمل على المعنى.

– التعريف بجهود القدامى وطريقتهم في السلوك بالحمل على المعنى طريقاً لتوجيه مظاهر العدول عن المطابقة في الذكير والتأنيث في القرآن الكريم.

*** إشكالية البحث:**

يجد المتدبر لكتاب الله تعالى ما يُشكل عليه في التعبير القرآني من "تذكير في موضع التأنيث، أو تأنيث في موضع التذكير"، ولا يتبادر إلى ذهنه أول الأمر مسوغا يركن إليه ليفهم حقيقة هذا الإشكال وهو ما تكفل الحمل على المعنى بإزالة الغموض عنه، ومعرفة قصد الخطاب القرآني منه.

وقد اعتمد الحمل على المعنى في تفسير "العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث" مسلكين:

الأول قياسي: عُني بالتعليل النحوي للعدول عن المطابقة، لإدخالها تحت قاعدة عامة.

والآخر سماعي: استهدف المعاني المقصودة، لتكون مخرجا لما عدل به عن المطابقة.

وهنا يطرح الباحث على نفسه تساؤلات عدة:

– ما هي حقيقة مسلك الحمل على المعنى؟.

– ما هي العلل التي اعتمدها النحويون، على أســاس من الحمل على المعنى في تخريج مواضــع العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث في القرآن الكريم؟.

– ما المعاني البلاغية المستفادة من العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث في القرآن الكريم؟.

*** أسباب اختيار البحث:**

وقع اختياري على موضـــوع "بلاغة الحمل على المعنى في القرآن الكريم، التذكير والتأنيث أنموذجا" لعدة أسباب أهمها:

– اطلاعي عليه عن كثب في دروس "مظاهر الإعجاز في القرآن الكريم" في السنة الأولى ماستر إذ وقع في نفسي موقعا حسنا، لبراعة مسلكه في التخريج والتوجيه.

– حاجة الباحث في الدراسات القرآنية لمسلك الحمل على المعنى حتى يتمكن من الوصول إلى الفهم الســـليم لما أشـــكل عليه من العدول عن المطابقة في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر في الخطاب القرآني.

– أثر هذا المســـلك العميق، وأهميته في الدرس القرآني، فقد وَجّهَ كثيرا من الآيات التي عدلت عن القواعد المطردة، وسلك بها اللغويون طريقا لرد ما عُدِل به عن القواعد إلى أصوله.

*** أهداف البحث:**

تهدف دراســة بلاغة الحمل على المعنى في تفســير "العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث في السبع الطوال" لبلوغ جملة من الأهداف، أهمها:

– الكشف عن أهمية مسلك الحمل على المعنى في تخريج الآيات التي تبدو مخالفة للقواعد النحوية.

– بيان ما جبره مسلك الحمل على المعنى من عدولٍ عن المطابقة فيما يتعلق بالتذكير والتأنيث في السبع الطوال.

– إبراز الأثر البلاغي والتوسع الدلالي للعدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث في التعبير القرآني في السبع الطوال.

*** منهج البحث:**

استقر اختيارنا على المناهج التالية:

– **المنهج الوصفي**: لجمع المادة النظرية المتعلقة بحيثيات ظاهرة الحمل على المعنى في العربية.

– **المنهج الاستقرائي**: تم من خلاله استقراء "آيات السبع الطوال" لجمع شواهد العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث.

– **المنهج التحليلي**: لرصد مكامن العدول عن المطابقة تذكيرا وتأنيثا في الشواهد القرآنية محل الدراسة، وتتبع ما جاء فيها من التعليلات النحوية والتخريجات البلاغية، وكيفية جبرها بالحمل على المعنى.

وعلى هدىً من هذ المناهج مجملة، اتبعنا في جمع وإعداد مادة بحثنا على الخطوات التالية:

أولا: وضع عنوان عام لكل مظهر من مظاهر العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث.

ثانيا: تقسيم كل مظهر من المظاهر إلى مظاهر جزئية.

ثالثا: تجميع الشواهد القرآنية التي اشتركت في مظهر من مظاهر العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث وترتيبها وفق الترتيب المصحفي.

رابعا: الاحتجاج لكل مظهر من مظاهر العدول عن المطابقة بما جاء في كتب التفسير والقراءات، ومعاني القرآن، وعلوم العربية.

خامسا: بيان الوجوه البلاغية للعدول عن المطابقة في كل شاهد من الشواهد.

*** الدراسات السابقة:**

برز مسلك الحمل على المعنى في تفسير العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث في عدة دراسات سابقة لبحثنا، منها:

– بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير بعنوان: "ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية"، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، 1989. للباحث أشرف مبروك.

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول: تناول فيها ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية، حيث تتبع مظان مادتها في التراث النحوي، في محاولة لجمع شتاتها، وقد أجاد في ترتيبها على نحو جعل بحثه مرجعا لكثير من الدراسات التي استهدفت ظاهرة الحمل على المعنى بعده.

– بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان: "ظاهرة الحمل على المعنى في السبع الطوال" دراسة في ضوء علم اللغة النصي، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2011. للباحث محمد الصاوي.

تتكون هذه الدراسة: من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، تناول فيها الظاهرة من زاوية علم النص المعاصر، واعتبرها من مظاهر كسر الاتساق، وتفكيك التماسك النصي المقصود.

– بحث بعنوان: "الحمل على المعنى وأثره في جبر القواعد النحوية"، هادي أحمد فرحان الشجيري ملحق العدد 183، مجلة الجامعة الإسلامية، العراق.

– مقال بعنوان: من شجاعة العربية، الحمل على المعنى دراسة وصفية سياقية تحليلية، لحجازي حسن حجازي، حولية كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، العدد الحادي والثلاثون 2018.

– مقال بعنوان: ضوابط استعمال ما يقبل الحمل على اللفظ وعلى المعنى وضعا سلاف مصطفى كامل، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، جامعة العراق، العدد السادس عشر، مارس 2019.

– مقال بعنوان: "الحمل على المعنى ومسألة التذكير والتأنيث قي قوله تعالى: إن رحمت الله قريب من المحسنين"، للدكتور محمد ياسين خضر، مجلة العلوم الإسلامية، العدد 25، السنة 07.

وقد تميز بحثنا عن سابقيه بمحاولة رصد الأثر البلاغي للعدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث بالاعتماد على مسلك الحمل على المعنى.

*** خطة البحث:**

سطرنا خطة نراها مناسبة لعرض محتوى بحثنا، تضمنت مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وتفصيلها كما يلي:

مقدمة: تضمنت مدخلا تمهيديا، ساقنا إلى ضبط عنوان البحث، وبيان أهميته، ومن ثم صياغة الإشكالية وطرح تساؤلاتها، لنعرج بعد ذلك على أسباب اختيار الموضوع، وأهم الأهداف المسطرة له

ثم بسطنا الكلام في المناهج المتبعة في البحث والمنهجية المسطرة في ترتيب مادته، مع تقديم نظرة حول الدراسات السابقة في الموضوع، وملخص للخطة، وأهم مراجعه.

المبحث الأول: الحمل على المعنى في العربية، وبه تمهيد وخمسة مطالب: المطلب الأول: عرضنا فيه لمفهوم الحمل على المعنى لغة واصطلاحا، أما المطلب الثاني: فقد بسطنا فيه بعض قواعد الحمل على المعنى، في حين خصصا المطلب الثالث: لصور الحمل على المعنى، والمطلب الرابع: لأقسام الحمل على المعنى، وختاما المطلب الخامس: لأثر الحمل على المعنى في جبر المعنى، وأخيرا خلاصة المبحث.

المبحث الثاني: صور من الحمل على المعنى تذكيرا وتأنيثا، دراسة في السبع الطوال، وفيه تمهيد وأربعة مطالب، المطلب الأول: تذكير فعلِ الاسم المؤنث. المطلب الثاني: تأنيث فعل الاسم المذكر. المطلب الثالث: تذكير الاسم المتعلق بالاسم المؤنث. المطلب الرابع: تأنيث الاسم المتعلق بالاسم المذكر. خلاصة المبحث.

خاتمة: ضمناها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، والتوصيات المقترحة في موضوعه.

*** أهم مصادر البحث ومراجعه:**

اعتمد البحث جملة من المصادر أهمها: معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، معاني القرآن لأبي جعفر النحاس، معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، معاني القرآن لأبي الحسن الاخفش، إعراب القرآن للمنتجب الهمذاني، البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، الانصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري ...

كما أفاد البحث من عدة مراجع منها: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية لعبد الفتاح البجة الحمل على المعنى في العربية لعلي عبد الله العنبكي، محمد الخضر حسين القياس في اللغة العربية ...

والله الموفق لما فيه الخير والصواب

عبد الغني مسعودي

المبحث الأول

الحمل على المعنى في العربية

تمهيد.

المطلب الأول: مفهوم الحمل على المعنى.

المطلب الثاني: قواعد الحمل على المعنى.

المطلب الثالث: صور الحمل على المعنى.

المطلب الرابع: أقسام الحمل على المعنى.

المطلب الخامس: أثره الحمل على المعنى في جبر المعنى.

خلاصة المبحث.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الحمل على المعنى من دلائل "شأن العرب في تمكن المعنى في أنفسهم وعلوه في تصورهم، وقدرتهم على التصرف في الأساليب اللغوية المختلفة في ضوء منه؛ بحيث يقدمونه في كثير من الأحيان على اللفظ ... شغلت هذه الظاهرة مساحة كبيرة في البحث اللغوي، وتغلغلت في كثير من مسائله وقضاياه، حتى أضحت مسلكا لغويا أصيلا، وباتت ملمحا بارزا من ملامح الدرس النحوي والصرفي في العربية"[1].

فهذا شيخ البصريين "سيبويه" ﵀ (ت 180 هـ) قد تنبه باكرا إلى ظاهرة الحمل على المعنى فوظفها كأداة تفسيرية للنصوص التي جانبت القياس، فهو وإن لم يُفرد لها بابا خاصا في "الكتاب" إلا أنه قد ركن إليها في أبواب متعددة منه، ليزيح الغموض عما صحت روايته من فصيح الكلام العربي.

واعتمدها شيخ الكوفيين "أبو زكريا الفراء" ﵀ (ت 207 هـ)، في "معاني القرآن" – فهو وإن لم يستعمل عبارة "الحمل على المعنى" – إلا أن ذلك يظهر جليا في تخريجه لبعض ما استشكل من آي الذكر الحكيم، وتوجيه ما ساقه من شواهد من فصيح الكلام، وبيان المسلك السليم لحمل ما عُدل به عن معهود كلام العرب عليها.

ثم انجلت معالمها مع "أبي العباس المبرد" ﵀ (ت 275 هـ) في "المقتضب" و"المذكر والمؤنث" فظهرت كأداة لها استقلاليتها في الدرس النحوي والبلاغي، من خلال أبواب كتابيه المختلفة.

أما "ابن السراج" ﵀ (ت 316 هـ) في "الأصول في النحو" فقد تميز عن سابقيه بعقد فصل من كتابه الأصول خصصه لأحد مظاهر الحمل على المعنى، أطلق عليه تسمية "تأنيث المذكّر على التأويل" وضرب لذلك أمثلة.

وبلغت معالم الحمل على المعنى ذروتها مع "ابن جني" ﵀ (ت 392 هـ) في "الخصائص" فقد عقد لها فصلا بعنوان: "فصل في الحَمْل على المعنى"، قال في مستهله: "اعلم أن هذا الشَرْج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام ومنظومًا"[2].

---

[1] – حجاج أنور عبد الكريم، الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير، مجلة جامعة الطائف للآداب والتربية، (اللغة العربية وآدابها) المجلد الثاني، العدد السابع، جمادى الآخرة 1433هـ، أفريل 2012، ص 277 – 278.

[2] – أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط2، 1952، ج2 ص 411.

وكان من بعده عالة عليه في هذا الباب، منهم "ابن الأثير" رحمه الله (ت 637 هـ) في "الجامع الكبير" ينقل عنه كلامه السابق فيقول: "اعلم أن هذا القسم من التأليف دقيق المسلك، بعيد المذهب، يحتاج إلى فضل معاودة، وزيادة تأمل، وقد ورد في القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا"[1].

كما نقل عنه "جلال الدين السيوطي" رحمه الله (ت 911 هـ)، وجعل بعضا من قواعده أصولا لأبواب متعددة من كتابه "الأشباه والنظائر"، وجعله من العلل النحوية في "الاقتراح في أصول النحو".

إن المتتبع لهذه الظاهرة يدرك جيدا أن العرب كانوا يحملون على المعنى أو يستغنون عن بعض الألفاظ ببعض، لهدف الوصول إلى سلامة التركيب وتجويد المعنى، لأن "كل جملة صحيحة نحويًّا تُعد جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن والكذب، يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط"[2].

وللوقوف على حقيقة هذه الظاهرة وكنهها، سنعرفها لغة واصطلاحا، ونعرج على بعض جوانبها الأخرى كالقواعد والصور والأقسام ... من خلال تتبعنا لمضانها في كتب القدامى والمحدثين.

[1] – ضياء الدين بن الأثير الجزري، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد، جميل سعيد مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (د ط)، 1959، ص 106.

[2] – محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 2000، ص 66.

المطلب الأول: مفهوم الحمل على المعنى:

الحمل على المعنى، مركبٌ لفظي من كلمتين هما "الحمل" و"المعنى"، سنحاول قبل بيان المقصود منه أن نتعرف على الحد اللغوي والاصطلاحي لكل مفردة من مفرداته.

الفرع الأول: مفهوم الحمل:

1 – الحمل لغة:

لفظ "الحَمْلِ" شائع الاستعمال في العربية باشتقاقاته المتعددة، على الحقيقة أو على المجاز، وقد وقفت معاجم اللغة عند معانيه المتعددة ووجوهه المختلفة، سنحاول فيما يلي تتبع ما يخدم بحثنا منها مع التعليق والتعقيب.

قال "الخليل الفراهيدي" ﵀ (ت 170 هـ) في "كتاب العين": "... والفعلُ حَمَلَ يَحْمِلُ حَمْلاً ... وتقول: إني لأَحمِلُه على أمرٍ فما يَتَحَمَّل ... وحَمَّلْتُ فُلاناً فُلاناً ... والحَمْل: ما في البَطْن، والحِمْل ما على الظَّهْر، وأما حَمْلُ الشَّجَر؛ فيقال: ما ظَهَرَ فهو حِمْل، وما بَطَن فهو حَمْلٌ ... وبَعضٌ يقول: حَمْلُ الشَّجَر، ويحتَجُّون فيقولون: ما كان لازماً فهو حَمْل، وما كان بائناً فهو حِمْل"[1].

الفعل "حَمَلَ" على ما ذكره "الخليل" يتعدى بحرف الجر على، كما يتعدى بالتضعيف، فتقول: "حملت كذا على كذا"، و "حمّلت كذا كذا".

ميّز "الخليل" ﵀ بين الحَمل والحِمل، بفتح الحاء وبكسرها، وجعل ما فُتحت حاؤه دالّا على الملازمة، وفيه دلالة على ملازمة معنى لمعنى آخر.

وزاد "ابن فارس" ﵀ (ت 395 هـ) في "مقاييس اللغة" معنى آخر، فقال: "الْحَاءُ وَالْمِيمُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى إِقْلَالِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: حَمَلْتُ الشَّيْءَ أَحْمِلُهُ حَمْلًا"[2].

فقد جعل "ابن فارس" ﵀ دلالة مادة "حَمَلَ" على الإقلال، وعند تتبع دلالة "الإقلال" عنده نجدها في الفعل "أَقَلَّ" المزيد بالهمزة عن مجرده "قَلَّ".

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، القاهرة، مصر، (د ط) (د ت)، ج3، ص 241.

[2] – أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د ط) 1979، مادة "حمل"، ج2، ص106.

وفي دلالة "قَلَّ" يقول "ابن فارس" ﵀: "الْقَافُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى نَزَارَةِ الشَّيْءِ، وَالْآخَرُ عَلَى خِلَافِ الِاسْتِقْرَارِ ... والْقُلَّةَ مَا أَقَلَّهُ الْإِنْسَانُ مِنْ جَرَّةٍ أَوْ حُبٍّ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ حَدٌّ مَحْدُودٌ، وَيُقَالُ: اسْتَقَلَّ الْقَوْمُ، إِذَا مَضَوْا لِمَسِيرِهِمْ، وَذَلِكَ مِنَ الْإِقْلَالِ أَيْضًا كَأَنَّهُمُ اسْتَخَفُّوا السَّيْرَ وَاسْتَقَلُّوهُ ... وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَاحِدٌ، وَقَوْلُنَا فِي الْقُلَّةِ مَا أَقَلَّهُ الْإِنْسَانُ فَهُوَ مِنَ الْقِلَّةِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَقِلُّ عِنْدَهُ"[1].

وفيه إشارة إلى استخفاف المحمول، وانتقال دلالة الحمل إلى دلالة الاستخفاف إنما هي على المجاز، فكأن انتقال المعنى من لفظ إلى لفظ أو من تركيب إلى تركيب مستساغ خفيف على النفس غير مستثقل، فالأصلان اللذان أشار إليهما "ابن فارس" ﵀ يصح أن يجتمعا في معنى الحمل الذي نحن بصدد الكلام عنه.

أما "ابن سيده" ﵀ (ت 458 هـ) فقد قال في "المحكم والمحيط الأعظم": "حَمَلَ الشَّيْءَ يَحْمِلُه حَمْلاً، فَهُوَ مَحْمولٌ وحَمِيلٌ واحْتْمَلَهُ"[2].

فزاد صيغة "احتمل"، فنقول: احتمل كذا معنى كذا.

ونقل "ابن منظور" ﵀ (ت 711 هـ) في "لسان العرب" عند مادة "حمل" عن سابقيه، ثم أوجزها قائلا: "قال بعض اللغويين: ما كان لازما للشيء فهو حَمْلٌ، وما كان بائنا فهو حِمْلٌ".[3]

وعبارة "ما كان لازما"، هي من قبيل كلام "ابن فارس" ﵀ في حمل دلالة "حمل" على الإقلال والاستخفاف، فإذا لزم المعنى معنى آخر صار مستساغا غير مستثقل.

وأورد "بطرس البستاني" في "محيط المحيط" كلاما في مادة "حمل" يقول فيه: "حَمَلَ الشيءَ على الشيءِ أَلْحَقَهُ بهِ في حُكْمِهِ"[4].

وفي "المعجم الوسيط" أيضا: "حملَ الشيءَ على الشيءِ، ألحقه به في حكمه"[5].

---

[1] – ابن فارس، مقاييس اللغة، مصدر سابق، مادة "قل"، ج5، ص 3 – 4.

[2] – علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق عائشة عبد الرحمن، مطبوعات معهد المخطوطات العربية القاهرة، مصر، ط1، 1985، مادة "حمل"، ج3، ص 378 – 380.

[3] – محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف القاهرة، مصر، ط1، (د ت)، مادة "حمل"، ج10، ص 1001.

[4] – بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط3، 1987، مادة "حمل"، ص 195.

[5] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004، مادة "حمل"، ص 199.

وهذا المعنى الذي في "محيط المحيط" و "المعجم الوسيط"، أقرب إلى معنى الحمل اصطلاحا ذلك أنه مبني عليه في الحقيقة، بحكم حداثة المادة العلمية للمعجمين.

فمدار المعنى اللغوي للحمل، على اللزوم والإقلال والإلحاق، وهي معانٍ متقاربة متناسبة.

2 - **الحمل اصطلاحا:**

هناك العديد من التعريفات الاصطلاحية لمصطلح "الحمل"، وهي تشمل الحمل على اللفظ والحمل على المعنى.

عرفه "ابن هشام" رحمه الله (ت 761 هـ) في "مغني اللبيب" بقوله: "قدْ يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ مَا أَشْبَهَهُ فِي مَعْنَاهُ أَو فِي لَفْظِهِ أَو فيهِمَا"[1].

كما عرفه "محمد الخضر حسين" في "القياس في اللغة العربية" بقوله: "إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في النوع، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه"[2].

ولا ينحصر استعمال مصطلح الحمل على النحاة، فقد ورد في "المعجم الفلسفي": "حملُ الشيءِ على الشيء: إلحاقه به في حكمه، أو هو نسبةُ أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا"[3].

وجاء في "معجم المصطلحات النحوية والصرفية": "الحملُ قياس أمر على وتحميل أحدهما على الآخر"[4].

وفي "محيط المحيط" عبارة خرجت عن مجرد التأصيل اللغوي إلى مقاربة التعريف الاصطلاحي يقول "البستاني": "حمل النظير على النظير عند النحاة إجراؤه مجرى النظير باعتبار جامع بينهما"[5].

فالحمل على ما مضى يشمل معاني: الإعطاء والإجراء والقياس والإلحاق بين متشابهين، ليجري حكم أحدهما على الآخر مجرى الأصل على الفرع أو النظير على النظير.

---

[1] - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، سوريا ط1، 1964، ج2، ص 751.

[2] - محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، (د ط)، 1353هـ، ص 27.

[3] - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، (د ط)، 1982، مادة "حمل"، ج1، ص 498.

[4] - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، لبنان، ط1، 1985 مادة "حمل"، ص 67.

[5] - بطرس البستاني، محيط المحيط، مصدر سابق، مادة "حمل"، ص 195.

الفرع الثاني: مفهوم المعنى:

1 – المعنى لغة:

تدور مادة "معنى" بين عدة معانٍ جزئية، جاءت بها معاجم اللغة مجتمعه تارة، ومتفرقة تارة أخرى سنحاول أن نتتبعها لنصل إلى المعنى المراد في مقامنا هذا.

قال "الخليل الفراهيدي" ﵀ (ت 170 هـ) في "كتاب العين": "مَعْنَى كلّ شيء: مِحْنَتُهُ وَحَالُهُ الَّتِي يَصِيرُ إِلَيْهَا أَمْرُهُ"[1].

وقال ﵀ في معنى "المحنة": "المحنة معنى الْكَلَام الَّذِي يُمْتَحَنُ بِهِ ليُعرف بِكَلَامِهِ ضميرُ قلبه تَقول: امتحنْتُه، وامتحَنْتُ الكلمةَ؛ إِذا نظرتَ إِلَى مَا يصير إِلَيْهِ صَيُّورُها"[2].

وقال "ابن منظور" ﵀ (ت 711 هـ) في "لسان العرب": "امتَحن القولَ: نَظَرَ فِيهِ ودَبَّره"[3].

وعلى هذا فـ"الخليل" ﵀ تؤول كلمة "معنى" عنده إلى ما يصير إليه الكلام مما يتعلق به من حالا ومآلا.

وعند "أبي منصور الأزهري" ﵀ (ت 370 هـ) في "تهذيب اللغة": "والمَعْنى وَالتَّفْسِير والتأويل وَاحِد"[4].

فلا فرق بين المعنى الذي يصير إليه الكلام، وتأويله وتفسيره، عند الأزهري، بيد أن ما ذهب إليه قد لا يكون محل إجماع.

وفي "الصحاح" قال "إسماعيل الجوهري" ﵀ (ت 370 هـ): "عَنوْتُ الشيءَ: أخرجته وأظهرته وعَنيتُ بالقول كذا، أعني عناية: قصدتُ وأردتُ ... ومعنى الكلام ومعناته واحد"[5].

فالمعنى عند "الجوهري" ﵀ هو الإخراج والإظهار لما في الكلام، وهو كذلك القصد والإرادة من الكلام الذي سبق إخراجه وإظهاره.

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، مصدر سابق، مادة "عني"، ج2، ص 253.

[2] – نفسه، مادة "محن"، ج5، ص 121.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة "محن"، ج6، ص 4150.

[4] – أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للنشر والتأليف والترجمة (د ط)، 1964، مادة "عنى"، ج3، ص 213.

[5] – إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط2، 1979، مادة "عنا"، ج6، ص 2440.

وفي "مقاييس اللغة" أَصّلَ "ابن فارس" ﵀ (ت 395 هـ) للمادة على عادته، يقول: "عَنَى: الْعَيْنُ وَالنُّونُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ: ... وَالثَّالِثُ ظُهُورُ شَيْءٍ وَبُرُوزُهُ ... وَمِنْ هَذَا الْبَابِ مَعْنَى الشَّيْءِ ... وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قِيَاسُ اللُّغَةِ أَنَّ الْمَعْنَى هُوَ الْقَصْدُ الَّذِي يَبْرُزُ وَيَظْهَرُ فِي الشَّيْءِ إِذَا بُحِثَ عَنْهُ. يُقَالُ: هَذَا مَعْنَى الْكَلَامِ وَمَعْنَى الشِّعْرِ، أَي الَّذِي يَبْرُزُ مِنْ مَكْنُونِ مَا تَضَمَّنَهُ اللَّفْظُ"[1].

عاد "ابن فارس" ﵀ بالمادة "عنى" إلى أصولها، فجعل لها أصولا ثلاثة، كان ثالثها هو ما يعنينا منها، فالمعنى عنده هو ظهور الشيء وبروزه، وهو أيضا القصد الذي يظهر بعد بحث ونظرٍ في مكنون اللفظ وداخليته.

وقال "ابن منظور" ﵀ (ت 711 هـ) في "لسان العرب": "عنيت الشيءَ أعنيه، إذا كنت قاصدا له، وعَنَيْتُ بِالْقَوْلِ كَذَا: أَردتُ، ومَعْنَى كُلِّ كلامٍ ومَعْنَاتُه ومَعْنِيَّتُه: مَقْصِدُه"[2].

فـ"ابن منظور" ﵀ قد جعل "المعنى" هو القصد من الكلام، ومراد المتكلم منه.

ومما سبق يتضح أن "المعنى" هو القصد والمراد من الكلام، وهو أيضا إظهار وإبراز وإخراج مكنون الكلام وحقيقته، ولا يكون ذلك إلا بعد نظر وتدبر.

2 – المعنى اصطلاحا:

ركزت التعاريف الاصطلاحية للمعنى على "القصد"، كجانب أساسي في أداء اللفظ للمعنى والوصول للغاية التي وُضع اللفظ من أجلها.

عرفه "أبو هلال العسكري" ﵀ (ت 400 هـ) في "الفروق اللغوية" – عند التفريق بينه وبين الحقيقة – بقوله: "الْمَعْنى هُوَ الْقَصْد الَّذِي يَقع بِهِ القَوْل على وَجهٍ دون وَجهٍ"[3].

وقال فيه "الشريف الجرجاني" ﵀ (ت 816 هـ) في "التعريفات": "ما يقصد بشيء"[4].

---

[1] – ابن فارس، مقاييس اللغة، مصدر سابق، مادة "عنى"، ج4، ص 146.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة "عنا"، ج4، ص 3146 – 3147.

[3] – أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط3، 2005، ص 45.

[4] – علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ط1، 2004 ص 185.

أما "أبو البقاء الكفوي" رحمه الله (ت 1094 هـ) في "الكليات" فقد حَدَّهُ بقوله: "هو المفهوم من ظاهر اللفظ، الذي نصل إليه بغير واسطة"[1].

كما عرفه "محمد علي التهانوي" رحمه الله (ت 1191 هـ) في "كشاف اصطلاحات الفنون" بقوله: "الصورة الذهنية من حيث إنها وُضع بإزائها اللفظ، أي من حيث إنها تُقصد من اللفظ"[2].

الفرع الثالث: مركب "الحمل على المعنى":

طرق علماء العربية باب الحمل على المعنى، وأفاضوا فيه كل حسب الباب الذي أدرجه ضمنه وسنحاول فيما يلي تتبع بعض النصوص التي قدموها كبيان لماهية الحمل على المعنى.

جعل "ابن هشام" رحمه الله (ت 761 هـ) في "مغني اللبيب" قاعدة "الحمل على المعنى" القاعدة الأولى من إحدى عشر قاعدة من القواعد الكلية، التي ينضوي تحتها ما لا ينحصر من الصور الجزئية، وعقد لها بابا بعنوان: "فِي ذكر أُمُور كُلية يتَخَرَّج عَلَيْهَا مَا لا ينْحَصر من الصُّور الْجُزْئِيَّة".

قال فيها: "القاعدة الأولى: قدْ يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ مَا أَشْبَهَهُ فِي مَعْنَاهُ أَو فِي لَفْظِهِ أَو فيهِمَا"[3].

فهو وإن لم يستعمل عبارة الحمل على المعنى، إلا أن قاعدته هذه هي تعريف له، فالشبه في المعنى عنده كفيل بأن ينقل الحكم من الشبه إلى الشبيه له في المعنى.

ومن المحدثين عرفه "أشرف مبروك" بقوله: "حمل لفظ على معنى لفظ آخر، أو تركيب على معنى تركيب آخر، لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمها، مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب، ويؤمن معها اللبس"[4].

---

[1] – أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط2، 1998، ص 842.

[2] – محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996 ج2، ص 1600.

[3] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مصدر سابق، ج2، ص 751.

[4] – أشرف مبروك، ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1989، ص 6.

وهذا التعريف على براعته وجمعه لعدة جوانب من مصطلح الحمل على المعنى، يؤخذ عليه إحالته على المادة نفسها في مستهله، إذ كان بإمكانه الإفادة من عبارة ابن هشام سالفة الذكر[1].

وقال عنه "محمد يوسف حبلص" بأنه: "قياس ظاهرة على ظاهرة، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه لعلة اشتراكهما في المعنى"[2].

يرى "حبلص" أن الحمل على المعنى قياسا، وفي الحقيقة الفرق بين الحمل والقياس ظاهر، فلا يستقيم تسميته بالقياس.

أما "محمد عبده فلفل" فقد عرفه بقوله: "إعطاء شيء حكم شيء آخر، وقياسه عليه لضرب من الشبه أو لعلة ما"، ويُردف في موضع آخر من نفس السياق: "فهذا الحمل يتمثل بقياس صيغة على أخرى لعلة، ولمشابهة بين المقيس والمقيس عليه"[3].

واقتبس له "حسن عثمان محمود" تعريفا من تعريف "ابن هشام" السابق، يقول: "إعطاء شيء حكم شيء آخر"[4].

وممن عرفه "لافي محمد لافي"، يقول: "حمل الشيء على ما شابهه في الحكم والمعنى"[5].

إلا أن هذا التعريف لا يستهدف الحمل على المعنى رأسا لما فيه من العموم.

ووضع له "أسامة اختيار" تعريفا عند حديثه عن الحمل على المعنى في تفاسير الأندلسيين قائلا: "نعني بالحمل على المعنى؛ أن يحمل لفظ على معنى لفظ آخر، فيُلحق به ويُنزل منزلته في الاحكام"[6].

---

[1] – سلاف مصطفى كامل، ضوابط استعمال ما يقبل الحمل على اللفظ وعلى المعنى وضعا، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب جامعة العراق، العدد السادس عشر، مارس 2019، ص 273.

[2] – حبلص محمد يوسف، الحمل على المعنى عند النحاة العرب، حوليات كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد الخامس، 1991 – 1992، ص 140.

[3] – محمد عبدو فلفل، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة والعشرون، العدد 59، جويلية – ديسمبر، 2000، ص 168.

[4] – حسن عثمان محمود، الحمل على المعنى وأثره الدلالي في القرآن الكريم دراسة لغوية ونحوية، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة اليرموك، الأردن، 2003، ص 10.

[5] – لافي محمد لافي العنزي، الحمل على التوهم في القراءات القرآنية، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن 2011، ص 23.

[6] – أسامة اختيار، الحمل على المعنى في تفاسير الأندلسيين، مجلة شرقيات، جامعة إسطنبول الحكومية، المجلد الأول، العدد الثامن والعشرون، 2016، ص 181.

إلا أن هذا التعريف أيضا قصر الحمل على المعنى في الألفاظ، وأغفل التراكيب.

ولعلنا أخيرا نرتضي التعريف الذي وضعه "أشرف مبروك"، مع تعديل طفيف على ما لزمه من الدور، مستعينين بتعريف "ابن هشام" على النحو الذي أشرنا إليه سابقا، فيصبح:

الحمل على المعنى هو: إعطاء لفظٍ حكمَ لفظ آخر، أو تركيبٍ حكمَ تركيب آخر، لشبهٍ بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمها، مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب، ويؤمن معها اللبس.

المطلب الثاني: قواعد الحمل على المعنى:

لم يترك النحاة مسألة الحمل على المعنى مطلقة، بل وضعوا لها قيودا وضوابط تسير عليها حتى تحقق الغاية من اللجوء إليها لدفع اللبس في العربية، إلا أن آراءهم في هذه القيود تباينت بين مقلٍّ ومكثرٍ ومثبتٍ ونافٍ، سنحاول فيما يلي أن نورد أهم هذه القواعد، وقد اجتهدنا في تبويبها على قسمين، تبعا لما تقع عليه كل قاعدة:

الفرع الأول: قواعد تتعلق باللفظ والمعنى:

أولا: احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل به عن الظاهر:

يقول "عبد القاهر الجرجاني" رحمه الله (ت 471 هـ) في "أسرار البلاغة" منكرا على من يحملون اللفظ ما لا يحتمله، لا لشيء إلا لتكثير الوجوه والإغراب في التأويل: "فأمَّا الإفراطُ فما يتعاطاه قوم يُحبُّون الإغراب في التأويل، ويَحْرِصون على تكثير الوجوه، وينسَوْن أن احتمال اللفظ شرطٌ في كل ما يُعدَل به عن الظاهر"[1].

ثانيا: لا يمكن الحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ:

ذهب النحويون إلى أن الحمل على المعنى لا يكون إلا بعد تمام الكلام واستيفاء اللفظ حقه[2].

وقد أورد هذه القاعدة "أبو العباس المبرد" رحمه الله (ت 275 هـ) في "المقتضب"، مشددا على ضرورة استيفاء اللفظ حقه في سياقه، قبل حمله على المعنى، حيث قال: "اعْلَم أَن الشيء لَا يجوز أَن يحمل على الْمَعْنى إِلَّا بعد اسْتِغْنَاء اللَّفْظ"[3].

وقاله "الأعلم الشنتمري" رحمه الله (ت 476 هـ) في "تحصيل عين الذهب"، فَحَمْلُ الكلام على المعاني عنده يأتي بعد تمام الكلام، يقول في هذا الصدد: "الحمل على المعاني إنما يكون بعد تمام الكلام"[4].

---

[1] – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ط1، 1991، ص 393.

[2] – علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني، بغداد، العراق، ط1، 2012، ص 95.

[3] – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر (د ط)، 1994، ج3، ص 281.

[4] – الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1994، ص 192 – 193.

ثالثا: الحمل على اللفظ مقدم على الحمل على المعنى، حال اجتماعهما:

يقول "جلال الدين السيوطي" ﵀ (ت 911 هـ) في "الأشباه والنظائر": "إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، بدء بالحمل على اللفظ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع؛ لأنك أوضحت المراد أولا، ثم رجعت إلى غير المراد؛ لأن المعول على المعنى، فحصل الإبهام بعد التبيين"[1].

فالحمل على اللفظ هو ما يبتدأ به الكلام غالبا، ثم يحمل على المعنى، وإذا حمل على المعنى فإنه يكره به الرجوع إلى اللفظ[2].

يقول "محمد عبد الخالق عضيمة": "إذا اجتمع الحملان بدء بالحمل على اللفظ، ثم بالحمل على المعنى، ولا يبدأ بالحمل على المعنى"[3].

رابعا: لا يمكن الرجوع من المعنى إلى اللفظ:

وهو مذهب أكثر من تكلم في هذا الباب، حيث تقرر عندهم أنه متى تم حمل الكلام على المعنى في تأويله كان العودة منه إلى ظاهر اللفظ مُستكرَها.

"فالفائدة وتمام المعنى ووضوحه هو الهدف الأسمى في البحث اللغوي، لذلك نجد العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ"[4].

وذهب إليه "ابن خالويه" ﵀ (ت 370 هـ) في "ليس في كلام العرب"، واستثنى حرفا واحدا نسبه لابن مجاهد ﵀، حيث يقول: "ليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية ما رجع من معناه

[1] – جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985 ج2، ص 115.

[2] – ندى محمد جمال، الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سوريا، 2006، ص 34.

[3] – محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت)، ج3، ص 286.

[4] – حجازي حسن حجازي سليم، من شجاعة العربية، الحمل على المعنى دراسة وصفية سياقية تحليلية، حولية كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، العدد الحادي والثلاثون، 2018، ص 775.

إلى لفظه إلا في حرف واحد استخرجه "ابن مجاهد" ﵀ من القرآن وهو قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُّومِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحاً نُّدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِے مِن تَحْتِهَا ٱلاَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَداً قَدَ اَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقاً﴾ [الطلاق:11]"[1].

وهذا "ابن جني" ﵀ (ت 392 هـ) في "الخصائص"، يستكره، مراجعة اللفظ بعد تمام المعنى فيقول: "واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ"[2].

فقوله "لم تكد"، فيه دلالة على ثقل العودة من المعنى إلى اللفظ عندهم.

وهو ما نقله عنه "جلال الدين السيوطي" ﵀ (ت 916 هـ) في "الأشباه والنظائر" معقبا عليه بقوله: "لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره، ضعفت معاودته إياه؛ لأنه انتكاس وتراجع"[3].

فلا يجيز "ابن جني" ﵀ الرجوع من المعنى إلى اللفظ إلا حال انقطاع الكلام بالفراغ من المعنى الأول واستئناف معنى آخر، وهو ما أشار إليه عند تعليقه على بيت للفرزدق: "ولم يقبح ذلك؛ لأنه فرغ من حديث الأولى، ثم استأنف من بعدها أخرى"[4].

ويذهب ﵀ إلى أبعد من ذلك في "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات"، فيقرر عدم جوازه مطلقا: "لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلى المعنى"[5].

وقد نقل "جلال الدين السيوطي" ﵀ في "الإتقان في علوم القرآن" قول "ابن جني" بعدم الجواز وعلق عليه قائلا: "وأُورِدَ عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَّعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰناً فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ۝ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ ثم قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ [الزخرف:35 - 36]، فقد راجع القرآن اللفظ بعد الانصراف عنه إلى المعنى"[6].

---

[1] – الحسين بن أحمد بن خالويه، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، (د د)، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية ط2، 1979، ص 219 – 220.

[2] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج2، ص 420.

[3] – جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج2، ص 115.

[4] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج2، ص 420.

[5] – أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط 2، 1986، ج2، ص 256.

[6] – جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، ط1 2008، ص 403.

وممن قال بكراهة العرب العودة من المعنى إلى اللفظ "أبو الحسن الأُبَّذِي" رحمه الله (ت 680 هـ) في "شرح الجزولية": نقل عنه "السيوطي" رحمه الله قوله: "العرب تكره الانصراف عن الشيء، ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك يكرهونه في ألفاظهم"[1].

غير أن هذه القاعدة ليست محل اتفاق بين علماء العربية، فقد أجاز فريق منهم مراجعة اللفظ بعد الانصراف عنه إلى المعنى، ومعاودته بعد العدول عنه.

ومن هؤلاء "ضياء الدين بن العلج"[2] رحمه الله، الذي لا يرى أي ضعف في الانتقال بين اللفظ والمعنى ذهابا وإيابا مهما تكرر ذلك، مستدلا بما جاء في القرآن الكريم.

نقل عنه "جلال الدين السيوطي" رحمه الله من كتابه "البسيط" قوله: "وأما ضعف العَودِ إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل[3]، كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ... وما ورد به التنزيل ليس بضعيف، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف"[4].

خامسا: لا حمل على المعنى مع الحمل على اللفظ:

يقول " جلال الدين السيوطي" رحمه الله (ت 911 هـ) في "الأشباه والنظائر": "والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع الأثر مع وجود العين"[5].

سادسا: الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ:

قال "أبو البركات الأنباري" (ت 577 هـ) في "الانصاف في مسائل الخلاف": "نحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم، ولا التنقل من معنى إلى معنى، ولكن الظاهر ما صرنا إليه؛ لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ"[6].

---

[1] – جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج2، ص 116 – 117.

[2] – "محمد أبو عبد الله ضياء الدين بن العلْج، مؤلف كتاب "البسيط في النحو"، نقل عنه أبو حيان في شرح التسهيل كثيرا، سكن اليمن وصنف بها". تقي الدين بن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، العراق (د ط)، 1973، ص 298.

[3] – كالحرف الذي نسبه ابن خالويه لابن مجاهد، والحرف الذي أورده السيوطي على قول ابن جني في المحتسب.

[4] – جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج2، ص 116.

[5] – نفسه، ج2، ص 117.

[6] – أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د م)، (د ط)، (د ت)، ج2، ص 510 – 511.

الفرع الثاني: قواعد تتعلق بالتخريج على الحمل:

أولا: كل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملا على الجنس، والتأنيث حملا على الجماعة[1]:

يقول "أبو العباس المبرد" رحمه الله (ت 275 هـ): "فأما ما يكون للأجناس، فإنما يقع واحدة من جنس؛ نحو قولك "تمرة" فحقُّ هذا إذا أخرجت منه الهاء، أن يجوز فيه التذكير والتأنيث، فتقول «هو التمر»، وكذلك ما كان على منهاجه، فهذا لمن جعل هذه الأشياء أجناسا، ومن جعلها على معنى الجماعة أَنّث فقال «هي التمر»، وكذلك ما كان مثلها"[2].

ثانيا: حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة:[3]

احتكم "أبو البركات الأنباري" رحمه الله (ت 577 هـ) إلى هذه القاعدة في معرض مناقشته للكوفيين في الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجد معها ظرف مكرر، وَجبَ نصبها، ليكون أحد الظرفين خبراً، والآخر حالا، فيكون لكل ظرف من الظرفين فائدته المستقلة في الجملة، بخلاف رفعها؛ لأنها إذا رُفعت صار كلا الظرفين حالا، وهو تكرار لا فائدة منه، وإن كان سليما من ناحية التركيب والإعراب[4].

ثالثا: الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير:

استند "أبو البركات الأنباري" رحمه الله (ت 577 هـ) إلى هذه القاعدة في موضعين من كتابه "الانصاف في مسائل الخلاف" دون أن يشرحها: أولهما؛ في معرض مناقشة المسألة الأولى من الكتاب[5] والثاني؛ في معرض مناقشته للمسألة التسعين[6].

وقال "جلال الدين السيوطي" رحمه الله (ت 911 هـ) في "الأشباه والنظائر"، بعد أن ناقش ما أسماه "فروعا" تحت هذه القاعدة: "والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه، وفساد ما ذهبوا إليه، أن ما ذهبنا

---

[1] – حمدي بخيت عمران، أصول التفسير اللغوية، أصوات للنشر والتوزيع، (د م)، (د ط)، 2017، ص 152.

[2] – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، (د ط)، 1970، ص 87.

[3] – أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج1، ص 259.

[4] – نفسه، ج2، ص 640. (من الهامش).

[5] – نفسه، ج1، ص 10.

[6] – نفسه، ج2، ص 642.

إليه له نظير في كلام العرب، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[1].

رابعا: يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره:

جعل "جلال الدين السيوطي" ﵀ (ت911 هـ) في "الأشباه والنظائر" لهذه القاعد بابا مستقلا نقل فيه عن سابقيه ما يؤيد مذهبه، يقول: "قال في «البسيط»: ... لأنهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير .... وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرا ... وقال «ابن إياز» في «شرح الفصول»: ربما جعلوا النقيضَ مشاكلا للنقيض، لأن كل واحد منهما ينافي الآخر ولأن الذهن يتنبه لهما معا بذكر أحدهما"[2].

وذهب "ابن مالك" ﵀ (ت 672 هـ) إلى ضعف هذه القاعدة في "شرح التسهيل": "وهذا ضعيف جدا لأن الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقا، وقد يختلفان مطلقا، وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه"[3].

خامسا: حمل الزائد على الزائد أولى من حمل الزائد على الأصلي[4]:

إذا اقتضى الكلام الحمل على غير ظاهره، فإن الأولى في ذلك مناسبة المحمول للمحمول عليه فإذا كان زائدا؛ حمل على ما يكون زائدا مثله، وإذا كان أصلا؛ يحمل على ما هو أصل.

سادسا: الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل:

أورد هذه القاعدة "جلال الدين السيوطي" ﵀ (ت911 هـ) في "الأشباه والنظائر"، وساق تحتها عدة مسائل حُمل الكلام فيها على الكثرة من كلام العرب دون ما كان قليلا غير شائع[5].

---

[1] – جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج2، ص 83.

[2] – نفسه، ج2، ص 117 – 119.

[3] – جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، محمد لطفي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص 249.

[4] – محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000، ج2، ص 804.

[5] – جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مصدر سابق، ج2، ص 95 – 101.

المطلب الثالث: صور الحمل على المعنى:

عقد "ابن جني" رحمه الله (ت 392 هـ) في "الخصائص" لصوره فصلا بعنوان: "فصل في الحَمْل على المعنى"، قال في مستهله: "اعلم أن هذا الشَرْج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا وغير ذلك مما تراه بإذن الله"[1].

وقال فيها "ابن الأثير" رحمه الله (ت 637 هـ) في "الجامع الكبير": "القسم الرابع من النوع الثالث في الحمل على المعنى، وذلك كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوب معنى الواحد للجماعة، والجماعة للواحد، وحمل الثاني على لفظ الأول، أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك"[2].

وسنحاول في هذا المطلب أن نأتي على أهم صوره.

الفرع الأول: في التذكير والتأنيث:

إذا كان اللفظ مذكرا أو مؤنثا، فحقه أن يبقى كذلك في التركيب اللغوي، ومن الواجب على المتكلم أن يراعي تذكيره أو تأنيثه، في جميع مواضع كلامه، فيخبر عن المذكر بالمذكر، وعن المؤنث بالمؤنث، إلى غير ذلك مما يراعى في التركيب.

ولكن ورد في فصيح الكلام بعض الألفاظ المذكرة عوملت معاملة المؤنث، وأخرى مؤنثة عوملت معاملة المذكر، فتذكير المؤنث وتأنيث المذكر سنة من سنن العرب في كلامها، والذي سوغ ذلك هو "الحمل على المعنى" الذي يمكن أن يحتمله اللفظ، ويقصده المتكلم، وقد لجأ إليه النحاة في تفسير تأنيث ما حقه التذكير، وتذكير ما حقه التأنيث[3].

يقول "ابن جني" رحمه الله (ت 392 هـ): "وأما غير هذه الطريق من الحمل على المعنى وترك اللفظ كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر ... فأمر مستقر ومذهب غير مستنكر"[4].

---

[1] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج2، ص 413.

[2] – ضياء الدين بن الأثير الجزري، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، مصدر سابق، ص 106.

[3] – هادي أحمد فرحان الشجيري، الحمل على المعنى وأثره في جبر القواعد النحوية، مجلة الجامعة الإسلامية، بغداد، العراق، ملحق العدد 183، الجزء التاسع، ص 543.

[4] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج1، ص 237.

وقد ذهب جمع من علماء العربية إلى أن التذكير أصلٌ والتأنيث فرع منه، فالسابقية للتذكير في التواضع والاصطلاح، وما التأنيث إلا وليد حاجة، فاشتق من التذكير.

يقول "سيبويه" ﵀ (ت 180 هـ) في "الكتاب": "اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر"[1].

وأجاز "أبو زكريا الفراء" ﵀ (ت207 هـ) تأنيث الاسم الجامد وتذكيره، حيث يقول: "وقد يكون الاسم غير مخلوق من فعل ويكون فيه معنى تأنيث وهو مذكر، فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة، وعلى المعنى مرة"[2].

فالذكورية أصل والتأنيث فرع عنها، وهذه (الخاصية القَبْلية) هي قدرة افصاحية متبقية في الاسم يحملها قبل دخوله السياق، فإذا دخل السياق؛ خرجت تلك المعاني الكامنة كمن ينفلت من قيده[3].

يقول "عبد القاهر الجرجاني" ﵀ (ت 471 هـ): "قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها"[4].

فتذكير المؤنث هو بمثابة رد الأصل إلى فرعه، يقول "ابن جني" ﵀ (ت 392 هـ) في "الخصائص": "وتذكير المؤنث واسع جدا لأنه رد فرع إلى أصل"[5].

ثم بنى ﵀ على جواز التأنيث فقال: "وإذا جاز تأنيث المذكر على ضرب من ضروب التأول كان تذكير المؤنث – لغلبة التذكير – أحرى وأجدر[6]، لما في ذلك من رد الفرع إلى الأصل"[7].

---

[1] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3 1988، ج1، ص 22.

[2] – أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ج1، ص 126.

[3] – مجاهد عبد المنعم أحمد سامي الدبوني، المتبقي من كتاب سيبويه، دراسة في ضوء نظرية لوسيركل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2018، ص 86.

[4] – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت)، ص 23.

[5] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج2، ص 415.

[6] – أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، مصدر سابق، ج2، ص 186.

[7] – أبو الفتح عثمان بن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق جماعي، مطبعة العاني، بغداد ط1، 1962، ص 99.

ونحا "ابن الشجري" ﵀ (ت 542 هـ) في "الأمالي" قريبا من منحى "ابن جني" ﵀، حيث جعل من التذكير أصلا، ومن التأنيث فرعا عليه، يقول: "وإذا كانوا قد أنثوا المذكر على المعنى، فتذكير المؤنث أسهل؛ لأن حمل الفرع على الأصل، أسهل من حمل الأصل على الفرع"[1].

أما "ابن الأثير" ﵀ (ت637 هـ) فقد جعل التأنيث والتذكير، شائعي الاستعمال عند العرب قال في "الجامع الكبير": "واعلم أنه قد كثُر عند العرب تأنيث فعل المضاف المذكر؛ إذا كانت إضافته إلى مؤنث ... وأمثال ذلك كثيرة فَاعْرِفْهُ ... وأما تذكير المؤنث فشائع في كلام العرب"[2].

إلا أن الغالب عندهم اعتبار تأنيث المذكر خروج عن الأصل إلى الفرع، قال "ابن عصفور" ﵀ (ت 669 هـ) في "ضرائر الشعر": "وتذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر؛ لأن التذكير أصل، فإذا ذكرت المؤنث ألحقته بأصله، وإذا أنثت المذكر أخرجته عن أصله"[3].

ولم يستغرب "ابن مالك" ﵀ (ت 672 هـ) في "تسهيل الفوائد" التأنيث في العربية مادام التأويل ممكنا، يقول: "وربما أُوّل مذكر بمؤنث، ومؤنث بمذكر، فجيء بالعدد على حسب التأويل"[4].

فالملاحظ مما سبق من طرحٍ أن شيوع تذكير المؤنث من المجمع عليه عند علماء العربية، بخلاف تأنيث المذكر، فمنهم من جعله مستساغا ما دامت العرب قد تكلمت به، ومنهم من حصر دائرة استعماله في الضرورة الشعرية لا غير، فعده انتكاسا بالكلام عن أصله، وإغرابا وغلظة.

قال "ابن جني" ﵀ (ت 392 هـ) في "الخصائص": "لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب"[5]. وقال أيضا: "وتأنيث المذكر أغلظ من تذكير المؤنث؛ لأنه مفارقة أصل إلى فرع"[6].

---

[1] – هبة الله بن علي العلوي ابن الشجري، ما لم ينشر من الأمالي الشجرية، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1984، ص 83.

[2] – ضياء الدين بن الأثير الجزري، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، مصدر سابق، ص 107.

[3] – ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، مصر، ط1، 1980، ص 279.

[4] – جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي القاهرة، مصر، 1968، ج1، ص 117.

[5] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج2، ص 417.

[6] – أبو الفتح عثمان بن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 2009، ص 51.

ولا يُجوِّز "أبو حيان الأندلسي" ﵀ (ت 745 هـ) تأنيث المذكر إلا في قليل الكلام، يقول: "فإن كان المذكر أُول بمؤنث كتأنيث الكتاب، ويراد به الصحيفة، فهذا لا يجوز إلا في قليل الكلام، وتذكيره هو المعروف، وقد نص النحويون على أن قوله: "ما هذه الصوت" من أقبح الضرورات، لأن فيه تحريف اللفظ، ورد الأصل إلى الفرع"[1].

وقَصَر "بدر الدين ابن جماعة" ﵀ (ت 733 هـ) في "شرح كافية ابن الحاجب" تأنيث المعدود المذكر، وتذكير المعدود المؤنث على لفظ المعدود، فلا يتعداه إلى المعنى، يقول: "الاعتبار منه العدد باللفظ فقط، فلا يقال فيه وجهان، وما جاء باعتبار المعنى فشاذ لا اعتبار به"[2].

الفرع الثاني: في الإفراد والتثنية والجمع:

ذهب "أسامة اختيار" إلى أن نظرة علماء العربية إلى مسألة الحمل على المعنى في الإفراد والتثنية والجمع اختلفت بين النحاة والدلاليين، يقول: "الحمل على المعنى في الإفراد والتثنية والجمع لدى النحاة تعليل للخروج عن القياس النحوي، لكنه عند الدلاليين؛ باب من أبواب اتساع الدلالة وثرائها"[3].

وقد وقف "ابن فارس" ﵀ (ت 395 هـ) في "الصاحبي في فقه اللغة" مطولا عند هذا الحمل مبوبا له تحت عدة مسائل جزئية يقول: "باب الواحد يراد به الجمع ... ومن سنن العرب، ذكر الواحد والمراد الجميع، كقولك للجماعة «ضَيْفٌ»"[4].

ثم عقد بابا آخر للجمع يراد به ما دونه من الإفراد والتثنية، يقول: "باب الجمع يراد به واحد واثنان ... ومن سنن العرب الإتيان بلفظ الجميع، والمراد واحد واثنان"[5].

ويذكر "ابن فارس" ﵀ أن هذا الباب لا يقتصر على العدد، بل تعداه إلى الصفة، فقال: "العرب تصف الجميع بصفة الواحد ... وربما وصفوا الواحد بلفظ الجميع"[6].

---

[1] – أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط1، 1998، ج2، ص 737.

[2] – بدر الدين بن جماعة، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د ط) 2000، ص 238.

[3] – أسامة اختيار، الحمل على المعنى في تفاسير الأندلسيين، مرجع سابق، ص 186.

[4] – أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص 216.

[5] – [6] – نفسه، ص 217.

ومن الصفة إلى الخطاب، يقول: "من سنن العرب مخاطبة الواحد بلفظ الجميع، فيقال للرجل العظيم «انظروا في أمري» ... ويخاطب الواحد بخطاب الجمع، إذا أريد بالخطاب هو ومن معه"[1].

ثم نحا منحى آخرا في سنن العرب فقال: "العرب تذكر جماعة وجماعة، أو جماعة وواحدا، ثم تخبر عنهما بلفظ الاثنين"[2].

الفرع الثالث: التعريف والتنكير:

تعتبر مسألة العدول عن ظاهر السياق في باب التعريف والتنكير محصورة جدا، لا تكاد تخرج عن باب التوابع، كالنعت والتوكيد وعطف البيان، وبعض مسائل الحال، لأن شرط التعريف والتنكير في هذه الأبواب بَيِّنٌ[3].

وللتعريف والتنكير مقتضيات بلاغية يتطلبها المقام، فيقدم أحدهما مكان الآخر، وفي هذا المعنى يقول "عبد القاهر الجرجاني" رحمه الله (ت 471 هـ) في "دلائل الإعجاز" مبرزا بلاغة تنكير ﴿حَيَوٰةٍ﴾ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة:95]: "إذا أنت راجعت نفسك وأذكيت حسك وجدت لهذا التنكير حسناً وروعة ولطفَ موقعٍ لا يُقَادَر قدره، وتجدك تعدم ذلك مع التعريف، وتخرج من الأريحية والأنس إلى خلافهما"[4].

فهذه الظاهرة – أي التعريف والتنكير – تخضع لمقتضيات السياق، مما يعني أنَّ أحدهما ليس أولى من الآخر، بل كل واحد منهما أولى من الآخر حسب ما يقتضيه السياق والمعنى، وفي هذا يقول "كمال الدين الزملكاني" رحمه الله (ت 727 هـ) في "البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن": "قد يظنُّ البعض أنَّ المعرفة أَجلَى، فهي من النكرة أولى، ويخفى عليه أنَّ الإبهام في مواطنَ خليق، وأنَّ سلوك الإيضاح ليس بسلوك الطريق"[5].

---

[1] – أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، مصدر سابق، ص 418 – 419.

[2] – نفسه، ص 418.

[3] – حسين عباس الرفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن 2003، ص 196.

[4] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 288.

[5] – كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق أحمد مطلوب، خديجة الحديثي مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط1، 1974، ص 136.

المطلب الرابع: أقسام الحمل على المعنى:

الحمل على المعنى – شأنه شأن كثير من الظواهر اللغوية – لا يجري على مستوى واحد من مستويات اللغة، بل ينسحب على مستوياتها المختلفة من الألفاظ والأبنية والتراكيب، وإلى ما دونها من الحروف والأدوات والأسماء. وهو ما سنحاول بيانه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الحمل على المعنى في الألفاظ:

ويتعلق هذا القسم بالألفاظ التي جاءت على غير ما وضعت له، فاقتضى السياق حملها على معنى يوافق التركيب الذي جاءت فيه، يقول "علي عبد الله حسين العنبكي": "هو أن يكون للكلمة معنى يخالف لفظها، فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ"[1].

الفرع الثاني: الحمل على المعنى في الأبنية:

على غرار الألفاظ، يتعدى الحمل إلى الأبنية الصرفية، فيقع بعضها بمعنى بعض، يقول "محمد ياس خضر": "تُحمل الأبنية الصرفية بعضها على بعض، وقد أشار إلى ذلك النحويون – وإن لم يلمحوا إلى هذه الظاهرة على أنها من باب الحمل على المعنى – لكنهم يراعونها في معاني الصرف وأوزانه، فكثيرا ما يشيرون إلى وقوع أَفْعَل بمعنى فَعَّل أو اِسْتَفْعَلَ بمعنى أَفْعَلَ، وفي المشتقات حملوا فَعيلاً على اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك كثير في كلامهم"[2].

الفرع الثالث: الحمل على المعنى في التراكيب:

"قد يطرأ على التراكيب النحوية بعض العوارض: كالحذف أو الإضمار أو الاعتراض أو نحو ذلك مما يؤدي إلى غموض المعنى أو عدم موافقة التركيب للقواعد النحوية"[3].

وهو ما يحدث ارتباكا في دلالته الظاهرة، فيُحمل في هذه الحالة على معنى تركيب آخر، بتقدير محذوف، أو إعادة ترتيب، أو إظهار مضمر، أو اكساب المضاف معنى من المضاف إليه، أو تقدير كلام زائد، أو توسع في الدلالة[4].

---

[1] – علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، مرجع سابق، ص 91 – 92.

[2] – محمد ياس خضر، الحمل على المعنى ومسألة التذكير والتأنيث في قوله تعالى: "إن رحمت الله قريب من المحسنين"، مجلة العلوم الإسلامية، (د م)، العدد 25، السنة السابعة، ص 201.

[3] – هادي أحمد فرحان الشجيري، الحمل على المعنى وأثره في جبر القواعد النحوية، مرجع سابق، ص 775.

[4] – محمد ياس خضر، الحمل على المعنى ومسألة التذكير والتأنيث، مرجع سابق، ص 212 – 219.

الفرع الرابع: الحمل على المعنى في الحروف والأدوات والأسماء:

يجوز في الحروف والأدوات والأسماء الحمل على اللفظ، وعلى المعنى، فتذكر على اللفظ وتؤنث على المعنى، والعكس أيضا، فهي وإن كانت مذكرة أو مؤنثة في لفظها، إلا أن فيها من المعاني ما تُحمل عليه حال العدول عن المطابقة.

حكى "سيبويه" رحمه الله (ت 180 هـ) في "الكتاب" اختلاف العرب فيها، يقول: "العرب تختلف فيها يؤنثها بعض ويذكرها بعض"[1].

وقال "ابن عصفور" رحمه الله (ت 669 هـ) في "شرح جمل الزجاجي": "وأما الحروف، فتذكر وتؤنث فإن ذهبت لها إلى الحرف ذكرت، وإن ذهبت بها إلى الكلمة أنثت، والغالب عليها التأنيث"[2].

وقد عقد "علي عبد الله حسين العنبكي" في كتابه "الحمل على المعنى في العربية" مبحثا وقف فيه مطولا عند هذه الحيثية، يقول في مستهله: "يتضمن القسم الثاني، الأدوات التي يجوز فيها الحمل على اللفظ وعلى المعنى، وتشمل هذه الأدوات أسماء موصولة، وألفاظ توكيد وعموم، وأسماء استفهام وشرط وهذه الأدوات يجوز في العائد إليها المطابقة في اللفظ، والمخالفة بأن تحمل على معناها، لأن لها معنى يخالف اللفظ، فجاز الحمل عليه"[3].

وقال في موضع آخر من كتابه: "الحروف والألفاظ إن قصد بها الحرف أو اللفظ، صرفت وذكرت وإن قصد بها الكلمة أو اللفظة، منعت الصرف وأنثت"[4].

---

[1] – سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصدر سابق، ج3، ص 259.

[2] – ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب جعفر أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، مطابع جامعة الموصل جمهورية العراق، (د ط)، 1980، ج2، ص 369.

[3] – علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، مرجع سابق، ص 135.

[4] – نفسه، ص 202.

المطلب الخامس: أثر الحمل على المعنى في جبر المعنى:

استقر لدى علماء العربية أن باب "الحمل على المعنى" من أهم الأبواب التي يُرتكز عليها في توجيه المُشكل اللغوي، مما لم يجارِ القواعد العامة المطردة، وهو ما شهدت به النصوص التي عجت بها كتبهم.

سنحاول فيما يلي نقل بعض ما كتبه القدامى والمحدثون في بيان أهميته في جبر المعنى، وتخريج ما خرج عن القاعدة.

الفرع الأول: عند القدامى:

يقر "ابن جني" رحمه الله (ت 392 هـ) أن العرب المتكلمين قد انتبهوا إلى أهمية الحمل على المعنى في تخريج كلامهم يقول معقبا على قول الأعرابي الذي أنّث الكتاب: "أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا، أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا لمثَلِه، ولا يسلكوا فيه طريقه، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمّه"[1].

وقال "السيوطي" رحمه الله (ت 911 هـ) في "الاقتراح": "... اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا: ... وعلة حمل على المعنى..."[2].

الفرع الثاني: عند المحدثين:

عدها "محمد حماسة عبد اللطيف": "وسيلةً اصطنعها النحاة العرب في منهجهم ليجبروا بها كل صدع في بناء الجملة إذا لم يكن متوافقا مع البنية الأساسية ... يقوم فيها العنصر الدلالي بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة"[3].

---

[1] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج1، ص 249.

[2] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2 2006، ص 98.

[3] – محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مرجع سابق، ص 152.

ويبرر "حماسة" لجوأهم إليه في كتابه "لغة الشعر" قائلا: "لجأوا إليه تحت ضغط طرد القاعدة"[1].

كما اعتبره "حجاج أنور عبد الكريم": "وسيلة من وسائل التأويل، وطريقا من طق التفسير والتحليل، سواء على مستوى المفردات أو على مستوى التراكيب، يجبرون به ما خرج عن القياس وخالف القاعدة أو ما اطرد من كلام العرب، كما يعتمدون عليه في ضبط مادتهم اللغوية"[2].

تبعه في ذلك "محمد ياس خضر"، الذي جعل منه وسيلة لتأويل ما خرج عن القواعد العامة للعربية، يقول في هذا الصدد: "استعمل القدماء ظاهرة الحمل على المعنى وسيلةً لتأويل الألفاظ أو العبارات التي خرجت عن القواعد العامة المطردة"[3].

وأطلق عليه "علي أبو المكارم" اسم الأسلوب، فعده من أهم أساليب علماء العربية في تأويل ما خالف القواعد عندهم، يقول: "هذا الأسلوب هو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق"[4].

أما "عبد الفتاح حسن علي البجة"، فقد جعل منه فكرة وأداة لجأ إليها علماء العربية لرد الشوارد إلى القواعد الكلية يقول: "طبق علماء العربية فكرة الحمل كأداة لرد الشوارد إلى القواعد الكلية ووسيلة لإلحاقها بالنماذج الأصول، وتعدية الأحكام إليها عن طريق الشبه"[5].

ثم عبر عنه في السياق الموالي بالظاهرة والأسلوب، التي استخدمها القدامى وسيلةً لتسويغ ذلك الخروج عن العربية، يقول: "استعان القدماء بظاهرة الحمل على المعنى كوسيلة لتسويغ خروج بعض النماذج عن العربية كثيرة الشيوع، في محاولة لإلحاقها بها لتنتظم القاعدة وتطرد، وكان أكثر الأساليب استخداما، فعللوا به كثيرا من المسائل التي خالفت الأنماط اللغوية المطردة"[6].

وذهبت "وئام الحيزم" إلى أن الحمل على المعنى مخرج تفسيري عام للعديد من الظواهر اللغوية في مختلف مستوياتها، تقول: "الحمل على المعنى مبدأ تفسيري عام لعديد الظواهر اللغوية على اختلاف

---

[1] – محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1996، ص 75 – 79.

[2] – حجاج أنور عبد الكريم، مرجع السابق، ص 278.

[3] – محمد ياس خضر، الحمل على المعنى ومسألة التذكير والتأنيث، مرجع سابق، ص 189.

[4] – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص 251.

[5] – عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص 183.

[6] – نفسه، ص 241.

مستوياتها، فهو يعتمد لتفسير المسائل المعجمية وتعليل الظواهر الصرفية، وفهم الأحكام الإعرابية والظواهر التركيبية"[1].

وتردف في ذات السياق، مشيدة بما للحمل على المعنى من دور هام في جمع شتات ما افترق من المسائل اللغوية، فتقول: "وهنا تتمثل قوة هذا المبدأ التفسيري الجامع للقواعد النحوية والرابط بينها مكونا بذلك مبدأ في صميم النظرية النحوية العربية، يجمع بين ما يبدو في الظاهر مختلفا متفرقا من المسائل اللغوية، ويُرجع عددا كبيرا منها إلى عدد محدود من المبادئ، مع إيجاد ضرب من التناسق بين ما يبدو في الظاهر شذوذا"[2].

ويشير "لخضر سعداني" إلى دور الحمل على المعنى في تفجير صور جديدة، والكشف عن المعاني التي خرج لأجلها التعبير عن ظاهره، يقول: "إن حمل بعض المشكلات النحوية على المعنى يساعد على استدعاء الصورة التركيبية الباطنة، ويكشف عن بعض المعاني التي لأجلها عدل التعبير عما يقتضيه الظاهر، كما أن الحمل على المعنى سبيل إلى حل الالتباسات التركيبية في كلام العرب وفي القرآن الكريم إذ هو منزل على أوضاع اللغة العربية، وجارٍ على نظامها"[3].

وقد اعتبرها "حميد الفتلي" من دلائل عناية النحاة بالمعنى، يقول: "وعلة مراعاة المعنى من العلل المعروفة لدى النحاة، فكما عنوا بمراعاة اللفظ؛ عنوا بمراعاة المعنى، وتسمى هذه العلة أحيانا علة الحمل على المعنى، وهي من العلل التي ذكرها "السيوطي" في "الاقتراح" نقلا عن التاج بن مكتوم في التذكرة"[4].

[1] – وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، إصدارات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2009، ص 56.

[2] – نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – لخضر سعداني، الحمل على المعنى طريق إلى فض المشكل النحوي والدلالي، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السابع، 2015، ص 34.

[4] – حميد الفتلي، العلل النحوية، دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2010، ص 50.

خلاصة المبحث:

يمكن القول ختاما أن "الحمل على المعنى" مركب لفظي، عرّفه الدرس اللغوي الحديث بأنه: إعطاء لفظ حكمَ لفظ آخر، أو تركيبٍ حكمَ تركيب آخر، لشبهٍ بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي فيأخذان حكمها، مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب، ويؤمن معها اللبس.

فأسلوب الحمل على المعنى أسلوبٌ فاش في اللغة العربية، ويعد من أساليب التفنن في الكلام والشجاعة في اللغة عدّه ابن جني من شجاعة العربية.

حملت عليه العرب كثيرا في كلامها شعرا ونثرا، وجرى به القرآن الكريم على سننها، فجاءت آياته على هدى من مذهبها فيه.

من هنا وجد طريقه مبكرا إلى الدرس النحوي، كمسلك من مسالك توجيه العدول عن المطابقة في القرآن الكريم، وفي كلام العرب منظوما ومنثورا.

وقد وضع له المشتغلون بالدرس اللغوي قواعد تحكمه، منها ما يتعلق بعلاقته بالحمل على اللفظ كاستكراه الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وأولية الحمل على اللفظ حال تمام المعنى ... ومنها ما يتعلق بالتخريج على الحمل عموما، كالحمل على النظير، وعلى الكثير من كلام العرب ...

كما ارتضوا له صورا يتمظهر فيها، منها: تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، ومعاملة المفرد معاملة الجمع، والجمع معاملة المفرد، والمثنى معاملة الجمع، والجمع معاملة المثنى، ومعاملة المعرفة معاملة النكرة والنكرة معاملة المعرفة.

والناظر فيه يجد أنه يقع على مستويات اللغة الثلاث، ومنه كانت له ثلاث أقسام: الحمل على المعنى في الألفاظ، الحمل على المعنى في الأبنية، الحمل على المعنى في التراكيب.

كما يقع الحمل على المعنى في الحروف والأدوات والأسماء، باعتبار ما تحمله من معان.

ولا يخفى على ذي نظر ما لمسلك الحمل على المعنى من أثر في جبر المعنى عند تخريجه لمظاهر العدول عن المطابقة في الكلام العربي عموم، وفي الخطاب القرآني خاصة.

المبحث الثاني

صور من الحمل على المعنى تذكيرا وتأنيثا
"دراسة في السبع الطوال"

تمهيد

المطلب الأول: تذكير فعلِ الاسم المؤنث.

المطلب الثاني: تأنيث فعل الاسم المذكر.

المطلب الثالث: تذكير الاسم المتعلق بالاسم المؤنث.

المطلب الرابع: تأنيث الاسم المتعلق بالاسم المذكر.

خلاصة المبحث.

تمهيد:

إن نظرة علماء العربية إلى مسألة الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث قد اختلفت بين النحاة والبلاغيين، فهي لدى النحاة؛ تعليل للخروج عن القياس النحوي، لكنها عند البلاغيين؛ باب من أبواب اتساع الدلالة وثرائها.

لكنهم اتفقوا على اعتمادها مخرجاً تُفهم من خلاله مظاهر العدول عن المطابقة في الكلام العربي "فإذا خرج أحد الفروع عن أصله، قيس بنظيره وشبيهه، أو حمل على ما في معناه"[1].

فما الحمل في الحقيقة إلا "وسيلة أو أداة تحاول أن تجذب ما خرج عن هذه الظاهرة عن طريق إظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم وما انعتق عنها"[2].

وسنحاول في هذا المبحث أن نتتبع ما ذهب إليه النحاة والبلاغيون في تخريجهم لآيات من القرآن الكريم، حين حملوا على المعنى – تذكيرا وتأنيثا – مع ما أوردوه من وجوه القياس في توجيهها، وقد اقتصرنا في ذلك على السبع الطوال، إلا ما اقتضت الضرورة في الاستشهاد له من غيرها.

[1] – فوزية دندوقة، الحمل على المعنى في تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 12، العدد الخامس والعشرون، جوان 2019، ص 378.

[2] – عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 176.

المطلب الأول: تذكير فعلِ الاسم المؤنث:

يُعتبر تذكير فعل الاسم المؤنث مسلكا شائعا في العربية، جرى على ألسنة العرب، ونطق به القرآن الكريم، انتبه له علماء اللغة وفقهاؤها، واجتهدوا في تخريج شواهده لتوافق ما تواضعوا عليه من القواعد الكلية، فحمله بعضهم على اللفظ، وحمله آخرون على المعنى.

ومدار تخريج العدول عن المطابقة في التأنيث؛ على حجتين بارزتين هما: مجازية التأنيث في الاسم وهي حجة قياسية، وحمله على معنى اسم مذكر وهي حجة سماعية، فالمصدر: "يؤنث تأنيثا مجازيا؛ لأنه يدل على معنى مجرد، كما أنه قد يدل على مصدر آخر مرادف له، ولذلك جاز في الفعل الذي يتقدمه التأنيث والتذكير على اللفظ وعلى المعنى"[1].

يقول "أبو العباس المبرد" رحمه الله (ت 275 هـ) في "المذكر والمؤنث": "وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان، فإنما تأنيثه للفظه، ولك أن تذكره على معناه"[2].

وهو ما سنحاول بيانه في هذه الجزئية، متتبعين ما ورد في السبع الطوال، مما جاء مذكرا وحقه في ظاهر اللفظ التأنيث.

الفرع الأول: تذكير فعل الفاعل المؤنث:

الأصل في اللغة أن يطابق الفعل فاعله في النوع؛ تذكيرا وتأنيثا، فيأتي مذكرا مع المذكر، ومؤنثا مع المؤنث، وهو ما جاءت بخلافه جملة من آيات الذكر الحكيم.

– الشاهد الأول:

قال سبحانه وتعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة:274].

الشاهد في الآية تذكير الفعل ﴿جَآءَهُۥ﴾، وتأنيث فاعله ﴿مَوْعِظَةٌ﴾.

وجّه "أبو زكريا الفراء" رحمه الله (ت 207 هـ) هذه الآية في سياق توجيهه لقوله تعالى ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة:210]، قال في "معاني القرآن": "وقوله: ﴿زُيِّنَ﴾ وذلك جائز، وإنما ذُكِّر الفعل والاسم مؤنث؛ لأنه مشتق من فعل في مذهب مصدر، فمن أنَّثَ؛ أخرج الكلام على

[1] – حجازي حسن حجازي سليم، من شجاعة العربية الحمل على المعنى، مرجع سابق، ص 824.

[2] – أبو العباس المبرد، المذكر والمؤنث، مصدر سابق، ص 107 – 108.

اللفظ، ومن ذكّر؛ ذهب إلى تذكير المصدر، ومثله: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ على ما فسرت لك"[1].

وحمل "أبو جعفر الطبري" رحمه الله (ت 310 هـ) في "جامع البيان" الموعظةَ على معانٍ مذكرة لتوافق التذكير في الفعل، يقول: "قال جل ثناؤه: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾؛ يعني بالموعظة: التذكير والتخويف الذي ذكرهم وخوفهم به في آي القرآن"[2].

بينما جمع "أبو إسحاق الزجاج" رحمه الله (ت 311 هـ) في "معاني القرآن" بين القياس والحمل في توجيهه لتذكير فعل المؤنث، فقال: "﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾، جاز تذكير ﴿جَآءَهُۥ﴾ لأن كل تأنيث ليس بحقيقي فتذكيره جائز، ألا ترى أن الوعظ والموعظة معبران عن معنى واحد"[3].

ولم يشترط "أبو الحسن الأُبَّذيُّ" رحمه الله (ت 680 هـ) الفصل بين المؤنث المجازي وفعله، للعدول به عن المطابقة، إذ التأنيث في لفظه لا في معناه، قال في "شرح الجزولية": "قال تعالى ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾، وإنما جاز حذف العلامة هنا فصلت أو لم تفصل، لأن التأنيث إذ ذاك إنما هو بالنظر إلى اللفظ خاصة"[4].

وخلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿مَوْعِظَةٌ﴾ على وجهين[5]:

---

[1] – أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 125.

[2] – أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2001، ج5، ص 44.

[3] – أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1 1988، ج1، ص 358. ج2، ص 82.

[4] – سعد حمدان محمد الغامدي، الأُبَّذيُّ ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، الموسم الجامعي 1405 – 1406، ص 421.

[5] – ينظر كذلك: تفسير مقاتل 226/1، مجاز القرآن لأبي عبيدة 83/1، المقتضب للمبرد 144/2، 349/3، 59/4، أصول النحو لابن السراج 173/1، المذكر والمؤنث للأنباري 212/2، معاني القرآن للنحاس، 307/1، إعراب القرآن للنحاس 113 الخصائص لابن جني 412/2، الكشف والبيان للثعلبي 405/7، مشكل القرآن لمكي143/1، المحرر الوجيز لابن عطية 375/1، البيان للأنباري 180/1، التبيان للعكبري 224/1، الجامع لابن الأثير 107، الجامع للقرطبي 397/4، أنوار التنزيل للبيضاوي 162/1، البحر المحيط لأبي حيان 60/5، اللباب لابن عادل 454/4، الاقتراح للسيوطي 99. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي 102/1، الكليات للكفوي 820، حدائق الروح والريحان للأرمي 118/4.

الوجه الأول: حملُ ﴿مَوْعِظَةٌ﴾ على معنى اسم مذكر: كالقرآن، الوعظ، النهي، الزجر، التحريم الوعيد، التذكير، التخويف ... لتوافق التذكير في الفعل ﴿جَآءَهُۥ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي، متمثلا في جواز تذكير فعل ﴿مَوْعِظَةٌ﴾ للفصل بينه وبينها، ولأن تأنيثها غير حقيقي، ومنهم من زاد تقدم الفعل على فاعله كمسوغ للعدول عن المطابقة.

أما الوجه البلاغي المستفاد من التذكير، ففيه تعظيم للموعظة، قال "أبو حيان الأندلسي" ﷺ (ت 745 هـ) في "البحر المحيط": "فيه تعظيم الموعظة، إذ جاءته من ربه الناظر له في مصالحه"[1].

كما أن تذكير الموعظة في الآية – والله أعلم – أوسع دلالة وأبلغ معنى، لما فيه من معان تقع في ذهن المخاطب تتحقق بالتذكير دون التأنيث، كالمعاني المذكرة من زجرٍ ونهي وتخويف ...

ففي غير القرآن قولنا: «جاءته موعظة» بتأنيث الفعل، تكون موعظة اسم مرة ذات دلالة محدودة بينما يَفسح تذكير الفعل للذهن دلالات أخرى تحتملها الموعظة كاسم جنس جامع للمعاني المذكرة التي تقع تحته.

– الشاهد الثاني:

قال سبحانه وتعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْماً كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [آل عمران:85].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَٱلذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ وَأُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:105].

الشاهد في الآيتين تذكير الفعل ﴿جَآءَهُمُ﴾ وتأنيث فاعله ﴿ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾.

ذهب "أبو بكر الأنباري" ﷺ (ت 328 هـ) في تخريجه لتذكير ﴿ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾ إلى أنها جمع، والجمع يجوز فيه التذكير والتأنيث، قال في "المذكر والمؤنث": "﴿جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾ ذكّر لأنه جمع، والجموع يجوز في فعلها التذكير والتأنيث"[2].

---

[1] – أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق جماعي، دار الرسالة العالمية، دمشق، سوريا، ط1، 2015، ج5 ص 61.

[2] – أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، المذكر والمؤنث، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة مصر، (د ط)، 1981، ج2، ص 214.

وميز "أبو جعفر النحاس" رحمه الله (ت 338 هـ) بين ﴿جَآءَهُمُ﴾ و﴿جَآءَتْهُمُ﴾ في الاستعمال قال في "إعراب القرآن": "﴿جَآءَهُمُ﴾ مذكر على الجميع، و﴿جَآءَتْهُمُ﴾ على الجماعة"[1].

بينما علل "أبو البقاء العكبري" رحمه الله (ت 616 هـ) في "التبيان في إعراب القرآن" حذف تاء التأنيث من الفعل، فقال: "قوله تعالى: ﴿جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ إنما حذف التاء؛ لأن تأنيث البينة غير حقيقي ولأنها بمعنى الدليل"[2].

تبعه في ذلك "المنتجب الهمذاني" رحمه الله (ت 643 هـ) في "الكتاب الفريد"، وزاد علة الفصل، قال: "﴿جَآءَ﴾ مسندٌ إلى ﴿ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾، وحذفت التاء منه للفصل، أو لأن تأنيث ﴿ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ غير حقيقي أو على تأويل الجمع"[3].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ على وجهين:

الوجه الأول: حمل ﴿ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ على معنى اسم مذكر: كالدليل والجمع والجميع، لتوافق التذكير في الفعل ﴿جَآءَهُمُ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي، متمثلا في جواز تذكير فعل ﴿ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ لأنها جمع، ولأن تأنيثها غير حقيقي، وللفصل بينها وبين فعلها.

أما عن بلاغة التذكير في الفعل يحدثنا "فاضل صالح السامرائي" قائلا: "كلمة ﴿ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ إذا كانت بمعنى العلامات الدالة على المعجزات؛ أُنّث الفعل، وإذا كانت بمعنى الأمر والنهي وحدّ الله والدين؛ ذُكّر الفعل"[4].

---

[1] – أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تحقيق خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2008 ص 148.

[2] – أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت)، ج1، ص 284.

[3] – المنتجب بن أبي العز الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2006، ج2، ص 105.

[4] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، محاضرة ألقيت ضمن فعاليات جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، 2002 ص 10.

فـ﴿ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ – حسب "السامرائي" – في هذه الآية أتت بمعنى الأمر والنهي، وحدّ الله والدين فذكّر فعلها ﴿جَآءَهُمْ﴾.

وقريب منه قول "ابن عاشور" رحمه الله (ت 1393 هـ) في "التحرير والتنوير": "﴿ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ الدلائل التي فيها عصمة من الوقوع في الاختلاف لو قيضت لها أفهام"[1].

فالذي فيه عصمة من الوقوع في الاختلاف، هو في الحقيقة الدين بما فيه الأوامر والنواهي والحدود.

كما أن إسناد الفعل ﴿جَآءَهُمْ﴾ للفاعل ﴿ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ هو إسناد مجازي، ولعل هذا التذكير جاء تنويها بما حصل عندهم من أثر في عقولهم بعد مجيء البينات[2].

– الشاهد الثالث:

قال تعالى ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء:80].

الشاهد في الآية تذكير الفعل ﴿بَيَّتَ﴾ وتأنيث فاعله ﴿طَآئِفَةٌ﴾.

حمل "أبو الحسن الأخفش" رحمه الله (ت 215 هـ) في "معاني القرآن" ﴿طَآئِفَةٌ﴾ على معنى رجال يقول: "وقال ﴿بَيَّتَ﴾ فذكّر فعل ﴿طَآئِفَةٌ﴾؛ لأنهم في المعنى رجال، وقد أضافها إلى مذكَّرين"[3].

وقال "أبو إسحاق الزجاج" رحمه الله (ت 311 هـ) في "معاني القرآن وإعرابه" بجواز التذكير حملا على المعنى، والتأنيث حملا على اللفظ، يقول: "فأما قوله ﴿ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ ولم يقل «بَيَّتَتْ»، فلأن كل تأنيث غير حقيقي تعبيره بلفظ التذكير جائز، تقول: قالت طائفة من أهل الكتاب، وقال طائفة من المسلمين"[4].

---

[1] – محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدر التونسية للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1984، ج4، ص 43.

[2] – نفسه، ج7، ص 418. ينظر هذا المعنى لاحقا في تخريج الآية 104 من سورة الانعام.

[3] – أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1 1990، ج1، ص 262.

[4] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج2، ص 81 – 82.

أما "محي الدين الدرويش" رحمه الله (ت 403 هـ) في "إعراب القرآن وبيانه"، فقد جمع بين ثلاث علل للتذكير، يقول: "تذكير الفعل في ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾؛ لأن تأنيث الطائفة غير حقيقي، إذ هي بمعنى الفريق والفوج، وهي اسم جمع، أو اسم جنس"[1].

وزاوج "أبو البركات الأنباري" رحمه الله (ت 577 هـ) في "البيان في غريب إعراب القرآن" بين القياس والحمل في تخريج التذكير، فقال: "قوله تعالى ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾، ذكّر الفعل لتقدمه، وأن تأنيث الفاعل غير حقيقي"[2].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿طَآئِفَةٌ﴾ على وجهين[3]:

الوجه الأول: حملُ ﴿طَآئِفَةٌ﴾ على معنى اسم مذكر: كالرجال والفريق والفوج والنفر ... لتوافق التذكير في الفعل ﴿بَيَّتَ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في الإضافة إلى المذكر﴿مِّنْهُمْ﴾، ولأن تأنيثها غير حقيقي كما أنها اسم جمع أو اسم جنس يجوز تأنيثه وتذكيره، ولتقدم الفعل عليها.

أما عن السر البلاغي في تأنيث فعل طائفة، فنقول: – والله أعلم – أنه من معاني المطابقة في التأنيث بين المسند والمسند إليه في الجموع المؤنثة خاصة؛ الدلالة على الكثرة، ولعل العدول عن المطابقة بين الفعل ﴿بَيَّتَ﴾ وفاعله ﴿طَآئِفَةٌ﴾، جاء للدلالة على أن هذه الطائفة ما هي إلا شرذمة قليلة لا عهد لها ولا ذمة[4].

– الشاهد الرابع:

قال سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنَ اَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ [الأنعام:104].

---

[1] – محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد، حمص، سوريا، ط3، 1992، ج2، ص 774.

[2] – أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د ط)، 1980، ج1، ص 262.

[3] – ينظر كذلك: إعراب القرآن للنحاس 196، التبيان للعكبري 375/1، الكتاب الفريد للهمذاني 308/2، إعراب القرآن لسليمان ياقوت 995/2.

[4] – للألوسي – رحمه الله – مخرج جيد في هذا المعنى انظره في تخريجنا لقوله تعالى ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾.

الشاهد في الآية تذكير الفعل ﴿جَآءَكُم﴾ وتأنيث فاعله ﴿بَصَآئِرُ﴾.

حملَ "أبو إسحاق الزجاج" ﷺ (ت 311 هـ) في "معاني القرآن" لفظ ﴿بَصَآئِرُ﴾ على معنى مُذكر، فهي بمعنى القرآن والبيان، يقول: "وقوله ﴿فَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾؛ أي قد جاءكم القرآن الذي فيه البيان والبصائر"[1].

كما استشهد "أبو بكر الأنباري" ﷺ (ت 328 هـ) في "المذكر والمؤنث" بهذه الآية عند نقله عن بعض سابقيه استحسانهم التذكير عند الفصل بين الفعل واسمه المؤنث، يقول: "وقال أبو عبيد والليث والأخفش: إذا فرق بين الفعل والمؤنث؛ كان التذكير حسنا ... ومن ذكّر الفعل؛ قال (فاعله) مصدرٌ، والمصادر ليس تأنيثها تأنيثا حقيقيا ... ومثله ﴿فَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾"[2].

في حين زاوج "أبو البقاء العكبري" ﷺ (ت 616 هـ) في "التبيان في إعراب القرآن" بين القياس والحمل في تعليله لتذكير الفعل، فقال: "قوله تعالى ﴿فَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ﴾ لم يلحق الفعل تاء التأنيث للفصل بينه وبين المفعول ولأن تأنيث الفاعل غير حقيقي"[3].

بينما أجاز "ابن عاشور" ﷺ (ت 1393 هـ) في "التحرير والتنوير" اقتران الفعل بالتاء أو خلوه عنها، فقال: "وخلو الفعل ﴿جَآء﴾ عن علامة التّأنيث مع أنّ فاعله جمعُ مؤنّثٍ؛ لأنّ الفعل المسند إلى جمع تكسير مطلقاً، أو إلى جمع مؤنّث، يجوز اقترانه بتاء التّأنيث، وخلوُّه عنها"[4].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿بَصَآئِرُ﴾ على وجهين:

الوجه الأول: حمل ﴿بَصَآئِرُ﴾ على معنى اسم مذكر: كالقرآن والبيان، لتوافق التذكير في الفعل ﴿جَآءَكُم﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في الفصل بينها وبين الفعل، ولأن تأنيثها غير حقيقي، كما أنها جمع تكسير مؤنث.

---

[1] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج2، ص 279.

[2] – أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، مصدر سابق، ج1، ص 213.

[3] – أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 528.

[4] – محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج7، ص 418.

أما الوجه البلاغي في تذكير لفظ ﴿بَصَآئِرُ﴾، فقد لفت انتباهنا "ابن عاشور" ﵀ (ت1393هـ) في "التحرير والتنوير" إلى أن إسناد الفعل المذكر ﴿جَآءَكُم﴾ إلى الفاعل المؤنث ﴿بَصَآئِرُ﴾ إنما هو على المجاز، لا على الحقيقة، ولعل هذا التذكير جاء تنويها بما حصل عندهم، يقول: "وإسناد المجيء إلى البصائر استعارة للحصول في عقولهم، شُبّه بمجيء شيء كان غائباً، تنويهاً بشأن ما حصل عندهم بأنّه كالشّيء الغائب المتوقَّع مجيئه"[1].

وغير بعيد من تقرير "ابن عاشور" ﵀ الآنف؛ قول "أحمد حمد الجبوري" في موسوعته "أساليب المجاز في القرآن الكريم": "تُجوِّزَ بتذكير لفظة ﴿بَصَآئِرُ﴾ حملا لها على معنى البرهان، لأن الكتاب هو مجموع الآيات التي هي حقا بصائر وحجج ودلالات يُستدل ويُتبصر بها"[2].

– الشاهد الخامس:

قال سبحانه وتعالى ﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوَ اَنَّآ اُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدىً وَرَحْمَةٌۚ فَمَنَ اَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَاۗ سَنَجْزِے ٱلذِينَ يَصْدِفُونَ عَنَ ـاٰيَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: 158].

الشاهد في الآية تذكير الفعل ﴿جَآءَكُم﴾، وتأنيث فاعله ﴿بَيِّنَةٌ﴾.

حمل "أبو إسحاق الزجاج" ﵀ (ت 311 هـ) في كتابه "معاني القرآن" البينة على معنى مذكر فيها، فقال: "وقوله ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، أي فقد جاءكم ما فيه البيان وقطع الشبهات عنكم"[3].

وقريب منه، قول "أبي جعفر النحاس" ﵀ (ت 338 هـ) في "إعراب القرآن": "﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾ لأن البينة والبيان واحد"[4].

---

[1] – محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج7، ص 418.

[2] – أحمد حمد محسن الجبوري، موسوعة أساليب المجاز في القرآن الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2017 ص 550.

[3] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج2، ص 307.

[4] – أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق، ص 293.

أما "أبو عبد الله القرطبي" رحمه الله (ت 671 هـ) فقد ذهب في "الجامع لأحكام القرآن" إلى أن البينة هي محمد ﷺ، يقول: "﴿جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، أي قد زال العذر بمجيء محمد ﷺ والبينة والبيان واحد، والمراد محمد ﷺ، سماه سبحانه ﴿بَيِّنَةٌ﴾"[1].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿بَيِّنَةٌ﴾ على وجهين:

الوجه الأول: حملُ ﴿بَيِّنَةٌ﴾ على معنى اسم مذكر: محمد ﷺ، البيان، لتوافق التذكير في الفعل ﴿جَآءَكُم﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في الفصل بينها وبين الفعل، ولأن تأنيثها غير حقيقي ولتقدم الفعل عليها.

أما الوجه البلاغي المستفاد من التذكير، فلعله – والله أعلم – على تأويل البينة برسول الله ﷺ فاقتضى مقام الحال تذكير الفعل، إذ الفاعل مذكر على المعنى، وإسناد الفعل إليه حقيقي.

أو أن البينة بمعنى البيان، فالفعل مجازي الاسناد لفاعله، فيكون في التذكير هنا معنى من قول "ابن عاشور" رحمه الله المذكور آنفا[2].

– الشاهد السادس:

قال سبحانه وتعالى: ﴿فَرِيقاً هَدَىٰ وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:28].

الشاهد في الآية تذكير الفعل ﴿حَقَّ﴾، وتأنيث فاعله ﴿ٱلضَّلَٰلَةُ﴾.

علل "أبو عبيدة" رحمه الله (ت 210 هـ) في "مجاز القرآن" تذكير فعل الضلالة، بالتفريق بينه وبينها على أنها سنة من سنن العرب التي جرت عليها في كلامها، يقول: "خرج فعل الضلالة مذكرا، والعرب تفعل ذلك إذا فرقوا بين الفعل وبين مؤنثة"[3].

---

[1] – أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط1، 2006، ج9، ص 126.

[2] – انظره في: ص 60 – 61 من البحث.

[3] – أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت)، ج1 ص 213.

وزاد "أبو البقاء العكبري" رحمه الله (ت 616 هـ) في "التبيان في إعراب القرآن" علة مجازية التأنيث على ما احتج به "أبو عبيدة" رحمه الله، فقال: "ولم تلحق تاء التأنيث بـ: ﴿حَقَّ﴾ للفصل، أو لأن التأنيث غير حقيقي"[1].

بينما يرى "أشرف مبروك" جواز التذكير حملا على المعنى، إذ الضلالة والضلال بمعنى، يقول: "ويجوز تذكيره حملا على المعنى، لأن الضلالة اسم مؤنث لفظا، والمذكر الضلال، والمؤنثات اللفظية المجازية يصح حملها على المعنى تذكيرا"[2].

وذهب "فاضل السامرائي" إلى أن الضلالة في الآية بمعنى العذاب لهذا جاز تذكيرها[3].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ على وجهين[4]:

الوجه الأول: حمل ﴿ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ على معنى اسم مذكر: كالضلال والعذاب، لتوافق التذكير في الفعل ﴿حَقَّ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في الفصل بينها وبين الفعل، ولأن تأنيثها غير حقيقي.

وفي بلاغة التذكير يقول "فاضل السامرائي" في "أسرار البيان": "في كل مرة يُذْكَرُ فيها الضلالة بالتذكير، تكون الضلالة بمعنى العذاب؛ لأن الكلام في الآخرة، وليس في الآخرة ضلالة بمعناها، لأن الأمور كلها تنكشف في الآخرة"[5].

– الشاهد السابع:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الأنفال:51].

الشاهد في الآية تذكير الفعل ﴿يَتَوَفَّى﴾ وتأنيث فاعله ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

---

[1] – أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 564.

[2] – أشرف مبروك، الحمل على المعنى، مرجع سابق، ص 23.

[3] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، مرجع سابق، ص 7.

[4] – ينظر كذلك: معاني القرآن للأخفش 324/1، التحرير والتنوير لابن عاشور 91/2/8.

[5] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، مرجع سابق، ص 7.

أخرج "أبو منصور الأزهري" ﵀ (ت 370 هـ) في "معاني القراءات" التذكير على القياس، فقال: "من قرأ ﴿يَتَوَفَّى﴾، فلتقديم فعل الجمع"[1].

بينما حمله "ابن زنجلة" ﵀ (ت 403 هـ) في "حجة القراءات" على دلالة الجمع، فقال: "إذا قرأت بالياء؛ أردت جمع الملائكة"[2].

وجمع "مكي أبو طالب" ﵀ (ت 437 هـ) في "الكشف عن وجوه القراءات" بين القياس والحمل على المعنى، يقول: "قوله ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى﴾ ... وقرأ الباقون بياء وتاء على التذكير؛ لأنه قد فرق بين الفعل والفاعل، ولأن تأنيث الملائكة غير حقيقي"[3].

وقال في توجيه قراءة التذكير في قوله تعالى ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران:39] "وحجة من قرأ بالألف أنه ذكر على المعنى ... فإن الملائكة والملائك واحد"[4].

في حين أوّل "ابن الجوزي" ﵀ (ت 597 هـ) في "زاد المسير" لفظ الملائكة بملك الموت على أحد الأقوال، قال: "قرأ الجمهور بالياء، وفي المراد بالملائكة ثلاثة أقوال، أحدها ملك الموت وحده"[5].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، على وجهين[6]:

الوجه الأول: حمل ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، على معنى اسم مذكر: كالملائك، أو على معنى الجمع، أو تأويلها بملك الموت، لتوافق التذكير في الفعل ﴿يَتَوَفَّى﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في الفصل بينها وبين الفعل، ولأن تأنيثها غير حقيقي ولتقديم فعل الجمع عليها.

---

[1] – أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، معاني القراءات، تحقيق عيد مصطفى درويش، عوض حمد القوزي، دار المعارف، القاهرة مصر، ط1، 1991، ج1، ص 441.

[2] – أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5، 1997 ص 311.

[3] – أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1984، ج1، ص 493.

[4] – نفسه، ج1، ص 342.

[5] – أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان ط1، 2002، ص 557.

[6] – ينظر كذلك: التبيان للعكبري 627/2، الكتاب الفريد للهمذاني 217/3.

وفي بلاغة التذكير لفعل الملائكة يقول "فاضل صالح السامرائي" في "أسرار البيان": "كل أمر فيه شِدّة وقوة، حتى لو كان عذابان أحدهما أشدّ من الآخر، فالأشدّ يأتي بالتذكير، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الأنفال:51]، جاءت ﴿يَتَوَفَّى﴾ بالتذكير؛ لأن العذاب أشد، إذ عطف عليها بقوله: ﴿وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾، أما في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾ [محمد:27]، جاءت ﴿تَوَفَّتْهُمُ﴾ بالتأنيث؛ لأن العذاب أخفّ منه في الآية السابقة"[1].

الفرع الثاني: تذكير فعل نائب الفاعل المؤنث:

المتواضع عليه في العربية وجوب مطابقة الفعل لنائب الفاعل في النوع؛ تذكيرا وتأنيثا فيكون مذكرا مع المذكر، ومؤنثا مع المؤنث، إلا أننا نجد أنفسنا أمام شواهد في القرآن الكريم عدلت عن هذه المطابقة.

وسنورد فيما يلي جملة من الآيات التي جاء فيها الفعل بخلاف نائب فاعله في التذكير والتأنيث مع ما ورد في كتب التفسير والمعاني من التخريجات.

– الشاهد الأول:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِے نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلاَ يُؤخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة:47].

الشاهد: في الآية تذكير الفعل ﴿يُقْبَلُ﴾ وتأنيث نائب فاعله ﴿شَفَٰعَةٌ﴾.

فرق "أبو الحسن الأخفش" رحمه الله (ت 215 هـ) بين نوعي المؤنث، عند تخريجه للآية، فاستقبح تأنيث المؤنث الحقيقي، وأجاز تأنيث المؤنث المجازي، حيث أن التأنيث في الحقيقي يؤتى به لفصله عن المذكر، أما في المجازي فلا معنى للفصل عن المذكر فيه، فيصح حمل تذكير مؤنثه على معنى مستتر فيه قال في "معاني القرآن": "وأما قوله ﴿وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾، فإنما ذكر الاسم المؤنث، لأن كل مؤنث فرقت بينه وبين فعله حسُن أن تذكر فعله، إلا أن ذلك يقبح في الانس وما أشبههم مما يعقل، لأن

[1] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، مرجع سابق، ص 14.

الذي يعقل أشد استحقاقا للفعل، وذلك أن هذا إنما يؤنث ويذكر ليفصل بين معنيين، والموات كالأرض والجدار ليس بينهما معنى كنحو ما بين الرجل والمرأة"[1].

وذهب "أبو إسحاق الزجاج" رحمه الله (ت 311 هـ) إلى استواء التذكير والتأنيث في الفعل ﴿يُقْبَلُ﴾ بناء على مجازية التأنيث في ﴿شَفَـٰعَةٌ﴾، فمن أنث الفعل حمل التأنيث على ظاهر لفظها، ومن ذكّره حمل على معنى التذكير فيها، قال في "معاني القرآن": "وتقول لا يُقبل منها شفاعة ولا تُقبل؛ لأن معنى تأنيث ما لا يُنْتِجُ غير حقيقة، فلك في لفظه في الفعل التذكير والتأنيث، وشفاعة وشفع واحد؛ لذلك جاز التذكير والتأنيث على اللفظ والمعنى"[2].

وحكى "مكي أبو طالب" رحمه الله (ت 437 هـ) في "الكشف عن وجوه القراءات" أربع علل لقراءة التذكير، قال: "وعلة من قرأ بالياء أنه ذكّر لأربع علل: الأولى أنه لما فرق بين المؤنث وفعله، قام التفريق مقام التأنيث، وحسن التذكير. والثانية أنها لما كان تأنيث الشفاعة غير حقيقي، إذ لا ذكَر لها من لفظها ذكَّر، لأن التذكير هو الأصل والتأنيث داخل عليه أبدا. والثالثة أنه لما كان الشفاعة والشفيع بمعنى واحد، حُمل التذكير على الشفيع. والرابعة أن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما قالا: إذا اختلفتم في التاء والياء اجعلوها ياء"[3].

كما وجّه "أبو عبد الله القرطبي" رحمه الله (ت 671 هـ) في كتابه "الجامع" قراءة التذكير حملا للشفاعة على معنى الشفيع، قال: "... وقرأ الباقون بالياء على التذكير؛ لأنها بمعنى الشفيع"[4].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿شَفَـٰعَةٌ﴾، على وجوه[5]:

الوجه الأول: حمل ﴿شَفَـٰعَةٌ﴾، على معنى اسم مذكر: كالشفع، التشفع، الشفيع، التوسل، ابتغاء الخير أو على معنى الجمع، أو تأويلها بملك الموت، لتوافق التذكير في الفعل ﴿يُقْبَلُ﴾.

---

[1] – أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 95.

[2] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج1، ص 129.

[3] – مكي أبو طالب، الكشف عن وجوه القراءات، مصدر سابق، ج1، ص 238.

[4] – أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج2، ص 79.

[5] – ينظر كذلك: المذكر والمؤنث للأنباري 213/2، إعراب القرآن للنحاس 40، معاني القراءات للأزهري 149/1، الحجة في القراءات لابن خالوية 76، البيان للأنباري 81/1، التبيان للعكبري 60/1، الكتاب الفريد للهمذاني 251/1، التحرير والتنوير لابن عاشور 488/1/1، تفسير القرآن وإعرابه للدرة 143/1.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في الفصل بينها وبين الفعل، ولأن تأنيثها غير حقيقي ولتقديم فعل الجمع.

الوجه الثالث: متعلق بالقراءة وهو قول ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما: إذا اختلفتم في التاء والياء اجعلوها ياء.

وفي بلاغة التذكير لفعل ﴿شَفَٰعَةٌ﴾ يقول "فاضل صالح السامرائي" في "أسرار البيان": "الحقيقة أن الفعل ﴿يُقْبَلُ﴾ لم يُذكّر مع الشفاعة إلا في هذه الآية من سورة البقرة، وهنا المقصود أنها جاءت لمن سيشفع، بمعنى أنه لن يُقبل ممن سيشفع أو من ذي الشفاعة ﴿شَفَٰعَةٌ﴾"[1].

– الشاهد الثاني:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ يُغْفَرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:57].

الشاهد في الآية تذكير الفعل ﴿يُغْفَرْ﴾، وتأنيث نائب فاعله ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾.

أخرج "أبو منصور الأزهري" رحمه الله (ت 370 هـ) في "معاني القراءات" قراءة التذكير في الفعل على القياس، فقال: "من قرأ ﴿يُغْفَرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ بالياء؛ فلتقدم فعل الجماعة"[2].

وذهب "ابن خالويه" رحمه الله (ت 370 هـ) في "الحجة في القراءات السبع" إلى: "أن «خطايا» جمع وجمع ما لا يعقل، مشبه لجمع من يعقل من النساء، فكما ذكّر الفعل في قوله تعالى ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ لتذكير لفظ الجمع، فكذلك يجوز التذكير في قوله ﴿يُغْفَرْ﴾؛ لأنه فعل للخطايا ولفظها لفظ جمع"[3].

وأحال "مكي أبو طالب" رحمه الله (ت 437 هـ) في "الكشف عن وجوه القراءات" على العلل التي وجّه بها الشاهد السابق، فقال: "قوله: ﴿يُغْفَرْ لَكُمْ﴾؛ وَجْهُ القراءة بالياء أنه ذكّر، لما حال بين المؤنث وفعله، والعلل المذكورة في ﴿وَلَا يُقْبَلُ﴾ تحسن في هذا على قراءة من قرأ بالياء"[4].

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، مرجع سابق، ص 9.

[2] – أبو منصور الأزهري، معاني القراءات، مصدر سابق، ج1، ص 152.

[3] – الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط3 1979، ص 79.

[4] – مكي أبو طالب، الكشف عن وجوه القراءات، مصدر سابق، ج1، ص 243.

كما تعلل "أبو البقاء العكبري" (ت 616 هـ) في "التبيان في إعراب القرآن" في تخريج التذكير بالفصل ومجازية التأنيث، فقال: "ويُقرأ ﴿يُغْفَرْ لَكُمْ﴾ بالياء، على ما لم يسم فاعله؛ لأنه فصل بين الفعل والفاعل، ولأن تأنيث الخطايا غير حقيقي"[1].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾، على وجوه[2]:

الوجه الأول: حمل ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾، على معنى اسم مذكر، لتوافق التذكير في الفعل ﴿يُغْفَرْ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في الفصل بينها وبين الفعل، ولأن تأنيثها غير حقيقي ولتقدم فعل الجمع، ولأن لفظها لفظ جمع.

وفي بلاغة التذكير لفعل ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ يقول "فاضل صالح السامرائي" مقارنا بين آية البقرة ﴿يُغْفَرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ وآية الأعراف ﴿تُغْفَرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ [الأعراف:161]: "الخطايا جمع كثرة، وإذا غفر الخطايا؛ فقد غفر الخطيئات قطعاً، وهذا يتناسب مع مقام التكريم الذي جاء في السورة. وخطيئات جمع قلّة، وجاء هنا في مقام التأنيب، وهو يتناسب مع مقام التأنيب والذّم في السورة"[3].

لذلك – والله أعلم – ميز التعبير القرآني آية البقرة بتذكير الفعل، إذ التذكير يناسب جمع الكثرة ويوافق مقام التكريم في الآية.

– الشاهد الثالث:

قال سبحانه وتعالى: ﴿زُيِّنَ لِلذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ وَالذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَّشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة:210].

الشاهد في الآية تذكير الفعل ﴿زُيِّنَ﴾ وتأنيث ونائب فاعله ﴿ٱلْحَيَوٰةُ﴾.

ذهب "أبو زكريا الفراء" رحمه الله (ت 207 هـ) إلى أن الأسماء المؤنثة المشتقة يجوز تذكير فعلها حملا لها على معنى اسمٍ مذكر، أو تأنيثها حملا لها على اللفظ، قال في "معاني القرآن": "وقوله: ﴿زُيِّنَ لِلذِينَ

[1] – أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 66.

[2] – ينظر كذلك: الكتاب الفريد للهمذاني 267/1.

[3] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، مرجع سابق، ص 54.

كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ ولم يقل "زُيِّنَتْ"؛ وذلك جائز، وإنما ذُكِّر الفعل والاسم مؤنث؛ لأنه مشتق من فعل في مذهب مصدر فمن أنَّثَ؛ أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذكّر؛ ذهب إلى تذكير المصدر"[1].

وجمع "أبو إسحاق الزجاج" رحمه الله (ت 311 هـ) بين الحمل والقياس في التوجيه، فقال: "قوله عز وجل ﴿زُيِّنَ لِلذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾؛ رفع على ما لم يسم فاعله، فـ ﴿زُيِّنَ﴾ جاز فيه لفظ التذكير، ولو كانت «زُيِّنَتْ» لكان صوابا، و﴿زُيِّنَ﴾ أيضا صواب حسن، لأن تأنيث ﴿ٱلْحَيَوٰةُ﴾ ليس بحقيقي، ولأن معنى ﴿ٱلْحَيَوٰةُ﴾ ومعنى العيش واحد، وقد فصل أيضا بين الفعل وبين الاسم المؤنث"[2].

وهو ما قال به "أبو إسحاق الثعلبي" رحمه الله (ت 427 هـ) في "الكشف والبيان عن تفسير القرآن" حيث حمل ﴿ٱلْحَيَوٰةُ﴾ على معنى «البقاء والعيش»، فقال: "وإنما ذُكّر الفعل لمعنيين: أحدهما أن تأنيث الحياة ليس بحقيقي؛ لأن معنى الحياة والبقاء والعيش واحد، والآخر أنه فصل بين الاسم المؤنث والفعل فساغ التذكير"[3].

وإليه انتهى "أبو البركات الأنباري" رحمه الله (ت 577 هـ) في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن" إلا أنه أجاز عدم الفصل مع المؤنث المجازي، يقول: "إنما قال ﴿زُيِّنَ﴾ ولم يقل "زُيِّنَتْ" – وإن كانت الحياة مؤنثة – لوجود الفصل الواقع بينهما، على أنه يجوز ترك علامة التأنيث مع عدم الفصل؛ لأن تأنيث الحياة ليس بحقيقي، والفعل يجوز فيه ترك علامة التأنيث إذا كان التأنيث غير حقيقي، إلا أن وجود الفصل يزيد ترك العلامة حسنا"[4].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿ٱلْحَيَوٰةُ﴾، على وجهين[5]:

الوجه الأول: حمل ﴿ٱلْحَيَوٰةُ﴾، على معنى اسم مذكر، كالبقاء والعيش، لتوافق التذكير في الفعل ﴿زُيِّنَ﴾.

---

[1] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 125.

[2] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج1، ص 281.

[3] – أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق جماعي، دار التفسير، جدة المملكة العربية السعودية، ط1، 2015، ج5، ص 353.

[4] – أبو البركات الأنباري، البيان في غريب القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 149.

[5] – ينظر كذلك: المذكر والمؤنث للأنباري 213/2، التبيان للعكبري 170/1، الكتاب الفريد للهمذاني 492/1.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في الفصل بينها وبين الفعل، ولأن تأنيثها غير حقيقي.

وفي بلاغة التذكير الفعلية في الآية يقول "محي الدين الدرويش" في "إعراب القرآن وبيانه": "في هذه الآية مفارقة في الجمل، فقد عبّر عن زينة الحياة الدنيا في نظر الذين كفروا، وعن سخريتهم من المؤمنين بالفعلية، إشارة إلى الحدوث، وأن ذلك أمر طارئ لا يلبث أن يزول بصوارف متعددة، أما استعلاء الذين اتقوا عليهم، فهو أمر ثابت الديمومة لا يطرأ عليه أي تبديل"[1].

فميز التعبير القرآني هذا الحدوث بتذكير الفعل وبنائه للمفعول، ليناسب غرابة صنيع الكافرين.

وقد ذهب "ابن عاشور" رحمه الله (ت 1393 هـ) في "التحرير والتنوير" إلى أن الأصل في تزيين الحياة الدنيا المقتضي للرغبة فيما هو زَيِّنٌ، أمر ليس بمذموم، إذا روعي فيه ما أوصى الله برعيه، وما إسناده بهذه الصفة للكافرين إلا ذمّاً لهم على غريب صنيعهم مع زينة الحياة الدنيا ... كما أن دلالة الماضي في الفعل ﴿زُيِّنَ﴾ على أن معنى فعل التزيين أمر مستقر فيهم[2].

– الشاهد الرابع:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلِ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَنْ يُّنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام:38].

الشاهد في تذكير الفعل ﴿نُزِّلَ﴾ وتأنيث نائب فاعله ﴿ءَايَةٌ﴾.

نقل "ابن الجوزي" رحمه الله في "زاد المسير" قولا بتفسير الآية على أنها ملك يشهد لرسول الله ﷺ بالنبوة، قال: "قوله عز وجل: ﴿وَقَالُواْ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ ... وقال غيره: أرادوا نزول ملك يشهد له بالنبوة"[3].

وقال "المنتجب الهمذاني" رحمه الله (ت 643 هـ) في "الكتاب الفريد": "قوله ﴿لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، وإنما قيل ﴿نُزِّلَ﴾ فذكر مع تأنيث الفاعل لأجل الفصل، ولأن تأنيث آية غير حقيقي"[4].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿ءَايَةٌ﴾، على وجهين:

---

[1] – محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج1، ص 312.

[2] – محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج2، 295 – 296.

[3] – عبد الرحمن بن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مصدر سابق، ص 435.

[4] – المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، مصدر سابق، ج2، ص 578.

الوجه الأول: حمل ﴿ءَايَةٌ﴾، على معنى اسم مذكر، كالملك والدليل والبرهان، لتوافق التذكير في الفعل ﴿نُزِّلَ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في الفصل بينها وبين الفعل، ولأن تأنيثها غير حقيقي.

وفي بلاغة التذكير في فعل ﴿ءَايَةٌ﴾، يقول "فاضل صالح السامرائي" في "أسرار البيان في التعبير القرآني": "عندما تكون كلمة ﴿ءَايَةٌ﴾ بمعنى الدليل والبرهان تكون بمعنى مذكّر، فيأتي الفعل بالتذكير"[1].

وعلى قول "ابن الجوزي" رحمه الله فإن تذكير الفعل – والله أعلم – هو موافقة لتذكير الملك.

الفرع الثالث: تذكير ناسخ الاسم المؤنث:

النواسخ من جملة الأفعال في العربية إلا أنها غير تامة التصريف، تدخل على الجملة الاسمية فتطابق اسمها تذكيرا وتأنيثا، لكن وردت بعض آيات الذكر الحكيم دون مطابقة بين الناسخ واسمه تذكيرا وتأنيثا سنحاول أن نتتبعها مع التوجيهات المناسبة.

– الشاهد الأول:

يقول سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران:13].

الشاهد في الآية تذكير الناسخ ﴿كَانَ﴾، وتأنيث اسمه ﴿ءَايَةٌ﴾.

حمل "أبو إسحاق الزجاج" رحمه الله (ت 311 هـ) في "معاني القرآن وإعرابه" الآية على معنى مذكر في العلامة، يقول: "﴿ءَايَةٌ﴾ علامة من أعلام النبي ﷺ التي تدل على تصديقه"[2].

وقريب منه "أبو جعفر النحاس" رحمه الله (ت 338 هـ) في "معاني القرآن الكريم"، يقول: "قال عز وجل ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا﴾، والمعنى قد كان لكم علامة من أعلام النبي ﷺ لأنه أنبأهم بما لم يكن"[3].

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، مرجع سابق، ص 11.

[2] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج1، ص 380.

[3] – أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، معاني القرآن الكريم، تحقيق محمد علي الصابوني، مطبوعات جامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1988، ج1، ص 361.

والأعلام، هي الآيات، قال "أبو عبيدة" رحمه الله (ت 210 هـ) في "مجاز القرآن": "قوله تبارك وتعالى ﴿فَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلآيَـٰتِ﴾؛ أي: الأعلام"[1].

أما "أبو البقاء العكبري" رحمه الله (ت 616 هـ) في "التبيان في إعراب القرآن"، فقد حمل الآية على معنى الدليل، إلى جانب القياس، يقول: "قوله تعالى: ﴿فَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾، ﴿ءَايَةٌ﴾ اسم كان ولم يؤنث؛ لأن التأنيث غير حقيقي، ولأنه فصل، ولأن الآية والدليل بمعنى"[2].

كما حمل "المنتجب الهمذاني" رحمه الله (ت 643 هـ) في "الكتاب الفريد" الآية على معنى البيان مع احتكامه للقياس، قال: "ولم تلحق علامة التأنيث في ﴿كَانَ﴾؛ لأن التأنيث غير حقيقي، أو للفصل أو لأن الآية والبيان بمعنى"[3].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿ءَايَةٌ﴾، على وجهين[4]:

الوجه الأول: حمل ﴿ءَايَةٌ﴾ على معنى اسم مذكر، كالدليل والبيان، لتوافق التذكير في الناسخ ﴿كَانَ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في الفصل بينها وبين الفعل، ولأن تأنيثها غير حقيقي.

أما بلاغة التذكير في فعل ﴿ءَايَةٌ﴾، فيصدق فيها قول "فاضل صالح السامرائي" السابق في "أسرار البيان في التعبير القرآني": "عندما تكون كلمة ﴿ءَايَةٌ﴾ بمعنى الدليل والبرهان، تكون بمعنى مذكّر، فيأتي الفعل بالتذكير"[5].

وهذا المعنى نلتمسه في قول "أبي إسحاق الزجاج" رحمه الله السابق، في تخريجه للتذكير في لفظ الآية على أنها العلامة والدليل والبيان الدال على صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

---

[1] – أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 103.

[2] – أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 242.

[3] – المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، مصدر سابق، ج2، ص 18.

[4] – ينظر كذلك: مجاز القرآن لأبي عبيدة 87/1، إعراب القرآن لسليمان ياقوت 553/2.

[5] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآن، مرجع سابق، ص 11.

– الشاهد الثاني:

قال سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران:137].

وقال أيضا ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًاۖ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف:83].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًاۚ وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْۖ وَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف:85].

وقال: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الأنعام:12].

الشاهد في الآية تذكير الناسخ ﴿كَانَ﴾، وتأنيث اسمه ﴿عَٰقِبَةُ﴾.

قال "المنتجب الهمذاني" رحمه الله (ت 643 هـ): "وإنما قيل: ﴿كَانَ﴾ ولم يقل: ﴿كَانَتْ﴾ حملًا على المعنى؛ لأن العاقبة والمصير بمعنًى، كما أن الموعظة والوعظ كذلك؛ ولأن التأنيث غير حقيقي"[1].

وذهب "آدم بمبا" في "المستشرقون ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن الكريم" إلى أن تذكير الناسخ مع المؤنث قد يكون خاصية من خصائص الأفعال الناسخة، يقول: "تذكير الفعل الناسخ كان مع الفاعل المؤنث كثير الورود، وسواء فصل بينه وبين الفاعل بفاصل أم لم يفصل بينهما بشيء، ولعل ذلك خصيصة من خصائص الأفعال الناسخة"[2].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في فعل ﴿عَٰقِبَةُ﴾، على وجهين:

الوجه الأول: حمل ﴿عَٰقِبَةُ﴾ على معنى اسم مذكر، كالمصير، لتوافق التذكير في الناسخ ﴿كَانَ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: لأن تأنيثها غير حقيقي، أو أنها خاصية من خصائص الافعال الناسخة.

[1] – المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، مصدر سابق، ج2، ص 552.

[2] – آدم بمبا، المستشرقون ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2015، ص 180.

قال "فاضل صالح السامرائي" في "أسرار البيان في التعبير القرآني" في بلاغة تذكير ﴿عَـٰقِبَةُ﴾ "كلمة العاقبة تأتي بالتذكير مرة وبالتأنيث مرة، وعندما تأتي بالتذكير تكون بمعنى العذاب، وقد وردت في القرآن الكريم اثنا عشر مرة بمعنى العذاب، أي بالتذكير"[1].

– الشاهد الثالث:

قال سبحانه وتعالى في محكم تنزيله: ﴿وَلَئِنۡ أَصَـٰبَكُمۡ فَضۡلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ يَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [النساء:72].

الشاهد في الآية تذكير الناسخ ﴿يَكُنۢ﴾ وتأنيث اسمه ﴿مَوَدَّةٌ﴾.

حمل "أبو جعفر النحاس" رحمه الله (ت 338 هـ) في "إعراب القرآن" في توجيه قراءة من قرأ بالتذكير المودة على معنى الود، يقول: "ومن ذكّر جعل ﴿مَوَدَّةٌ﴾ بمعنى الود"[2].

وزاوج "ابن خالويه" رحمه الله (ت 370 هـ) في "الحجة في القراءات السبع" بين الحمل والقياس، يقول: "﴿كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ﴾، يقرأ بالتاء والياء، وقد قلنا فيمن قرأه وما أشبهه بالياء: أنه أقام الفصل مقام علامة التأنيث، أو أن تأنيثه ليس بحقيقي، أو أن المودة والود بمعنى"[3].

تبعه "ابن زنجلة" رحمه الله (ت 403 هـ) في "حجة القراءات" مزاوجا بين القياس والحمل: "... وقرأ الباقون ﴿كَأَن لَّمۡ يَكُنۢ﴾ بالياء، وحجتهم أن المودة والود بمعنى واحد، وأخرى: قال أهل البصرة: فلما فصل بين الاسم والفعل بفاصل؛ صار الفاصل كالعوض من التأنيث"[4].

كما جمع "المنتجب الهمذاني" رحمه الله (ت 643 هـ) في "الكتاب الفريد" بين الحمل والقياس، يقول: "﴿كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾، قرئ ﴿يَكُنۢ﴾ بالياء النقط من تحته حملا على المعنى لأن المودة والود سواء، أو للحائل، أو لأن التأنيث غير حقيقي"[5].

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، مرجع سابق، ص 8.

[2] – أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق، ص 194.

[3] – ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مصدر سابق، ص 125.

[4] – ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق، ص 208.

[5] – المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، مصدر سابق، ج2، ص 298.

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في ناسخ ﴿مَوَدَّةٌ﴾، على وجهين[1]:

الوجه الأول: حمل ﴿مَوَدَّةٌ﴾ على معنى اسم مذكر كالود، لتوافق التذكير في الناسخ ﴿يَكُنْ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في الفصل بينها وبين الفعل، ولأن تأنيثها غير حقيقي.

والوجه البلاغي المستفاد من التذكير – والله أعلم – هو أن معنى التذكير في المودة مع النفي، يدل على تحسر هذا المتخلف على حاله، الذي صار يشبه حال من ليس بينه وبينهم ولو أقل القليل من الود، حال دلت عليه غياب المطابقة بين الناسخ واسمه.

– الشاهد الرابع:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُواْ بِالَّذِيٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُواْ فَاصْبِرُواْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [الأعراف:86].

الشاهد في الآية تذكير الناسخ ﴿كَانَ﴾، وتأنيث اسمه ﴿طَآئِفَةٌ﴾.

وجّه "أبو الحسن الأخفش" ﷺ (تـ 215 هـ) في "معاني القرآن" تذكير ناسخ ﴿طَآئِفَةٌ﴾ عند توجيهه لتذكير الفعل ﴿بَيَّتَ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء:80]، يقول: "﴿بَيَّتَ﴾ فذكّر فعلَ الطائفة لأنهم في المعنى رجال، وقد أضافها إلى مذكرين. وقال ﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ﴾"[2].

وحمل "أبو جعفر النحاس" ﷺ (ت 338 هـ) في "إعراب القرآن" تذكير الطائفة على المعنى فقال: "﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ﴾؛ مذكر على المعنى، وعلى اللفظ «كانت»"[3].

وذهب مذهبه "أبو عبد الله القرطبي" ﷺ (ت 671 هـ) في "الجامع لأحكام القرآن"، يقول: "ذكر على المعنى، ولو راعى اللفظ لقال «كانت»"[4].

أما "محمد الأمين الشنقيطي" ﷺ (ت 1393 هـ) في "العذب النمير"، فقد احتج بمجازية التأنيث في ﴿طَآئِفَةٌ﴾، قال: "﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ﴾؛ لم تدخل تاءُ التأنيثِ هنا في قولِه ﴿كَانَ﴾ لأن تأنيثَ

[1] – ينظر كذلك: معاني القراءات للأزهري 312/1. الكشف لمكي 392/1. التبيان للعكبري 372/1.

[2] – أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 262.

[3] – أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق، ص 314.

[4] – أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج9، ص 284.

الطائفةِ تأنيثٌ غيرُ حقيقيٍّ؛ والفعلُ إذا أُسْنِدَ إلى مؤنثٍ تأنيثًا غيرَ حقيقيٍّ، جازَ تجريدُه من التاءِ، أو إلحاقُ التاءِ له، كما هو معروف"[1].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في ناسخ ﴿طَآئِفَةٌ﴾، على وجهين:

الوجه الأول: حمل ﴿طَآئِفَةٌ﴾ على معنى مذكر كالرجال، لتوافق التذكير في الناسخ ﴿كَانَ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في اكتسابها التذكير من إضافتها إلى المذكر ﴿مِّنكُمْ﴾ ولأن تأنيثها غير حقيقي.

والوجه البلاغي المستفاد من التذكير – والله أعلم – أن تذكير الفعل في ﴿طَآئِفَةٌ﴾ للدلالة على أنها أقل الطائفتين عددا، لأن المطابقة بين المسند والمسند إليه في الجموع المؤنث يدل على الكثرة.

ويؤيد ما ذهبنا إليه من بلاغة التذكير، مجيء فعل أقل الطائفتين ﴿كَانَ﴾ مفردا، للدلالة على القلة، ويقابله مجيء فعل الطائفة الأخرى ﴿لَّمْ يُومِنُواْ﴾ جمعا، ليدل على أنها أكثر من سابقتها عددا.

– الشاهد الخامس:

يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلاَّ مُكَآءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنفال:35].

الشاهد في الآية تذكير الناسخ ﴿كَانَ﴾ وتأنيث اسمه ﴿صَلاَتُهُمْ﴾.

ذهب "الزمخشري" رحمه الله (ت 538 هـ) إلى أن تذكير الصلاة في الآية حملا لها على معنى المكاء قال في "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل": "والمعنى أنهم وضعوا المكاء والتصدية موضع الصلاة"[2].

كما حمل "ابن عصفور الإشبيلي" رحمه الله (ت 669 هـ) في "ضرائر الشعر" الصلاة على معناها اللغوي وهو الدعاء، يقول: "ذكّر الصلاة حملا على المعنى، ومعناها: الدعاء"[3].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في ناسخ ﴿صَلاَتُهُمْ﴾، على وجهين:

---

[1] – محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، تحقيق خالد بن عثمان السبت، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1426هـ، ج3، ص 593.

[2] – أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتوثيق أبو عبد الله بن منير الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ج2، ص 163.

[3] – ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، مصدر سابق، ص 277.

الوجه الأول: حمل ﴿صَلاَتُهُمْ﴾ على مذكر كالتصفيق والصفير، لتوافق تذكير الناسخ ﴿كَانَ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: لأن تأنيثها غير حقيقي.

وفي بلاغة التذكير يقول "فاضل صالح السامرائي" في "أسرار البيان في التعبير القرآني": "والمكاء والتصدية: هما التصفيق والصفير، وكلاهما مذكّر، وجاء الفعل مع كلمة (الصلاة) مذكراً؛ لأن المراد بالصلاة هنا التصفيق والصفير وكلاهما مذكر، والصلاة عند البيت عندهم كانت تفيد الطواف، والطواف مذكّر أيضاً (صلاتهم كانوا يطوفون حول الكعبة ويصفقون ويصفرون)، إذن الطواف والتصفيق والصفير كلّها مذكّر فجاء الفعل مع كلمة الصلاة – المقصود بمعناها المذكر – مذكراً"[1].

[1] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، مرجع سابق، ص 10.

المطلب الثاني: تأنيث فعل الاسم المذكر:

تأنيث فعل الاسم المذكر غير شائع في العربية شيوع تذكير فعل المؤنث، لكنه جرى على ألسنة العرب ونطق به القرآن الكريم، ولفت بدوره نظر علماء اللغة وفقهائها، فرده بعضهم إلى القياس حملا على اللفظ، وحمله آخرون على المعنى.

على غرار سابقه فمدار تخريج العدول عن المطابقة فيه على الحجتين السابقتين وهما: مجازية التذكير في الاسم، وحمل الاسم المذكر على معنى اسم مؤنث.

وهو ما سنحاول بيانه في هذه الجزئية، مما جاء مؤنثا وحقه في ظاهر اللفظ التذكير، إلا أن شواهده ليست مقتصرة على السبع الطوال، فهناك بعض المظاهر التي لم نجد لها شواهد في السبع الطوال، فتجاوزناها إلى غيرها مع الاكتفاء بشاهد واحد فقط، للدلالة على وجود المظهر.

الفرع الأول: تأنيث فعل الفاعل المذكر:

القياس في اللغة مطابقة الفعل فاعله في النوع؛ تذكيرا وتأنيثا، فيأتي مؤنثا مع المؤنث، ومذكرا مع المذكر، وقد يعدل عن المطابقة، فيأتي مؤنثا مع المذكر، وهو ما سنحاول بيانه في تخريج الشواهد التالية.

– الشاهد:

قال سبحانه وتعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـٔاًۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:14].

الشاهد في تأنيث الفعل ﴿قَالَتِ﴾، وتذكير فاعله ﴿ٱلۡأَعۡرَابُ﴾.

ذهب "أبو بكر الأنباري" رحمه الله (ت 328 هـ) في "المذكر والمؤنث" إلى أنّ «الأعراب» مؤنثة على معنى الجماعات، لا على لفظ الأعراب، قال: "تقول: قامت الرجال، وتكلمت الشيوخ، على معنى الجماعات، قال الله عز وجل: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ﴾"[1].

وقريب منه قول "أبي جعفر النحاس" رحمه الله (ت 338 هـ) في "إعراب القرآن"، يقول: "﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّا﴾ هذا على تأنيث الجماعة؛ أي قالت جماعة الأعراب"[2].

---

[1] – أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، مصدر سابق، ج2، ص 121.

[2] – أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق، ص 1016.

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التأنيث في فعل ﴿ٱلۡأَعۡرَابُ﴾، على حمل ﴿ٱلۡأَعۡرَابُ﴾ على معنى مؤنث كالجماعة، والجماعات، لتوافق التأنيث في الفعل ﴿قَالَتِ﴾.

وأما بلاغة التأنيث في فعل الأعراب، فالجدير بالملاحظة أن فعل الأعراب في جميع المواضع جاء مذكرا، وهذا هو الموضع الوحيد الذي جاء مؤنثا.

يقول "الألوسي" رحمه الله (ت 1270 هـ) في "روح المعاني" في سر تأنيث فعل الاعراب في هذه الآية: "وإلحاق الفعل علامة التأنيث لشيوع اعتبار التأنيث في الجموع ... والنكتة في اعتباره ههنا الإشارة على قلة عقولهم، على عكس ما روعي في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ [يوسف:30]"[1].

وقد يكون التأنيث للكثرة، والتذكير للقلة[2]، فالمتتبع لمواضع التذكير في لفظ الأعراب في كتب التفسير يجد أنها نزلت في عدد غير قليل من قبائل العرب، في حين نزلت بالتأنيث في بني أسد فقط.

الفرع الثاني: تأنيث فعل نائب الفاعل المذكر:

الشاهد:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلۡجَحِيمُ لِلۡغَاوِينَ﴾ [الشعراء:91].

وقال أيضا: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلۡجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ﴾ [النازعات:36].

الشاهد في تأنيث الفعل ﴿بُرِّزَتِ﴾، وتذكير نائب فاعله ﴿ٱلۡجَحِيمُ﴾.

حمل "أبو البقاء العكبري" رحمه الله (ت 616 هـ) في "التبيان في إعراب القرآن" التذكير في النار على معنى الجحيم والحريق، فقال: "قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ﴾ [السجدة:20]: هو صفة للعذاب في موضع نصب، ويجوز أن يكون صفة للنار، وذكّر على معنى الجحيم، أو الحريق"[3].

ذكّر "أبو الحسين التستري" رحمه الله (ت 361 هـ) في "المذكر والمؤنث" الجحيمَ، فقال: "الجحيم خاصة من بين أسماء النار مذكر، وسائر أسمائها مؤنث، مثل: سقر، ولظى، وجهنم"[4].

---

[1] – أبو الثناء محمود بن عبد الله الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق جماعي، مؤسسة السالة، بيروت لبنان، ط1، 2010، ج25، ص 403.

[2] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، مرجع سابق، ص 10.

[3] – أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج2، ص 1050.

[4] – أبو الحسين سعيد بن إبراهيم التستري، المذكر والمؤنث، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دار الرفاعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1983، ص 67.

ونقل "الخطيب الشربيني" رحمه الله (ت 977 هـ) في "السراج المنير" عن "العكبري"، فقال: "وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾، صفة للعذاب، ويجوز أن يكون صفة للنار، فذكر على معنى الجحيم والحريق"[1].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التأنيث في فعل ﴿ٱلْجَحِيمُ﴾، على وجهين:

الوجه الأول: تأويل ﴿ٱلْجَحِيمُ﴾ بمؤنث هي النار لتوافق التأنيث في الفعل ﴿بُرِّزَتِ﴾.

الوجه الثاني: على القياس النحوي، متمثلا في كون ﴿ٱلْجَحِيمُ﴾ مما يجوز تذكيره وتأنيثه[2]، فتأنيثها وتذكيرها ليس على الحقيقة، وإنما على المجاز.

وأما السر البلاغي في تذكير فعلها، فهو – والله أعلم – موافقةً للتأنيث في السياق الذي جاءت فيه، من تأنيث فعل الجنة في الشعراء، وفعل الطامة في النازعات، كما أن في تأنيث الفعل وتضعيفه قوة لا يؤديها التذكير.

الفرع الثالث: تأنيث ناسخ الاسم المذكر:

مطابقةُ الناسخ لاسمه – كما أسلفنا – قاعدةٌ في بناء الجملة الاسمية، وفي هذه الجزئية سنتتبع نواسخا جاءت مؤنثة واسمها مذكر خلافا للقاعدة، مع التخريجات المناسبة.

– الشاهد:

قال سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:24].

الشاهد في الآية تأنيث الناسخ ﴿تَكُن﴾ وتذكير اسمه وهو المصدر المؤول ﴿أَن قَالُواْ﴾.

تأول "أبو إسحاق الزجاج" رحمه الله (ت 311 هـ) في "معاني القرآن وإعرابه" المصدر المؤول المذكر باسم مؤنث يوافق تأنيث الناسخ كالفتنة والمقالة، فقال: "لأنّ ﴿أَن قَالُواْ﴾ ههنا هو الفتنة، ويجوز أن يكون تأويل ﴿أَن قَالُواْ﴾ إلا مقالتهم"[3].

---

[1] – شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، مطبعة بولاق، القاهرة، مصر، ط1، 1285هـ، ج3، ص 212.

[2] – أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، مصدر سابق، ج1، ص 499.

[3] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج2، ص 235.

تبعه "أبو بكر الأنباري" رحمه الله (ت 328 هـ) في كتابه "المذكر والمؤنث" حيث علل تأنيث الناسخ على اعتبار تأول اسمه المذكر بمعنى اسم مؤنث، تبعا لتأنيث الخبر، قال: "﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ قرأ أهل المدينة وعاصم وأبو عمرو بتأنيث ﴿تَكُن﴾، وهي لأنْ، وأنْ مذكر؛ لأنّ خبر كان قد تقدم على اسمها وهو مؤنث، فقُدر بتأنيث الخبر، أنّ الاسم مؤنث"[1].

وذهب "مكي أبو طالب" رحمه الله (ت 437 هـ) إلى أن التأنيث في ﴿تَكُن﴾ إنما هو لاعتبار المعنى في حمل المصدر المؤول ﴿أَن قَالُواْ﴾ على معنى اسم مؤنث هو الفتنة، قال في "مشكل إعراب القرآن": "من قرأ ﴿تَكُن﴾ بالتاء ونصب الفتنة؛ جعلها خبر كان، وأنث تكن على المعنى؛ لأنّ أنْ وما بعدها هو الفتنة في المعنى"[2].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التأنيث في ناسخ المصدر المؤول ﴿أَن قَالُواْ﴾، على وجهين:

الوجه الأول: حمل المؤول ﴿أَن قَالُواْ﴾ على معنى اسم مؤنث كالفتنة والمقالة، والمعذرة، ليوافق التأنيث في الناسخ ﴿تَكُن﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: وهو أن تأنيث الخبر ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾ يقتضي تأنيث ناسخه، مع تأول اسمها المذكر بمؤنث.

والوجه البلاغي المستفاد من التأنيث – والله أعلم – ليوافق الوَهن في المعذرة التي قالوا بها، وهي حلفهم بأنهم لم يكونوا من المشركين، مع علمهم بأن الله سبحانه وتعالى يعلم خبيئتهم.

[1] – أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، مصدر سابق، ج2، ص 202.

[2] – مكي أبو طالب، مشكل إعراب القرآن، مصدر سابق، ص 248.

المطلب الثالث: تذكير الاسم المتعلق بالاسم المؤنث:

على غرار الفعل واسمه، عرف الكلام العربي العدول عن المطابقة بين الأسماء المتعلقة ببعضها في السياق التعبيري والتركيبي للجملة، ويتجلى في خبر المبتدأ المؤنث، وتوابع المؤنث من صفة ونعت وعطف بيان، واسم الموصول واسم الإشارة، والعدد.

سنحاول فيما يلي تتبع الشواهد محل الدراسة كما فعلنا سابقا مع الفعل واسمه.

الفرع الأول: تذكير خبر المؤنث:

من المعلوم بالضرورة في العربية أن الخبر يتبع المبتدأ تذكيرا وتأنيثا، فإذا حاد عن الأصل احتاج إلى نظر وتوجيه، وهذا ما سنتتبعه في هذه الجزئية.

– الشاهد:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي ٱلاَرْضِ بَعْدَ إِصْلَـٰحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:55].

الشاهد في الآية تذكير خبر إن ﴿قَرِيبٌ﴾، وتأنيث اسمها ﴿رَحْمَتَ﴾.

هذه الآية من الآيات التي استوقف أهل العلم طويلا، فذهبوا في تخريجها كل مذهب، وذكروا فيه وجوها بلغت عند بعضهم اثني عشر وجها، بل عقدت في بيانها المناظرات، ومنهم من وضع فيها تأليفا مستقلا، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب التفسير ومعاني القرآن وعلوم العربية من وجهة نظر فيها بين مُكثر ومُقل.

فالقياس في لفظ ﴿رَحْمَتَ﴾ المؤنثة أن يخبر عنها إخبار المؤنث فيقال: قريبة[1]، وهو ما وجهه علماء العربية توجيهات كثيرة، تدور في معظمها حول تأويلها باسم مذكر حملا لها على المعنى[2].

وقد نقل "أبو جعفر النحاس" رحمه الله (ت 308 هـ) في كتابه "إعراب القرآن" أقوالا عدة في توجيه التذكير في ﴿قَرِيبٌ﴾، واستقر رأيه على حمله على معنى العفو والغفران، قال: "﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ

[1] – أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، النهر الماد من البحر المحيط، تحقيق عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1 1995، ج2، ص 553.

[2] – محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج8، ق2، ص 177.

مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، اسم ﴿إِنَّ﴾ وخبرها، فأما قوله ﴿قَرِيبٌ﴾ ولم يقل قريبة؛ ففيه ستة أقوال من أحسنها أن الرحمة والرحم واحد، وهي بمعنى العفو والعفران"[1].

و"لابن مالك" رحمه الله (ت 672 هـ) رسالة في تذكير ﴿قَرِيبٌ﴾، جمع فيها سبع تخريجات للمسألة وافق القول الثاني منها الحمل على المعنى، قال فيه: "الثاني: أنه من باب تأول المؤنث بمذكر موافق له في المعنى ... فكذلك تتأول الرحمة بالإحسان فيذكر خبرها ... وإذا جاز تأول المذكر بمؤنث في قول من قال (جاءته كتابي) مع أنه حمل أصل على فرع، فلأن يجوز تأول مؤنث بمذكر لكونه حمل فرع على أصل أحق وأولى"[2].

وجمع "أبو حيان الأندلسي" رحمه الله (ت 745 هـ) في تخريجه لتذكير ﴿قَرِيبٌ﴾ في "البحر المحيط" جملة من النقول مع تعليقات له عليها، يقول: "قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ والرحمة مؤنثة، فقياسها أن يخبر عنها إخبار المؤنث، فيقال: قريبة، قيل: ذكّر على المعنى لأن الرحمة بمعنى الرَّحْم والترحم، وقيل ذكّر لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو، وقيل بمعنى المطر أو الثواب، فالرحمة في هذه الأقوال بدل عن مذكر"[3].

كما جمع فيها "ابن هشام الأنصاري" رحمه الله (ت 761 هـ) في رسالته "مسألة الحكمة من تذكير قريب" ثلاثة عشر وجها، ثلاثٌ منها وافَقَتِ الحملَ على المعنى، إلا أنه ردّ اثنين، واختار الثالث فاكتفى بذكر شاهد واحد يؤيده، وما يحتمله من مآخذَ قد تكون قادحة فيه، والردود عليها، يقول:

"الثالث عشر: أن المراد بالرحمة هنا المطر، والمطر مذكر، وهذا القول يؤيده عندي ما يتلوه من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ نُشُرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾ [الأعراف:56]، وهذه الرحمة هي المطر، فهذا تأنيث معنوي، إلا أنه قد يعترض عليه من أوجه ..."[4].

---

[1] – أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق، ص 308.

[2] – جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي، مسألة على قوله تعالى "إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ"، تحقيق محمد وجيه تكريتي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثامنة عشر، العدد 46، جانفي 1994، ص 221 – 222.

[3] – أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج10، ص 127.

[4] – ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى "إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ"، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1985، ص 62.

وذهب "خالد الأزهري" رحمه الله (ت 905 هـ) في "شرح التصريح": إلى أن معنى التذكير في الرحمة إنما هو بسبب الإضافة إلى مذكر، وليس بسبب التأنيث المجازي، قال: "فذكر ﴿قَرِيبٌ﴾ مع أنه أخبر به عن مؤنث وهو ﴿رَحْمَتَ﴾ إلا انها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى الله ... وإياك أن تظن أن التأنيث مجازي، لأن ذلك وهم، لوجوب التأنيث في نحو «الشمس طالعة»، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهري لا المضمرين»"[1].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في خبر ﴿رَحْمَتَ﴾، على وجهين[2]:

الوجه الأول: حمل ﴿رَحْمَتَ﴾ على معنى اسم مذكر كالمطر، والغفران، والعفو، والثواب، والرحم والإحسان، وإيتاء الخير ... لتوافق التذكير في الخبر ﴿قَرِيبٌ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في كون تأنيثها غير حقيقي.

وفي بلاغة تذكير ﴿قَرِيبٌ﴾ ذهب "مجد الدين الفريروزابادي" رحمه الله (ت 817 هـ) في "بصائر ذوي التمييز" إلى أن التذكير يدل على القرب في المكان والمسافة، بينما يدل التأنيث على القرب في النسب يقول: "ولم يقل قريبة؛ لأَنَّه أَراد بالرَّحمة العفو والغفران والإِحسان، ولأَنَّ ما لا يكون تأْنيثه حقيقياً جاز تذكيره ... فإِذا كان القريب في معنى المسافة يذكَّر ويؤَنَّث، وإِذا كان في معنى النسب يؤَنَّث بلا اختلاف بينهم ... ويستوي في القريب نقيض البعيد الذكر والأَنثى والفرد والجمع، تقول: هو قريب مني، وهي قريب، وهم قريب، وهنَّ قريب. قال ابن السّكيت: لأَنَّه في تأْويلِ هو في مكان قريب مني"[3].

---

[1] – خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط2، 2006، ج1، ص 688 – 689.

[2] – ينظر كذلك: معاني القرآن للأخفش 327/1، معاني القرآن للزجاج 344/2، المذكر والمؤنث للأنباري 27/2، الخصائص لابن جني 412/2، المشكل لمكي 294/1، الأمالي لابن الشجري 589/2، البيان للأنباري 365/1، الجامع لابن الأثير 107 الجامع للقرطبي 250/9، بدائع الفوائد لابن القيم 267/3، الأشباه والنظائر للسيوطي 230/5، التحرير والتنوير 177/2/8.

[3] – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق محمد علي النجار، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ط3، 1996، ج4، ص 255.

الفرع الثاني: تذكير صفة المؤنث:

– الشاهد:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوِيهُمُ ٱلنَّارُ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَنْ يَّخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنّارِ ٱلذِے كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [السجدة:20].

الشاهد في الآية تذكير الصفة ﴿ٱلذِے كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ وتأنيث الموصوف ﴿ٱلنّار﴾.

قال "أبو البقاء العكبري" رحمه الله (ت 616 هـ) "قوله تعالى: ﴿ٱلذِے كُنتُم بِهِۦ﴾: هو صفة للعذاب في موضع نصب، ويجوز أن يكون صفة للنار، وذكّر على معنى الجحيم، أو الحريق"[1].

ذهب "الخطيب الشربيني" رحمه الله (ت 977 هـ) في "السراج المنير" إلى أن تذكير صفة النار إنما هو حمل لها على معنى الجحيم والحريق، قال: "قوله سبحانه تعالى: ﴿ٱلذِے كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾، صفة للعذاب، ويجوز أن يكون صفة للنار، فذكّر على معنى الجحيم والحريق"[2].

الفرع الثالث: تذكير حال المؤنث:

الشاهد:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُوداً اَوْ نَصَـٰرىٰ تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة:134].

الشاهد في تذكير الحال ﴿حَنِيفاً﴾ وتأنيث صاحب الحال ﴿مِلَّةَ﴾.

قال "ابن الشجري" رحمه الله (ت 542 هـ) في "الأمالي": "قيل إن ﴿حَنِيفاً﴾ حال من إبراهيم وأوجه من ذلك عندي أن تجعله حالا من ﴿مِلَّةَ﴾ وإن خالفها في التذكير، لأن الملة في معنى الدين ألا ترى أنها قد أبدلت من الدين في قوله جل وعز ﴿دِيناً قَيِّماً مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنعام:163]"[3].

---

[1] – أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج2، ص 1050.

[2] – شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، مصدر سابق، ج3، ص 212.

[3] – ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، مصدر سابق، ج1، ص 25.

ونقل عنه رأيه هذا "عبد القادر البغدادي" رحمه الله (ت 1093 هـ) في "خزانة الأدب"، عند الكلام عن الحال من المضاف والمضاف إليه[1].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في حال ﴿مِلَّةَ﴾، على حملها على معنى مذكر كالدين، لتوافق التذكير في الحال ﴿حَنِيفاً﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: لأن تأنيثها غير حقيقي.

والوجه البلاغي من تذكير حال ﴿مِلَّةَ﴾ هو – والله أعلم – أن وقوعها على معنى الدين يقتضي تذكيرها، ملاءمة لمقام الدين، فهو مذكر، ومركب من مذكر هو: الإسلام والإيمان والإحسان.

الفرع الرابع: تذكير إشارة المؤنث:

تماثل أسماء الإشارة الاسم الذي تشير إليه في النوع والعدد، إلا أنه قد يعدل عن المطابقة فيها وهو ما سنحاول بيانه فيما يلي.

– الشاهد:

يقول سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام:79].

الشاهد في الآية تذكير اسم الإشارة ﴿هَٰذَا﴾ وتأنيث المشار إليه ﴿ٱلشَّمْسَ﴾.

قال "أبو الحسن الأخفش" رحمه الله (ت 215 هـ) في "معاني القرآن": "وأما قوله للشمس ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾، فقد يجوز على «هذا الشيءُ الطالِعُ رَبّي»، أَوْ على أَنَّه ظهرت الشمس وقد كانوا يذكرون الرب في كلامهم، قال لهم ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾"[2].

وقد تحجج "ابن جني" رحمه الله (ت 392 هـ) في "الخصائص" بهذه الآية لتذكير المؤنث، وحمل تذكير اسم الإشارة على معنى مذكر في المشار إليه، يقول: "فمن تذكير المؤنث قوله عز وجل ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾؛ أي: هذا الشخص، أو هذا المرئي ونحوه"[3].

---

[1] – عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ج3 ص 164 – 165.

[2] – أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 306.

[3] – أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج2، ص 412.

وتوسع "أبو البقاء العكبري" ﵀ (ت 616 هـ) في "إملاء ما من به الرحمن" من الحمل إلى القياس في تخريج التذكير، يقول: "وإنما قال للشمس ﴿هَـٰذَا﴾ على التذكير لأنه أراد هذا الكوكب، أو الطالع أو الشخص، أو الضوء، أو الشيء، أو لأن التأنيث غير حقيقي"[1].

وحكى "السمين الحلبي" ﵀ (ت 756 هـ) في "الدر المصون" لسبب تذكير اسم الإشارة والمشار إليه مؤنثا وجوها، فقال: "إنما ذكر اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث لأحد وجوه: إما ذهابا بها مذهب الكوكب، وإما ذهابها مذهب الضوء والنور، وإما بتأويل الطالع أو الشخص أو الشيء، أو لأنه لما أُخبر عنها بمذكر أعطيت حكمه"[2].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في الاسم المشار به لـ: ﴿ٱلشَّمْسَ﴾، على وجهين[3]:

الوجه الأول: حمل ﴿ٱلشَّمْسَ﴾ على معنى اسم مذكر كالمعبود، والشيء الطالع، والضوء، والنور والكوكب، والشخص ... لتوافق التذكير في اسم الإشارة ﴿هَـٰذَا﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في كون تأنيثها غير حقيقي، أو لأنه لما أُخبر عنها بمذكر أعطيت حكمه.

وفي بلاغة تذكير ﴿ٱلشَّمْسَ﴾ إشارة إليها بالمذكر، نقول – والله أعلم – أن التذكير يوافق التعظيم والإكبار.

وذهب "أبو القاسم الزمخشري" ﵀ (ت 538 هـ) في "الكشاف عن حقائق التنزيل" إلى أن التذكير هنا صيانة للرب من التأنيث، يقول: "وكان اختيار هذه الطريقة واجباً؛ لصيانة الرب عن شبهة التأنيث ألا تراهم قالوا في صفة الله: علام، ولم يقولوا: علامة، وإن كان (العلامة) أبلغ؛ احترازاً من علامة التأنيث"[4].

---

[1] – أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط1، 1961، ج1، ص 249.

[2] – أحمد بن يوسف السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا (د ط)، (د ت)، ج5، ص 14.

[3] – ينظر كذلك: مجمع البيان للطبرسي 70/4، الجامع الكبير لابن الأثير 107.

[4] – أبو القاسم الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل، مصدر سابق، ج2، ص 32.

الفرع الخامس: تذكير عائد المؤنث:

العرف اللغوي أن يطابق الضمير العائد ما يعود عليه في النوع تذكيرا وتأنيثا، إلا أننا الآن أمام شواهد عدلت عن المطابقة، سنحاول فيما يلي بيان وجه العدول عن المطابقة فيها.

– الشاهد الأول:

قال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٧﴾ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة:127 – 128].

الشاهد في الآية تذكير العائد ﴿هِمْ﴾ وتأنيث العائد عليه ﴿أُمَّةً﴾.

قال "أبو القاسم الزمخشري" رحمه الله (ت 538 هـ) في "الكشاف عن حقائق التنزيل": "﴿وَابْعَثْ فِيهِمْ﴾؛ أي في الأمة المسلمة"[1].

وحمل "أبو البقاء العكبري" رحمه الله (ت 616 هـ) في "التبيان في إعراب القرآن" على معنى التذكير في أمه، فقال: "قوله تعالى ﴿وَابْعَثْ فِيهِمْ﴾ ذكر على معنى الأمة، ولو قال فيها لرجع إلى لفظ الأمة"[2].

وافقه "المنتجب الهمذاني" رحمه الله (ت 643 هـ) في "الكتاب الفريد"، يقول: "قوله عز وجل ﴿وَابْعَثْ فِيهِمْ﴾، يعني في الأمة المسلمة، حملا على المعنى"[3].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التذكير في عائد ﴿أُمَّةً﴾، على وجهين:

الوجه الأول: حمل ﴿أُمَّةً﴾ على معنى اسم مذكر ليوافق التذكير في العائد ﴿هِمْ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في كون تأنيثها غير حقيقي.

ولعل الوجه البلاغي المستفاد من التذكير في عائد المؤنث – والله أعلم – هو لخطاب الكثرة في الأمة المسلمة، إذ لو أنث العائد على الأمة لكان فيه معنى المفرد المؤنث، وقد سبقت الإشارة إلى معاني المطابقة في الجموع المؤنثة.

---

[1] – أبو القاسم الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل، مصدر سابق، ج1، ص 145.

[2] – أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج1، 116.

[3] – المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، مصدر سابق، ج1، ص 385.

– الشاهد الثاني:

قال سبحانه وتعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالاَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٧٩﴾ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُ عَلَى ٱلذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:179 - 180].

الشاهد في الآية تذكير العائد في ﴿بَدَّلَهُ﴾، ﴿سَمِعَهُ﴾، ﴿يُبَدِّلُونَهُ﴾ وتأنيث العائد عليه ﴿ٱلْوَصِيَّةُ﴾.

حمل "أبو البركات الأنباري" رحمه الله (ت 577 هـ) في "البيان في غريب إعراب القرآن" الوصية على الإيصاء، فقال: "قوله تعالى ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾، الهاءات في ﴿بَدَّلَهُ﴾، ﴿سَمِعَهُ﴾ ﴿يُبَدِّلُونَهُ﴾، فيها وجهان: أحدهما: إنما أتى بضمير المذكر دون ضمير المؤنث – وإن كان الذي تقدم ذكر الوصية – لأنه أراد بالوصية الإيصاء ..."[1].

وزاد "أبو حيان" رحمه الله (ت 745 هـ) في "البحر المحيط" مجازية التأنيث في الوصية كمسوغ لجواز التذكير، يقول: "﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾ الظاهر أن الضمير يعود على الوصية بمعنى الإيصاء أي: فمن بدل الإيصاء عن وجهه بعد ما سمعه، وعَودُه على الإيصاء أولى من عوده على الوصية، لأن تأنيث الوصية غير حقيقي، ولأن ذلك لا يراعى في الضمائر المتأخرة عن المؤنث المجازي، بل يستوي المؤنث الحقيقي والمجازي في ذلك"[2].

وتبعه "أبو إسحاق الثعلبي" رحمه الله (ت 427 هـ) في "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، فقال: "قوله عز وجل: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾؛ أي فمن غير الوصية من الأوصياء أو الأولياء أو الشهود ﴿بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾ عن الميت، وإنما ذكّر الكناية عن الوصية وهي مؤنثة؛ لأنها في معنى الإيصاء ... وقال المفضل: لأن الوصية قول، فذهب إلى المعنى وترك اللفظ"[3].

---

[1] – أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 142.

[2] – أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج2، ص 26.

[3] – أبو إسحاق الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، مصدر سابق، ج4، ص 385.

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج تذكير العائد في ﴿بَدَّلَهُۥ﴾، ﴿سَمِعَهُۥ﴾، ﴿يُبَدِّلُونَهُۥ﴾ على وجهين:

الوجه الأول: حمل ﴿ٱلْوَصِيَّةُ﴾ على معنى اسم مذكر كالقول، أو على معنى الإيصاء ... لتوافق تذكير العائد في ﴿بَدَّلَهُۥ﴾، ﴿سَمِعَهُۥ﴾، ﴿يُبَدِّلُونَهُۥ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في كون تأنيثها غير حقيقي، فالعائد على المؤنث المجازي لا تراعى فيه المطابقة.

وفي بلاغة تذكير عائد الوصية – والله أعلم – إشارة إلى مكانتها في الدين الحنيف، وحث على مراعاتها، وكونها من البر بالموصي وإكرامه.

– الشاهد الثالث:

قال سبحانه وتعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران:45].

الشاهد في الآية تذكير العائد في ﴿ٱسْمُهُ﴾ وتأنيث العائد عليه ﴿كَلِمَةٍ﴾.

أرجع "أبو زكريا الفراء" رحمه الله (ت 207 هـ) في "معاني القرآن" تذكير العائد إلى عوده على المقصود بكلمة، وهو نبي الله عيسى عليه السلام، يقول: "﴿ٱسْمُهُ﴾ بالتذكير للمعنى، وقوله ﴿وَجِيهًا﴾ قطعا من عيسى، ولو خفضت على أن تكون نعتا للكلمة لأنها هي عيسى عليه السلام كان صوابا"[1].

وقريبا منه قال "أبو القاسم الزمخشري" رحمه الله (ت 538 هـ) في "الكشاف عن حقائق التنزيل": "ذكّر ﴿كَلِمَةٍ﴾؛ لأن المسمى بها ذكر"[2].

وتبعه "أبو عبد الله القرطبي" رحمه الله (ت 671 هـ) في "الجامع لأحكام القرآن"، يقول: "﴿كَلِمَةٍ﴾ يعني عيسى عليه السلام ... ﴿ٱسْمُهُ﴾ ولم يقل اسمها، لأن معنى ﴿كَلِمَةٍ﴾: ولد"[3].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج تذكير العائد في ﴿ٱسْمُهُ﴾، على وجهين:

[1] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 213.

[2] – أبو القاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، مصدر سابق، ج1، ص 278.

[3] – أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج5، ص 115، 135.

الوجه الأول: حمل ﴿كَلِمَةٍ﴾ على معنى اسم مذكر كالولد والذكر، ونبي الله عيسى عليه السلام ليوافق تذكير العائد في ﴿إِسْمُهُ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في كون تأنيثها غير حقيقي.

وبلاغة التذكير في عائد المؤنث ﴿كَلِمَةٍ﴾ – والله أعلم – لدلالة الكلمة على مذكر حقيقي هو المسيح عليه السلام.

– الشاهد الرابع:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبىٰ وَالْيَتَـٰمىٰ وَالْمَسَـٰكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [النساء:8].

الشاهد في الآية تذكير العائد ﴿مِّنْهُ﴾ وتأنيث العائد عليه ﴿ٱلْقِسْمَةَ﴾.

ذهب "أبو الحسن الأخفش" رحمه الله (ت 215 هـ) في "معاني القرآن" إلى أن التذكير في العائد واقع على معنى مذكر في القسمة، كالمال والميراث: "قال: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبىٰ وَالْيَتَـٰمىٰ وَالْمَسَـٰكِينُ﴾، ثم قال: ﴿فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾، لأن معناه: المال والميراث، فذكر على ذلك المعنى"[1].

وقريب منه "ابن سيده" رحمه الله (ت 458 هـ) في "المخصص"، حمل على معنى الإرث والميراث والمال المقسوم، فقال: "فأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبىٰ﴾ ثم قال: ﴿فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾، فلأنه حمل على الإرث؛ يعني الميراث، أو لأن القسمة: المقسوم في المعنى"[2].

وكذلك "أبو البركات الأنباري" رحمه الله (ت 577 هـ) في "البيان في غريب إعراب القرآن"، يقول: "قوله تعالى: ﴿فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾، الهاء في ﴿مِّنْهُ﴾ تعود إلى القسمة – وإن كانت القسمة مؤنثة – لأنها بمعنى المقسوم، لهذا عاد إليها الضمير بالتذكير حملا على المعنى، وهذا كثير في كلامهم"[3].

أما "أبو حيان الأندلسي" رحمه الله (ت 745 هـ) في "البحر المحيط"، فقد أضاف الحمل على اللفظ في تذكير العائد، فقال: "والضمير في ﴿مِّنْهُ﴾ عائد على المال المقسوم، ودل عليه القسمة، لأن القسمة

[1] – أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 247.

[2] – أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ج16، ص 81.

[3] – أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 244.

– وهي المصدر – تدل على متعلقها وهو المال، وقيل: يعود إلى ﴿مَا﴾ من قوله: ﴿مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ﴾، ومن قال: القسمة؛ المقسوم، أعاد الضمير إلى القسمة على معنى التذكير، إذ المراد المقسوم"[1].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج تذكير العائد في ﴿مِّنْهُ﴾ على وجهين[2]:

الوجه الأول: حمل ﴿ٱلْفِسْمَةَ﴾ على معنى اسم مذكر كالمال، والميراث، والإرث، والشيء المقسوم ونفس القسمة ... لتوافق تذكير العائد في ﴿مِّنْهُ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: قيل أنه يعود على ﴿مَا﴾ في قوله ﴿مِّمَّا تَرَكَ﴾، أو أنه يعود على مؤنث مجازي، يجوز معه العدول عن المطابقة.

وفي بلاغة تذكير عائد القسمة – والله أعلم – ليدل على أن ما يعطى لمن حضر القسمة يكون من الميراث لا من القسمة، لأن القسمة للورثة في الأصل.

– الشاهد الخامس:

قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام:58].

الشاهد في الآية تذكير العائد ﴿بِهِۦ﴾ وتأنيث العائد عليه ﴿بَيِّنَةٍ﴾.

حمل "أبو جعفر النحاس" رحمه الله (ت 338 هـ) في "إعراب القرآن" تذكير عائد المؤنث على معنى اسم مذكر في العائد عليه، يقول: "﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾، الضمير يعود على البينة، وذكرت لأن البينة والبيان واحد، وقيل التقدير: وكذبتم بما جئت به"[3].

ونحا نحوه "أبو القاسم الزمخشري" رحمه الله (ت 538 هـ) في "الكشاف عن حقائق التنزيل"، فقال: "﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾، أي بالبينة، وذكر الضمير على تأويل البيان أو القرآن"[4].

---

[1] – أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج3، ص 184.

[2] – ينظر كذلك: الجامع للقرطبي 85/6، الدر المصون للحلبي 589/3، المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي 240/1.

[3] – أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق، ص 267.

[4] – أبو القاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، مصدر سابق، ج2، ص 25.

كما حمل "ابن عطية" رحمه الله (ت 542 هـ) في "المحرر الوجيز" على المعنى في التوجيه، يقول: "الضمير في ﴿بِهِۦ﴾ عائد على «بَيِّنٌ» في تقدير هاء المبالغة، أو على البيان التي هي ﴿بَيِّنَةٍ﴾ بمعناه في التأويل الآخر، أو على الرب، وقيل على القرآن، وهو وإن لم يتقدم له ذكر جلي، فإنه بعض البيان الذي منه حصل الاعتقاد واليقين للنبي عليه السلام فيصح عود الضمير عليه"[1].

وتبعه "المنتجب الهمذاني" رحمه الله (ت 643 هـ) في "الكتاب الفريد"، قائلا: "والضمير في ﴿بِهِۦ﴾ يحتمل أن يكون للرب تعالى، ويحتمل أن يكون للبينة، وإنما ذكر حملا على المعنى، لأن البينة والبرهان بمعنى وقيل ذكر على تأويل البيان أو القرآن"[2].

خلاصة القول مما سبق، فإن تخريج تذكير العائد في ﴿بِهِۦ﴾ على وجهين:

الوجه الأول: حمل ﴿بَيِّنَةٍ﴾ على معنى اسم مذكر كالبيان والبرهان والقرآن ... لتوافق تذكير العائد في ﴿بِهِۦ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: قيل أنه يعود على مؤنث مجازي، يجوز معه العدول عن المطابقة.

وفي بلاغة تذكير ﴿بَيِّنَةٍ﴾، فلنا من كلام "السامرائي" السابق في "تذكير وتأنيث البيات" معنىً حيث أن ﴿بَيِّنَةٍ﴾ هنا من معانيها البيان من الله تعالى لحدوده وأوامره ونواهيه، فحقها تذكير عائدها[3].

الفرع السادس: تذكير عدد حقه التأنيث:

– الشاهد:

يقول سبحانه وتعالى: ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام:161].

الشاهد في الآية تذكير العدد ﴿عَشْرُ﴾ والمعدود ﴿أَمْثَالِهَا﴾.

---

[1] – أبو محمد عبد الحق ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج2، ص 298.

[2] – المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، مصدر سابق، ج2، ص 597.

[3] – فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، مرجع سابق، ص 10.

قدّم "أبو الحسن الأخفش" ﵀ (ت 215 هـ) في "معاني القرآن" وجه القياس على وجه الحمل في تعليله لتذكير العدد، يقول: "وقال: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، فإن قلت كيف قال ﴿عَشْرُ﴾ والمثل مذكر؟، فإنما أنث لأنه أضاف إلى مؤنث، وهو في المعنى أيضا حسنة، أو درجة، فإن أنث على ذلك فهو وجه"[1].

وقال "أبو بكر الأنباري" ﵀ (ت 328 هـ) في "المذكر والمؤنث": "فإن قال قائل: فما تقول في قول الله عز وجل ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، لِمَ لَمْ يدخل الهاء في العشر؛ فالأمثال جمع «مِثْلٍ» والمِثْلُ مذكر؟، فيقال له: العلة في هذا أن المثل أصله النعت، والنعت واقع على النوع لا على النعت، فالتقدير والله أعلم: من جاء بالحسنة فله عشر حسنات أمثالها، فلم تدخل الهاء في عشر؛ لأن العشر واقع على الحسنات وهي مؤنثة"[2].

بينما ذهب "ابن جني" ﵀ (ت 392 هـ) مذهبا آخر في التخريج، قال في "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة": "﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، المراد عشر حسنات أمثالها ... وفيما ورد من تأنيثٍ مثل هذا: دليل على قوة إقامة الصفة مقام الموصوف؛ حتى كأن الموصوف حاضر، ولولا أن ذلك كذلك لما جاز تأنيث المثل، لكن دل جواز تأنيثه على قوة إرادة موصوفه"[3].

أما "المنتجب الهمذاني" ﵀ (ت 643 هـ) في "الكتاب الفريد"، فقد احتج بالقياس إلى جانب الحمل، يقول: قال: "﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، تقديره: فله عشر حسنات أمثالها ... قال أبو علي: حسن التأنيث في عشر أمثالها، والمثل مذكر لأمرين: أحدهما: أن الأمثال في المعنى حسنات. والثاني: أن الضمير المضاف إليه مؤنث، والمضاف إلى المؤنث قد يؤنث – وإن كان مذكرا – إذا كان إياه في المعنى"[4].

---

[1] – أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 317.

[2] – أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، مصدر سابق، ج2، ص 221.

[3] –أبو الفتح عثمان ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، مصدر سابق، ص 51.

[4] – المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، مصدر سابق، ج2، ص 731 – 732.

وخلاصة القول مما سبق فإن تخريج التذكير في العدد ﴿عَشْرُ﴾ الواقع على المعدود ﴿أَمْثَالِهَا﴾ على وجهين[1]:

الوجه الأول: حمل المعدود ﴿أَمْثَالِهَا﴾ على معنى اسم مؤنث كالحسنات، ليوافق التذكير في العدد ﴿عَشْرُ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في كون المعدود ﴿أَمْثَالِهَا﴾ مؤنثا بالإضافة إلى الضمير المؤنث «ها»، أو لأنه أقام الصفة ﴿أَمْثَالِهَا﴾ مقام الموصوف «حَسَنَاتٍ».

أما عن الوجه البلاغي المستفاد من تذكير العدد ﴿عَشْرُ﴾ تقول "خالدية محمود جبارة" في "التكامل بين النحو والبلاغة في التفسير القرآني": "لما أريد توكيد الإحسان إلى المطيع وأنه لا يضيع شيء من عمله، كأن الحسنة المنظرة واقعة، جعل التأنيث في أمثالها، مَنْبَهةً على ذلك الوضع وإشارة إليه، فأنّث المثل توكيدا لتصوير الحسنة في نفس المطيع"[2].

[1] – ينظر كذلك: معاني القرآن للفراء 366/1، المذكر والمؤنث للمبرد 109، 133، الكامل للمبرد 186/2، معاني القرآن للزجاج 309/2، المشكل لمكي 278/1، مالم ينشر من الأمالي لابن الشجري 83، البيان للأنباري 350/1، التبيان للعكبري 552/1.

[2] – خالدية محمود جبارة البياع شيرو، التكامل بين النحو والبلاغة في التفسير القرآني، الزمخشري أنموذجا، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2018، ص 49.

المطلب الرابع: تأنيث الاسم المتعلق بالاسم المذكر:

وهذا القسم أقل شيوعا، لأن فيه حمل فرع على أصل، ويكون بعكس سابقه في خبر المبتدأ المذكر وتوابع المذكر من صفة ونعت وعطف بيان، واسم الإشارة واسم الموصول، والعدد.

سنحاول فيما يلي استقصاء شواهده في السبع الطوال، مع التمثيل بشاهد واحد للمظاهر التي لم نجد شواهدها من السبع، على نحو ما فعلنا في تأنيث فعل المذكر.

الفرع الأول: تأنيث خبر المذكر:

– الشاهد الأول:

قال سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ [البقرة:68].

الشاهد في الآية تأنيث الخبر ﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾، وتذكير المبتدأ ﴿لَّوْنُهَا﴾.

وجه "أبو البركات الأنباري" رحمه الله (ت 577 هـ) في "البيان في غريب إعراب القرآن" على وجهين فقال: "وإنما جاز أن يكون الخبر تسر الناظرين بلفظ التأنيث لوجهين: أحدهما لأن اللون بمعنى الصفرة وكأنه قال: صفرتها تسر الناظرين، والحمل على المعنى كثير في كلامهم. والثاني لأنه أضيف اللون إلى مؤنث، والمضاف يكتسب من المضاف إليه التأنيث"[1].

وافقه "أبو البقاء العكبري" رحمه الله (ت 616 هـ) في "التبيان في إعراب القرآن"، قائلا: "أنث اللون لوجهين: أحدهما أن اللون صفرة هاهنا، فحمل على المعنى. والثاني أن اللون مضاف إلى المؤنث فأنث"[2].

وهو ما ذهب إليه "المنتجب الهمذاني" رحمه الله (ت 643 هـ) في "الكتاب الفريد"، يقول: "أنث اللون إما لكونه مضافا إلى المؤنث، أو للحمل على المعنى؛ لأن اللون هنا صفرة في المعنى"[3].

خلاصة القول مما سبق فإن تخريج التأنيث في ﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ خبر المبتدأ المذكر ﴿لَّوْنُهَا﴾ على وجهين:

---

[1] – أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 93.

[2] – أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 75.

[3] – المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، مصدر سابق، ج1، ص 288 – 289.

الوجه الأول: حمل المبتدأ المذكر ﴿لَّوۡنُهَا﴾ على معنى اسم مؤنث كالصفرة، ليوافق التأنيث في الخبر ﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في كون ﴿لَّوۡنُهَا﴾ مضافا إلى المؤنث «ها» فأُنث.

أما الوجه البلاغي المستفاد من تأنيث الخبر ﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ – والله أعلم – الإشارة إلى أن هذه البقرة تسر الناظرين بحُسن خَلقها ومنظرها وهيئتها، لا بلونها فقط.

– الشاهد الثاني:

قال تعالى ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَا وَإِن يَكُن مَّيۡتَةٗ فَهُمۡ فِيهِ شُرَكَآءُ سَيَجۡزِيهِمۡ وَصۡفَهُمۡۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٞ﴾ [الأنعام:140].

الشاهد في الآية تأنيث الخبر ﴿خَالِصَةٞ﴾ وتذكير المبتدأ ﴿مَا﴾.

حمل أبو "أبو إسحاق الزجاج" رحمه الله (ت 311 هـ) في "معاني القرآن وإعرابه" التأنيث في الخبر على معنى التأنيث في اسم الموصول ﴿مَا﴾، يقول: "ثم قال: ﴿خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا﴾، فهو على ضربين: أجودهما أن يكون أنثَ الْخَبَرَ، وجعل معنى ﴿مَا﴾ التأنيث؛ لأنها في معنى الجماعة، كأنَّهم قالوا جَمَاعَةُ مَا فِي بُطُون هذه الأنعام خالصة لذكورنا، وقال بعضهم[1] أنَثَه لتأنِيث الأنعام"[2].

كما حمل "مكي أبو طالب" رحمه الله (ت 437 هـ) في "مشكل إعراب القرآن" على المعنى، فقال: "قوله ﴿مَا فِي بُطُونِ﴾؛ ﴿مَا﴾: في موضع رفع بالابتداء، وخبرهُ ﴿خَالِصَةٞ﴾، وإنما أنّث الخبر؛ لأن ما في بطون الأنعام أنعامٌ، فحمل التأنيث على المعنى، ثم قال ﴿وَمُحَرَّمٌ﴾ فذكّر حملاً له على لفظ ﴿مَا﴾ وهذا نادر لا نظير له وإنما يأتي في «من» و «ما»، فالعرفُ حَمْلُ الكلام على اللفظ أولا، ثم على المعنى بعد ذلك، وهنا أتى اللفظ أولا محمولا على المعنى، ثم حمل على اللفظ بعد ذلك، فاعرفه فإنه قليل"[3].

سبقت الإشارة إلى أنه من قواعد الحمل على المعنى "كراهة العودة إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى"، وأشار له "مكي" رحمه الله بأنه نادر غير مُطرد، وأجازه غيره مستندا على مثل هذه الشواهد.

---

[1] – ينظر كذلك: معاني القرآن للفراء 288/1.

[2] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج2، ص 294 – 295.

[3] – مكي أبو طالب، مشكل إعراب القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 272.

وروى "أبو محمد البغوي" ﵀ (ت 516 هـ) في "معالم التنزيل" عن "الكسائي" ﵀ الحمل على التذكير في ﴿خَالِصَةٌ﴾ فقال: "وقال الكسائي: خالص وخالصة واحد، مثل وعظ وموعظة"[1].

إلا أن "أبا حيان الأندلسي" ﵀ (ت 745 هـ) فصل في مسألة تقدم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ في هذه الآية، فهو يراه جائز بوجه، ولكنه مرجوح بوجه آخر؛ فيه تقدم الحمل على اللفظ على الحمل على المعنى[2].

خلاصة القول مما سبق فإن تخريج التأنيث في ﴿خَالِصَةٌ﴾ خبر المبتدأ المذكر ﴿مَا﴾ على حمل المبتدأ المذكر ﴿مَا﴾ على معنى اسم مؤنث كالأنعام، ليوافق التأنيث في الخبر ﴿خَالِصَةٌ﴾، أو على أن ﴿خَالِصَةٌ﴾ وخالص واحد.

أما الوجه البلاغي المستفاد من تأنيث الخبر ﴿خَالِصَةٌ﴾ لعله – والله أعلم – للدلالة على قبيح وصفهم الذي سيجزيهم به الله سبحانه وتعالى.

الشاهد الثالث:

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ يَّكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ﴾ [الأنعام:140].

الشاهد في الآية تأنيث الخبر ﴿مَّيْتَةً﴾ وتذكير المبتدأ المحذوف ﴿مَا﴾.

وجّه "أبو إسحاق الزجاج" ﵀ (ت 311 هـ) في "معاني القرآن وإعرابه" تأنيث الخبر في معرض توجيهه لقراءة التذكير في الناسخ، فقال: "ومن قرأ ﴿وَإِنْ يَّكُن﴾ فعلى لفظ ﴿مَا﴾ المعنى إن يكن ما في البطن ميتة"[3].

وقال "أبو جعفر النحاس" ﵀ (ت 338 هـ) في "إعراب القرآن": "بمعنى وإن يكن ما في بطونها ميتة، والتأنيث بمعنى: وإن تكن الحمول ميتة"[4].

أما السر البلاغي في تأنيث الخبر هنا على ما أسلفنا في خالصة، والله أعلم.

---

[1] – أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل، تحقيق جماعي، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1989 ج3، ص 194.

[2] – أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج4، ص 660 – 661.

[3] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج2، ص 295.

[4] – أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق، ص 287.

الفرع الثاني: تأنيث صفة المذكر:

بين أيدينا شاهد واحد في هذه الجزئية، ذهب فيه "ابن النقيب" ﵀ إلى أنه من هذا الباب.

– الشاهد:

قال سبحانه وتعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيراً وَنِسَآءً وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَالاَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء:1].

الشاهد في الآية تأنيث الصفة ﴿وَٰحِدَةٍ﴾ وتذكير الموصوف ﴿نَّفْسٍ﴾ نبي الله آدم ﵇.

قال "ابن النقيب" ﵀ (ت 698 هـ) في "مقدمة تفسير ابن النقيب": "المراد بلفظ النفس نبي الله آدم ﵇ أنث ردّا إلى النفس"[1].

إلا أن العدول عن المطابقة فيه مستبعد، فالنفس مؤنث على اللفظ وعددها ﴿وَٰحِدَةٍ﴾ مؤنث.

الفرع الثالث: تأنيث حال المذكر:

لا يوجد شواهد.

الفرع الرابع: تأنيث إشارة المذكر:

لا يوجد شواهد.

الفرع الخامس: تأنيث عائد المذكر:

– الشاهد:

قال سبحانه وتعالى: ﴿ٱلذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:12].

الشاهد في تأنيث العائد ﴿فِيهَا﴾ وتذكير العائد عليه ﴿ٱلْفِرْدَوْسَ﴾.

قال "أبو حاتم السجستاني" ﵀ (ت 255 هـ) في "المذكر والمؤنث": "الفردوس مذكر، وإذا قَصدتَ به الجنة أَنثتَ، قال: ﴿ٱلذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾؛ فأَنَّثَ على الجنة"[2].

---

[1] – أبو عبد الله محمد بن سليمان ابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب، تحقيق زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ط1، 1995، ص 214.

[2] – أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، المذكر والمؤنث، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1997 ص 164.

وافقه في ذلك "أبو بكر الأنباري" رحمه الله (ت 328 هـ) في "المذكر والمؤنث"، يقول: "قال الله تعالى – وهو أصدق قيلا –: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾، وإنما يُذهب في تأنيث الفردوس إلى معنى الجنة"[1].

وبه قال: "أبو جعفر النحاس" رحمه الله (ت 338 هـ) في "معاني القرآن": "﴿ٱلْفِرْدَوْسَ﴾؛ ربوة الجنة وأوسطها وأفضلها، ثم قال: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾، أنث على معنى الجنة"[2].

وذكّر "أبو الحسين التستري" رحمه الله (ت 361 هـ) في "المذكر والمؤنث" «الفردوس» قولا واحدا، يقول "الفردوس مذكر لا غير، فإن رأيته مؤنثا فإنما يقصد به الجنة"[3].

وخلاصة القول مما سبق فإن تخريج تأنيث العائد ﴿فِيهَا﴾ بحمل العائد عليه ﴿ٱلْفِرْدَوْسَ﴾ على معنى مؤنث وهو "الجنة"، ليوافق التأنيث في العائد ﴿فِيهَا﴾.

أما الوجه البلاغي في تأنيث العائد فهو – والله أعلم – مراعاة لما في ذهن المخاطب من تعلقه بالجنة لا بالفردوس، إذ الفردوس منزلة من الجنة.

الفرع السادس: تأنيث عدد حقه التذكير:

– الشاهد:

يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:160].

الشاهد في تأنيث العدد ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾، وتذكير المعدود ﴿أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾.

[1] – أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، مصدر سابق، ج1، ص 499.

[2] – أبو جعفر النحاس، معاني القرآن، مصدر سابق، ج4، ص 446.

[3] – أبو الحسين سعيد بن إبراهيم التستري، المذكر والمؤنث، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دار الرفاعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1983، ص 96.

ذهب "أبو زكريا الفراء" رحمه الله (ت 207 هـ) إلى أن التأنيث في العدد واقع على الأمم، وإنما لحق الأسباط بحكم الإضافة، يقول: "وقوله: ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾، فقال ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾، والسبط ذكر لأن بعده أمم، فذهب التأنيث إلى الأمم، ولو كان «اثني عشر» لتذكير السبط كان جائزا"[1].

بينما حمل "أبو الحسن الأخفش" رحمه الله (ت 215 هـ) في "معاني القرآن" الأسباط على الفِرَقِ وهي مؤنثة، فقال: " وقال: ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً﴾ أراد اثنتي عشرة فرقة، ثم أخبر أن الفرق أسباط، ولم يجعل العدد على الأسباط"[2].

وحذا حذوه "أبو العباس المبرد" رحمه الله (ت 275 هـ) في "المذكر والمؤنث"، فحمل الأسباط على مؤنث وهو الجماعات، يقول: "قوله تبارك وتعالى ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً اٰمَماً﴾ لأن المعنى واقع على جماعات، لأن السبط جماعة"[3].

كما حمل "أبو البركات الأنباري" رحمه الله (ت 577 هـ) في "البيان في غريب القرآن" الأسباط على الأمم، فقال: "قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً اٰمَماً﴾، إنما أنث اثنتي عشرة على تقدير أمة، وتقديره اثنتا عشرة أمة"[4].

وخلاصة القول مما سبق، فإن تخريج التأنيث في العدد ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾ الواقع على المعدود ﴿أَسْبَاطاً﴾، على وجهين:

الوجه الأول: حمل ﴿أَسْبَاطاً﴾ على معنى اسم مؤنث كالفرق والجماعات والأمم، لتوافق التأنيث في العدد ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾.

الوجه الثاني: القياس النحوي: متمثلا في كون المعدود ﴿أَسْبَاطاً﴾ مؤنثا بالإضافة إلى المؤنث ﴿اٰمَماً﴾، فوقع العدد على المضاف إليه ﴿اٰمَماً﴾، بدل المضافِ ﴿أَسْبَاطاً﴾.

أما بلاغة التأنيث في العدد ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾ لعله – والله أعلم على حد قول "السامرائي" في "الخطيئات والخطايا" – لملاءمة معنى الذم في السياق.

---

[1] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 397.

[2] – أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 339.

[3] – أبو العباس المبرد، المذكر والمؤنث، مصدر سابق، ص 109، 133.

[4] – أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، مصدر سابق، ج1، ص 376.

خلاصة المبحث:

وخلاصة القول مما توصل إليه البحث من خلال عرض مادة هذا المبحث:

✓ يُقصد بالحمل على المعنى في التذكير والتأنيث أن يكون للكلمة معنى آخر تُحمل عليه، وليس بأن تكون الكلمة نفسها تستعمل للمذكر والمؤنث، فإذا كانت الكلمة تستعمل للمذكر والمؤنث أو فيها لغتان فلا يكون فيها حمل على المعنى.

✓ يقوم مسلك "الحمل على المعنى" في تخريج العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث على قاعدتين أساسيتين هما:

- حمل الفرع على الأصل وردّه إليه: وهو الأجود، ويتمثل في تذكير المؤنث.
- ردّ أصل إلى فرع وحمله عليه: وهو الأقل شيوعا واستحسانا، ويتمثل في تأنيث المذكر.

من هنا كان تذكير المؤنث أكثر شيوعا واتساعا وشائعا في اللغة، من تأنيث المذكر وأحسن منه وجها، لأنه رد فرع إلى أصل، بينما الثاني رد أصل إلى فرع.

✓ الحمل على المعنى لا يكون إلا في الأسماء المجازية، وليس فيما هو مذكر ومؤنث حقيقة كالإنسان والحيوان. ويكثر هذا الأسلوب في:

- تذكير الفعل وتأنيثه خلافا لفاعله أو نائب فاعله أو منسوخه في التذكير والتأنيث.
- عود الضمير على مذكور من قبل، فقد يعود الضمير مذكرا على مؤنث حملا على المعنى، وقد يعود مؤنثا على مذكر حملا على المعنى؛ سواء كان ذلك الضمير مما اتصل بالفعل أو غير الفعل.
- باب العدد، حيث يؤنث ويذكّر العدد حملا على المعنى، خلافا للمعهود في القاعدة النحوية.
- أسماء الإشارة تذكيرا وتأنيثا خلافا لنوع المشار إليه.
- التوابع مثل النعت والوصف والحال.

✓ المصادر المؤنثة يجوز أن تُحمل على معنى المذكر، لأنه قد تكون بمعنى مصدر آخر مرادف لها أو بمعنى كلمة أخرى؛ فالحياة قد تُحمل على معنى البقاء؛ والوفاة على معنى الهلاك والموت، والكلمة على معنى الكلام..

✓ يُحمل على المعنى في الألفاظ والحروف والأدوات فتذكّر على معنى اللفظ أو الحرف، وتؤنث على معنى الكلمة أو اللفظة أو الأداة.

خـــاتمـة

خـــاتمـــة

ختاما، وبعد عرض مادة البحث تنظيرا وتطبيقا، يمكن أن نلخص ما توصلنا إليه في النقاط التالية:

✓ أسلوب الحمل على المعنى أسلوب فاش في اللغة العربية، يعد من أساليب التفنن في الكلام والشجاعة في اللغة، عده "ابن جني" رحمه الله من شجاعة العربية.

✓ حملت العرب على المعنى كثيرا في كلامها شعرا ونثرا، وجرى به القرآن الكريم على سننها، فجاءت آياته على هدى من مذهبها فيه.

✓ وجد الحمل على المعنى طريقه مبكرا إلى الدرس النحوي، كمسلك من مسالك توجيه العدول عن المطابقة في القرآن الكريم، وفي كلام العرب منظوما ومنثورا.

✓ عَرَفَ الدرس اللغوي القديم والحديث الحمل على المعنى، على أنه أداه آمنة، ومسلك وجيه لفهم ما أشكل على الأفهام من مظاهر العدول عن المطابقة في الخطاب القرآني.

✓ ارتضى البحث للحمل على المعنى تعريفا بكونه: إعطاء لفظ حكمَ لفظ آخر، أو تركيبٍ حكمَ تركيب آخر، لشبهٍ بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي فيأخذان حكمها، مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب، ويؤمن معها اللبس.

✓ وضع المشتغلون بالدرس اللغوي لمسلك الحمل على المعنى قواعد تحكمه، حتى تتحقق الغاية من منه: منها ما يتعلق بعلاقته بالحمل على اللفظ، ومنها ما يتعلق بالتخريج على الحمل عموما.

✓ برزت له عدة صور يتمظهر فيها، منها: تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، ومعاملة المفرد معاملة الجمع، والجمع معاملة المفرد، والمثنى معاملة الجمع، والجمع معاملة المثنى، ومعاملة المعرفة معاملة النكرة والنكرة معاملة المعرفة.

✓ يقوم الحمل على المعنى أساسا على حمل الفرع على الأصل وردّه إليه، وهو الأجود كتذكير المؤنث أو ردّ الأصل إلى الفرع وحمله عليه، كتأنيث المذكر، وهو أقل شيوعا ودون سابقه استحسانا.

✓ يقع الحمل على المعنى على مستويات اللغة الثلاث: الحمل على المعنى في الألفاظ، الحمل على المعنى في الأبنية، الحمل على المعنى في التراكيب، وما دونها من الحروف والأدوات والأسماء.

✓ كما لا يخفى على ذي نظر ما لمسلك الحمل على المعنى من أثر في جبر المعنى عند تخريجه لمظاهر العدول عن المطابقة في الكلام العربي عموم، وفي الخطاب القرآني خاصة.

✓ اختلفت نظرة علماء العربية إلى مسألة الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث بين النحاة والبلاغيين فهي لدى النحاة؛ تعليل للخروج عن القياس النحوي، لكنها عند البلاغيين؛ باب من أبواب اتساع الدلالة وثرائها.

✓ مدار تخريجات "الحمل على المعنى" على حجتين بارزتين هما: قياسية كمجازية التأنيث في الاسم ومعنوية كحمل الاسم المؤنث على معنى اسم مذكر، والمذكر على معنى اسم مؤنث.

✓ للعدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث مظاهر متعددة، منها: ما كان في الفعل، ومنها ما كان في الاسم، ومنها ما كان في العدد.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نختم بحثنا بجملة من التوصيات، نلخصها فيما يلي:

✓ توجيه العناية لمسلك الحمل على المعنى، وإبراز دوره في رد مطاعن المغرضين حول مظاهر العدول عن المطابقة تذكيرا وتأنيثا في القرآن الكريم.

✓ تكثيف الدراسات حول بلاغة الحمل على المعنى في تخريج مظاهر العدول عن المطابقة تذكيرا وتأنيثا في القرآن الكريم.

✓ إفراد "الحمل على المعنى" بالتأليف، كظاهرة وكأسلوب متكامل، عوض تشتت ما كتب فيه بين طيات الكتب عند القدامى، أو الشذرات المتناثرة في المقالات بين المجلات هنا وهناك.

والله من وراء القصد

عبد الغني مسعودي

قائمة

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1. إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط1، 1988.

2. أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

3. أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان (د ط)، 1979.

4. أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق جماعي، دار التفسير جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2015.

5. أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تحقيق خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان ط2، 2008.

6. أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، معاني القرآن الكريم، تحقيق محمد علي الصابوني، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1988.

7. أحمد بن يوسف السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق، سوريا، (د ط)، (د ت).

8. أحمد حمد محسن الجبوري، موسوعة أساليب المجاز في القرآن الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2017.

9. آدم بمبا، المستشرقون ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 2015.

10. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1979.

11.الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1994.
12.أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط2، 1998.
13.بدر الدين بن جماعة، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، (د ط)، 2000.
14.بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط3، 1987.
15.تقي الدين بن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق محسن غياض، مطبعة النعمان النجف، جمهورية العراق، (د ط)، 1973.
16.جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، (د ط)، 1982.
17.الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، المسائل الشيرازيات، تحقيق حسن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004.
18.الحسن بن عبد الله العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط3، 2005.
19.الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق القاهرة، مصر، ط3، 1979.
20.الحسين بن أحمد بن خالويه، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، (د د)، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1979.
21.الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل، تحقيق جماعي، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1989.
22.حمدي بخيت عمران، أصول التفسير اللغوية، أصوات للنشر والتوزيع، (د م)، (د ط)، 2017.
23.حميد الفتلي، العلل النحوية، دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
24.خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2006.

25. خالدية محمود جبارة البياع شيرو، التكامل بين النحو والبلاغة في التفسير القرآني، الزمخشري أنموذجا دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2018.

26. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت).

27. سعيد بن إبراهيم التستري، المذكر والمؤنث، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، دار الرفاعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1983.

28. سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط1، 1990.

29. سهل بن محمد السجستاني، المذكر والمؤنث، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، سوريا ط1، 1997.

30. عبد الحق ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

31. عبد الرحمن بن الكمال، جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، ط1، 2008.

32. عبد الرحمن بن الكمال، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985.

33. عبد الرحمن بن الكمال، جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2006.

34. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2002.

35. عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د م)، (د ط)، (د ت).

36. عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د ط)، 1980.

37.عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط5، 1997.

38.عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1 1998.

39.عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط4، 1997.

40.عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق أبو فهر محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1991.

41.عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق أبو فهر محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت).

42.عبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت).

43.عبد الله بن الحسين العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط1، 1961.

44.عبد الله بن عمر البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت).

45.عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة في تذكير «قريب» في قوله تعالى"إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ"، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1985.

46.عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1964.

47.عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق أحمد مطلوب خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط1، 1974.

48.عثمان ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق جماعي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1962.

49.عثمان ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 2009.

50.عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط2 1952.

51.عثمان ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط2، 1986.

52.علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1 2006.

53.علي بن إسماعيل ابن سيده، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ط) (د ت).

54.علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق عائشة عبد الرحمن، مطبوعات معهد المخطوطات العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1985.

55.علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة، مصر، ط1، 2004.

56.علي بن مؤمن، ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب جعفر أبو جناح منشورات وزارة الأوقاف، مطابع جامعة الموصل، جمهورية العراق، (د ط)، 1980.

57.علي بن مؤمن، ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس القاهرة، مصر، ط1، 1980.

58. علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني، بغداد، العراق ط1، 2012.

59.عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل عبد الموجود علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

60.عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط3، 1988.

61.الفضل بن الحسن الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار العلوم، دار المرتضى، بيروت، لبنان ط1، 2006.

62.مجاهد عبد المنعم أحمد سامي الدبوني، المتبقي من كتاب سيبويه، دراسة في ضوء نظرية لوسيركل دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2018.
63.مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004.
64.محمد الأمين بن عبد الله الأرمي، حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة هاشم محمد علي، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
65.محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، تحقيق خالد بن عثمان السبت، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1426هـ.
66.محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، (د ط)، 1353هـ.
67.محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1984.
68.محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، (د ط)، (د ت).
69.محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للنشر والتأليف والترجمة، (د ط)، 1964.
70.محمد بن أحمد الأزهري، معاني القراءات، تحقيق عيد مصطفى درويش، عوض حمد القوزي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1991.
71.محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، مطبعة بولاق، القاهرة، مصر، ط1، 1285هـ.
72.محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
73.محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق محمود يوسف فجال دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000.
74.محمد بن القاسم الأنباري، المذكر والمؤنث، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، (د ط)، 1981.
75.محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2001.

76.محمد بن سليمان ابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب، تحقيق زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط1، 1995.

77.محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2، 1996.

78.محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 1968.

79.محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، محمد لطفي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

80.محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي، مسألة على قوله تعالى "إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ" تحقيق محمد وجيه تكريتي، عمان، الأردن، (د ط)، 1994.

81.محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، (د ت).

82.محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، ط3، 1997.

83.محمد بن يزيد المبرد، المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، دار الكتب الجمهورية العربية المتحدة، (د ط)، 1970.

84.محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، مصر، (د ط)، 1994.

85.محمد بن يعقوب الفيروزابادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق محمد علي النجار، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ط3، 1996.

86.محمد بن يوسف الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998.

87.محمد بن يوسف الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق جماعي، دار الرسالة العالمية، دمشق سوريا، ط1، 2015.

88.محمد بن يوسف الأندلسي، أبو حيان، النهر الماد من البحر المحيط، تحقيق عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1995.
89.محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 2000.
90.محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1996.
91.محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان بيروت، لبنان، ط1، 1985.
92.محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مصر، (د ط) (د ت).
93.محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، لبنان، ط1، 1996.
94.محمد علي طه الدرة، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط1 2009.
95.محمود بن عبد الله الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق جماعي مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
96.محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتوثيق أبو عبد الله بن منير الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
97.محمود سليمان ياقوت، إعراب القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د ط) (د ت).
98.محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد، حمص، سوريا، ط3، 1992.
99.معمر بن المثنى التيمي، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر (د ط)، (د ت).
100.مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل، تحقيق عبد الله محمود شحاتة، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط1، 2002.
101.مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1984.

102.مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط2، 1984.
103.المنتجب بن أبي العز الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2006.
104.نصر الله بن محمد، ضياء الدين بن الأثير الجزري، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد، جميل سعيد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (د ط)، 1959.
105.هبة الله بن علي العلوي، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1992.
106.هبة الله بن علي العلوي، ابن الشجري، ما لم ينشر من الأمالي الشجرية، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1984.
107.وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، إصدارات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، (د ط)، 2009.
108.يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب بيروت، لبنان، ط3، 1983.

ثانيا: المجلات:

109. حوليات كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد الخامس، 1991 – 1992.
110. حولية كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، العدد الحادي والثلاثون، 2018.
111. مجلة الجامعة الإسلامية، بغداد، العراق، ملحق العدد 183.
112. مجلة العلوم الإسلامية، (د م)، العدد 25، السنة السابعة.
113. مجلة جامعة الطائف للآداب والتربية، (اللغة العربية وآدابها) المجلد2، العدد السابع، أفريل 2012.
114. مجلة شرقيات، جامعة إسطنبول الحكومية، المجلد الأول، العدد الثامن والعشرون، 2016.
115. مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الوادي، العدد السابع 2015.
116. مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 12، العدد 25، جوان 2019.
117. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة والعشرون، العدد 59، جويلية – ديسمبر، 2000.
118. مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، جامعة العراق، العدد السادس عشر، مارس 2019.

ثالثا: رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

119. أشرف مبروك، ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1989.

120. حسن عثمان محمود، الحمل على المعنى وأثره الدلالي في القرآن الكريم دراسة لغوية ونحوية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2003.

121. حسين عباس الرفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، 2003.

122. سعد حمدان محمد الغامدي، الأُبَّذيُّ ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الموسم الجامعي 1405 – 1406.

123.لافي محمد لافي العنزي، الحمل على التوهم في القراءات القرآنية، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.

124. ندى محمد جمال، الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سوريا، 2006.

رابعا: المحاضرات:

125. فاضل صالح السامرائي، أسرار البيان في التعبير القرآني، محاضرة ألقيت ضمن فعاليات جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، 2002.

كشاف

الآيات القرآنية

كشاف الآيات القرآنية الواردة في البحث

سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِے نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ وَلاَ يُوخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾	47	42
﴿وَادْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ يُغْفَرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾	57	44
﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ﴾	68	73
﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾	95	22
﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾	127	65
﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَالْحِكْمَةَ﴾	128	65
﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾	134	62
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾	179	66
﴿فَمَنْ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥ﴾	180	66
﴿زُيِّنَ لِلذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ﴾	210	45.31
﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَانتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥ إِلَى ٱللَّهِ﴾	274	31

سورة آل عمران

﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِے فِئَتَيْنِ إِلْتَقَتَا﴾	13	48
﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾	39	41
﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَـٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾	45	67
﴿كَيْفَ يَهْدِے ٱللَّهُ قَوْماً كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾	85	83
﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾	105	83
﴿فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾	137	50

سورة النساء

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلذِے خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾	1	76
﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَالْيَتَـٰمَىٰ وَالْمَسَـٰكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾	8	68
﴿وَلَيِن ٱصَـٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾	72	51
﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلذِے تَقُولُ﴾	80	35

سورة الأنعام

﴿فُلْ سِيرُواْ فِي ٱلأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ 12 50

﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ 24 57

﴿وَقَالُواْ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ 38 47

﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ 58 69

﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّي هَـٰذَآ أَكْبَرُ﴾ 79 63

﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا﴾ 104 36

﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلأَنْعَـٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ 140 75.74

﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ 158 38

﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَىٰٓ إِلاَّ مِثْلَهَا﴾ 161 70

﴿دِيناً قَيِّماً مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ 163 62

سورة الأعراف

﴿فَرِيقاً هَدَىٰ وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ 28 39

﴿وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ 55 59

﴿وَهُوَ ٱلذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ نُشُراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦ﴾ 56 60

﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَراً فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ 83 50

﴿وَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ 85 50

﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُواْ بِالذِيۤ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُومِنُواْ﴾ 86 52

﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾ 160 77

﴿نُّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيۤـَٔـٰتِكُمْ﴾ 161 45

سورة الأنفال

﴿وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلاَّ مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ 35 53

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ﴾ 51 42.40

سورة يوسف عليه السلام

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ 30 56

سورة المؤمنون

﴿ٱلذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ **12** **76**

سورة الشعراء

﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ﴾ **91** **56**

سورة السجدة

﴿وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلذِے كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ **20** **62**

سورة محمد ﷺ

﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾ **27** **42**

سورة الحجرات

﴿قَالَتِ ٱلاَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُومِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ **14** **55**

سورة الطلاق

﴿وَمَنْ يُّومِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحاً نُّدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِے مِن تَحْتِهَا ٱلاَنْهَٰرُ﴾ **11** **14**

سورة النازعات

﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَنْ يَّرٰى﴾ **36** **56**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ
المبحث الأول: الحمل على المعنى في العربية	
تمهيد	2
المطلب الأول: مفهوم الحمل على المعنى	4
الفرع الأول: مفهوم الحمل	4
أولا: الحمل لغة	4
ثانيا: الحمل اصطلاحا	6
الفرع الثاني: مفهوم المعنى	7
أولا: المعنى لغة	7
ثانيا: المعنى اصطلاحا	8
الفرع الثالث: مركب "الحمل على المعنى"	9
المطلب الثاني: قواعد الحمل على المعنى	12
الفرع الأول: قواعد تتعلق باللفظ والمعنى	12
أولا: احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل به عن الظاهر	12
ثانيا: لا يمكن أن نحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ	12
ثالثا: الحمل على اللفظ مقدم على الحمل على المعنى، حال اجتماعهما	13
رابعا: لا يمكن الرجوع من المعنى إلى اللفظ	13
خامسا: لا حمل على المعنى مع الحمل على اللفظ	15
سادسا: الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ	15
الفرع الثاني: قواعد تتعلق بالتخريج على الحمل	16
أولا: أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير على الجنس، والتأنيث على الجماعة	16
ثانيا: حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بحمله على ما ليس فيه فائدة	16
ثالثا: الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير	16
رابعا: يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره	17

خامسا: حمل الزائد على الزائد أولى من حمل الزائد على الأصلي 17
سادسا: الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل 17
المطلب الثالث: صور الحمل على المعنى 18
الفرع الأول: الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث 18
الفرع الثاني: الحمل على المعنى في الإفراد والتثنية والجمع 21
الفرع الثالث: الحمل على المعنى في التعريف والتنكير 22
المطلب الرابع: أقسام الحمل على المعنى 23
الفرع الأول: الحمل على المعنى في الألفاظ 23
الفرع الثاني: الحمل على المعنى في الأبنية 23
الفرع الثالث: الحمل على المعنى في التراكيب 23
الفرع الرابع: الحمل على المعنى في الحروف والأدوات والأسماء 24
المطلب الخامس: أثر الحمل على المعنى في جبر المعنى 25
الفرع الأول: عند القدامى 25
الفرع الثاني: عند المحدثين 25
خلاصة المبحث 28
المبحث الثاني: صور من الحمل على المعنى تذكيرا وتأنيثا "دراسة في السبع الطوال"
تمهيد 30
المطلب الأول: تذكير فعلِ الاسم المؤنث 31
الفرع الأول: تذكير فعل الفاعل المؤنث 31
الفرع الثاني: تذكير فعل نائب الفاعل المؤنث 42
الفرع الثالث: تذكير ناسخ الاسم المؤنث 48
المطلب الثاني: تأنيث فعل الاسم المذكر 55
الفرع الأول: تأنيث فعل الفاعل المذكر 55
الفرع الثاني: تأنيث فعل نائب الفاعل المذكر 56
الفرع الثالث: تأنيث ناسخ الاسم المذكر 57

المطلب الثالث: تذكير الاسم المتعلق بالاسم المؤنث 59
الفرع الأول: تذكير خبر المؤنث 59
الفرع الثاني: تذكير صفة المؤنث 62
الفرع الثالث: تذكير حال المؤنث 62
الفرع الرابع: تذكير إشارة المؤنث 63
الفرع الخامس: تذكير عائد المؤنث 65
الفرع السادس: تذكير عدد حقه التأنيث 70
المطلب الرابع: تأنيث الاسم المتعلق بالاسم المذكر 73
الفرع الأول: تأنيث خبر المذكر 73
الفرع الثاني: تأنيث صفة المذكر 76
الفرع الثالث: تأنيث حال المذكر 76
الفرع الرابع: تأنيث إشارة المذكر 76
الفرع الخامس: تأنيث عائد المذكر 76
الفرع السادس: تأنيث عدد حقه التذكير 77
خلاصة المبحث 79
خاتمة 81
قائمة المصادر والمراجع 84
كشاف الآيات القرآنية 95
فهرس المحتويات 99